www.kassioun.org

1279

الاثنين 25 أيار 2026

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3321775» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

صوت الشارع السوري في أسبوع

[06]

الافتتاحية

«أنا الشعب ماشي وعارف طريقي»!

تتسع بشكل يومي مساحات وقطاعات الاحتجاجات الشعبية المطلبية في طول البلاد وعرضها، إلى ذلك الحد أن مجرد محاولة إحصائها وتوثيقها، تتطلب فريقاً ضخماً من الراصدين على الأرض، وعلى وسائل التواصل ووسائل الإعلام المختلفة.

إن لهذه الموجة الجديدة من الحراك الشعبي، جملة من الميزات النوعية، بين أهمها ما يلي:

أولاً: هي حركة أصيلة نابعة من احتياجات السوريين المعيشية المباشرة، وهي بعيدة كل البعد عن التدخلات الخارجية، بالضبط لأنها نابعة بشكل مباشر من احتياجات الناس من جهة، ولأنها تعلمت من التجارب السابقة ألا تثق بالمتدخلين الخارجيين، وألا تسمح لهم باستغلالها لغاياتهم التي تناقض غاياتها في نهاية المطاف... وتتعلم اليوم على الأرض أن تنتج قياداتها بنفسها ومن رحمها.

ثانياً: هي حركة لها طابعها الطبقي الواضح؛ فهي حركة أبناء الـ90% المعترين، المفقرين والمنهوبين، ولذا فهي حركة وطنية شاملة، وعابرة للانتماءات القومية والدينية والطائفية وحتى السياسية المشوهة؛ هي حركة الشعب المقهور الذي يطالب بحقوقه وبلقمة عيشه، ويطالب في الجوهر بحلول جذرية للأزمات المتراكمة، ليس خلال سنة أو سنتين، بل خلال عقود متتالية من الجور والظلم وغياب العدالة الاجتماعية، وهي لذلك كله حركة سلمية حتى النخاع، ووطنية حتى النخاع؛ تحلم بسورية عادلة وقوية وموحدة، وهي وحدها من يستطيع تحويل هذا الحلم إلى حقيقة، عبر تنظيم نفسها أكثر فأكثر.

ثالثاً: هي حركة تريد استكمال إسقاط سلطة الأسد بتغيير نظامه الذي ما يزال قائماً من حيث الجوهر؛ فالنظام السياسي في أي بلد من البلدان، ليس مجموعة من الأشخاص والشعارات فقط، بل هو في الجوهر، وقبل كل شيء، طريقة إنتاج الثروة وطريقة توزيعها. وما دمنا نعيش في ظل النيوليبرالية الاقتصادية التي تسعى للقضاء على دور الدولة الاجتماعي، عبر رفع الدعم بأشكاله المختلفة، بما في ذلك رفع الدعم عن الإنتاج الوطني، وخاصة في الزراعة والصناعة، وعبر تنفيذ توصيات صندوق النقد والبنك الدوليين، وعبر اقتصاد «الأبهة والفخامة والفنادق واستعراضات المستثمرين والبدلات الرسمية»، فإننا ما نزال بالمعنى الاقتصادي الاجتماعي ضمن منظومة بشار الأسد نفسها، التي أعلنها عام 2005 تحت مسمى «اقتصاد السوق الاجتماعي»، وكانت أول «إنجازاتها» رفع أسعار المحروقات الذي دفع الزراعة والصناعة في البلاد نحو الهاوية، وساهم في إنتاج 2011 وما تلاها.

إن الموجة الجديدة من حراك السوريين من أجل مطالبهم، هي ظاهرة وطنية وصحية وإيجابية، ويجب على مختلف القوى الوطنية، أياً تكن مواقعها، ملاقاتها والانخراط ضمنها ومساعدتها وحمايتها وتشجيعها والتعلم منها، ثم التعلم منها، ثم التعلم منها...

على المستوى السياسي العام، فإن الملاقاة الحقيقية والسريعة لحركة الناس، هي بإشراكهم حقاً وفعلاً في تقرير مصيرهم بأنفسهم بوصفهم السادة الأحرار أبناء البلد وأصحابها، والمدخل نحو ذلك هو حكومة وحدة وطنية حقيقية على وجه السرعة، ومؤتمر وطني عام وشامل وكامل الصلاحيات، توضع على طاولته كل المشكلات العالقة، المستجد منها والقديم المتراكم، ليتوافق السوريون على طرق حلها، وعلى رأسها النموذج الاقتصادي الاجتماعي المطلوب، والذي يجب أن يكون في خدمة الـ 90% وأكثر، المنهوبين والمفقرين... أي في خدمة الشعب السوري!

شؤون عمالية

الإجراءات التنفيذية للمرسوم «67»

02

شؤون محلية

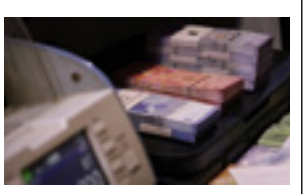

رواتب «النخبة الوظيفية» مقابل أجور الجوع...

08

شؤون اقتصادية

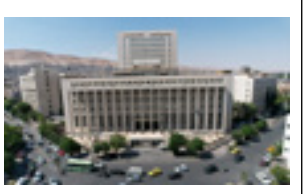

التلميح لخصخصة المصارف العامة... فتح باب إفقار جديد للسوريين

14

شؤون عربية ودولية

خلف زوبعة الإعلام والتصريحات... مشهد إقليمي جديد تظهر ملامحه بوضوح

17

بصراحة

محرر الشؤون العمالية

مؤتمرات عمال اتحادات المحافظات «خالية من الدسم» مع أمل منشود

أنهت مؤتمرات عمال اتحادات المحافظات أعمالها في أغلب المحافظات السورية، ومع غياب التغطية الإعلامية بكافة وسائلها وجهاتها المستقلة، لم تكن المعلومات من داخل القاعات متوفرة بكثرة، واكتفى العمال والنقابيون بما تم نشره على الصفحات الخاصة للاتحادات المعنية والاتحاد العام، والتي كانت عامة ومختزلة، لا تعكس إلا بعض الإجراءات التنظيمية والخلاصات الروتينية الخطابية المعهودة، وهذا ما جعل فهم وتقييم نتائجها صعباً للغاية، ولكن ذلك لم يمنع من الاطلاع على ردود الأفعال والنقاشات التي دارت بين النقابيين من أعضاء المؤتمر وخارجه، وإذا ما أردنا تلخيص مجمل ردود الأفعال والآراء، يتضح خلو المؤتمرات من أي مداخلات وطروحات كبرى وأساسية، أو نقاشات صاخبة، أو انتخابات تنافسية على الشواغر، أو أي من هذا وذاك، بل كانت جلسات خفيفة تضمنت بضع كلمات تطرقت لدور الاتحاد العام الذي وعد بمتابعة كافة المطالب العمالية الواردة في المؤتمرات النقابية، والتي باتت معروفة، مع استعراض لنجاحه ببعض الملفات كإنهاء الإجازات وتجديد العقود وإعادة المفصولين في عهد سلطة النظام البائدة، وحضوره الكبير بالملف الصحي، وإقراره لصندوق مساعدة الإدارة الطبية، لتقديم الدعم الدوائي اللازم للعمال وتخفيف الأعباء المادية المترتبة عليهم، و الحديث عن إنجاز الهوية البصرية للبطاقة النقابية، التي ستحمل ميزات خاصة لحامليها، وغيرها من الطروحات المكررة، دون غياب بعض المطالبات بضرورة الحفاظ على القطاع العام، ودور النقابات بالمجالس الإنتاجية، وفي مؤتمر اتحاد دمشق، لم تخرج الأمور عن هذا الإطار وظهرت العديد من الإجراءات والكلمات التي تدل على انتهاج المبالغة والإفراط بالمركزية، والتضييق على خصوصية النقابات وصناديقها وصلاحياتها، وعدم وضوح الرؤية المستقبلية لبرنامج عمل الاتحاد العام ونواياه النضالية المرتقبة، مما انعكس على مجريات المؤتمر ومداخلات أعضائه التي كانت متواضعة ومحابية بطريقة أو بأخرى، مما جعل الجو العام للمؤتمر تنظيمي لا أكثر، والهدف منه فقط ترميم شواغر مجلسه بأسماء جاهزة مسبقاً، لا تخلو من أسماء من خارج المنظمة دخلت بالترميم دون تسلسل تنظيمي وفق القانون والأعراف.

ووفق الحوارات التي جرت بعد مؤتمر دمشق وريفها، تبين حجم الاستياء من الوضع الحالي للمنظمة بشكل عام، وللمؤتمرات بشكل خاص، وبأن ذلك لا يبشر بالخير، إلا إذا كان هناك ما يحضر بهدوء ووعي وطني وطبقي، يجري بعيداً عن الضوضاء والاستعراض الإعلامي والبيروقراطية البائسة، ونأمل أن يكون ذلك، عسى أن نمضي بمرحلة جديدة تضع المنظمة النقابية قدمها على أول طريق النجاة والنجاح.

في مخالفة لمرسوم الزيادة وموادّه

الإجراءات التنفيذية للمرسوم «67»

ما إن خرجت الإجراءات التنفيذية للمرسوم الخاص بزيادة الأجور رقم «67» على الإعلام حتى حصلت إشكاليات بما يخص بعض موادّه وبنودّه، وعلى وجه التحديد ما يتعلق بالحاصلين على زيادة الترفيع 9% الروتينية القانونية، المنصوص عنها بقانون العاملين الأساسي رقم «50» الذي ما زال نافذاً إلى اليوم، وما زاد الاعتراض على الإجراءات التنفيذية، أنه بأحد بنود الإجراءات التنفيذية قد ورد « كل جهة قبضت الترفيعة فعليها استرجاع مبلغ الترفيعات وحسمها من رواتب حزيران 2026» في مخالفة واضحة لقانون العمل من جهة، ولمواد المرسوم من جهة أخرى، علماً أن الجهاز المركزي للرقابة المالية أقر الزيادة وفق القانون، كون الترفيعة مستحقة أصلاً عن عامين سابقين «2024-2025» وعن نسبة دوام قد حققها العامل خلال فترة سابقة، بالإضافة إلى تقييم أداء العامل من قبل مدرائه المباشرين، فأين يكمن التناقض ما بين المرسوم والإجراءات؟

■ قاسيون - دمشق

حددت المادة الأولى من الإجراءات التنفيذية لمرسوم الزيادة الأخير رقم «67» أن الراتب الشهري المقطوع النافذ بتاريخ 2025/12/31 هو الذي يخضع للزيادة، وهذا مخالف لما ورد في نص المرسوم، حيث إن ما جاء في المرسوم «67» ينص على أن الزيادة تضاف بنسبة 50% إلى الرواتب والأجور المقطوعة النافذة بتاريخ صدور المرسوم، أي يجب أن تكون على الراتب المقطوع النافذ بتاريخ 2026/3/18 والذي حكماً يتضمن ترفيعة 9% والتي هي حق للعامل، ومن أصل راتبه بتاريخ 2026/1/1 وهذه الترفيعة مستحقة أصلاً عن عامين سابقين «2024–2025» وعن نسبة دوام قد حققها العامل خلال فترة سابقة بالإضافة إلى تقييم أداء قد ناله العامل من قبل مدرائه المباشرين، فهنا نكون قد أهملنا هذا كله، وعاملنا العامل الذي لا يستحق الترفيعة لتقصيره في أداء عمله مثل العامل الذي استحق هذه الترفيعة، بسبب حسن أدائه والتزامه بنسبة محددة من الدوام المطلوب لمدة 720 يوما، أي إن الإجراءات التنفيذية انطلقت من الراتب الشهري النافذ 2025/12/31 وبالتالي لا يشمل ترفيعة 9% في حين انطلق المرسوم من الراتب الشهري النافذ بتاريخ 2026/3/18 والذي يشمل زيادة الترفيع حكماً لأنها مستحقة ومقررة من 2026/1/1.

ثم أن المرسوم قد نص أن الزيادة تشمل جميع العمال المدنيين والعسكريين والمياومين، فأين ميزة العامل الدائم أو العقد عن المياوم إذا لم يستحق ترفيعة دورية أقرها له قانون العاملين وميزه بها عن العامل المياوم؟ ونلاحظ هنا أن العامل الذي وصل إلى سقف الراتب ينال الزيادة 50% بينما العامل الذي لم يصل إلى سقف الراتب تسحب منه الترفيعة المقدرة بـ 9%، نأتي للمادة الخامسة من التعليمات التنفيذية، والتي ورد فيها أنه تبقى التعويضات الممنوحة كافة وفق القوانين والأنظمة النافذة محسوبة على الأجور النافذة بتاريخ 2026/3/17 والقوانين والأنظمة تنص على منح العامل ترفيعة دورية كل سنتين، تستحق في أول العام أي بتاريخ 2026/1/1 وعليه فإن الراتب الخاضع للتعويضات هو راتب 2025/12/31 مضافاً إليها علاوة الترفيع المستحقة، وهذا ما خالفته وناقضته الفقرة «د» من المادة السادسة، وأعطت الموضوع عدم أهمية بكلمة «تحت اسم راتب» مع أن العلاوة هي حق شرعي ودوري للعامل، ولا يجب أن يستهان بها وعدم الاعتراف بها أو معاملتها على أنها زيادة، وهذا ينافي قانون العاملين، ويظلم العمال الذين ليس لديهم سنوات خدمة، حيث إن العمال الذين بلغوا سنوات خدمة محققة قد أخذوا زياداتهم الدورية بشكل منهجي وتلقائي دون التطرق لذلك من قبل الجهات المختصة فالقانون «50» لعام 2004 لا يزال ساري المفعول، ولم يُلغ، ولا يجوز إهمال بند منه لجزء من العمال، حيث تكون الزيادة 41% لبعض العمال و50% لعمال آخرين، لا سيما أن الترفيعة كما نوهنا سابقاً تعطى لقاء تقييم دوري للعامل على حسن أداء عمله «فهنا نكون قد وضعنا العامل السيء مع العامل الملتزم في كفة واحدة»

ووفق الإجراءات كما أسلفنا، فكل جهة قبضت الترفيعة، عليها إعادة مبلغ الترفيعات وحسمها من راتب حزيران 2026 فكيف يتم حسم ترفيعات تعود بخسارة كبيرة على موظف لا يجد قوت يومه وسيحسم «9%» من الراتب عن 6 أشهر، أي بما يعادل «54%» من راتبه الذي سيقبضه في حزيران وقد بينت التوضيحات أيضاً، أنه يبدأ تنفيذ الزيادة على رواتب حزيران، ولا تشمل الزيادة شهر أيار مع أن نص المرسوم واضح وصريح أن الزيادة تبدأ من تاريخ 2026/5/1 والمرسوم كما هو معروف لا يلغيه إلا مرسوم، فكيف بتعليمات تنفيذية تلغي بند من بنوده، وفوق كل ذلك، فان جميع التعويضات التي يستحقها العامل بالتعليمات التنفيذية يأخذها على الراتب 2025/12/31 بينما الحسومات يتم حسابها على الراتب النافذ الحالي، فلماذا الكيل بمكيالين؟

النقابات العمالية تعاني من مركزية مفرطة وديمقراطية غائبة

تشهد المنظمة العمالية استياء عاماً بين الأوساط العمالية والنقابية بفعل المركزية الشديدة المفروضة عليها، ولا تخلو هيئة تنظيمية بالجسد التنظيمي من هذا الاستياء، بعضه القليل المعلن، وأغلبه الكثير المبطن، خاصة بالمرحلة التي تلت سقوط سلطة النظام البائدة، كونها اشتدت بشكل غير مسبوق، وبأسلوب مباشر ومعلن، وبكافة الجوانب التنظيمية والمالية، وحتى الإعلامية، فليس مسموحاً اليوم لأي لجنة نقابية، أو نقابة، النشر الإعلامي على صفحاتها الخاصة على السوشيال ميديا، بل يجب الالتزام بما تنشره الهيئة الأعلى فقط، وبالجانب المالي، تم إحداث صندوق مركزي للمنظمة، ألغى به أي استقلالية مالية للنقابات، مهما بلغت موازنتها، وأما تنظيمياً، فصلاحية أي هيئة تقتصر على الاقتراح بالترميم والتعيين، والقرار فقط للاتحاد العام الذي يمسك بكل شيء، ويقرر كل شيء، بعيداً عن مفهوم الديمقراطية المركزية المفترض أنه مبدأ أساسي في المنظمات الشعبية.

■ إلياس زيتون

عانت المنظمة العمالية من المركزية المفرطة والمشوهة، كونها فكت ارتباطها، وغيرت علاقتها «بالديمقراطية الشعبية» وفق المصطلح الوارد بقانون التنظيم النقابي، والذي يعبر بجوهره عن البناء التنظيمي في المنظمة الشعبية العمالية من تحت إلى فوق، مما جعل المركزية حاضرة بقوة والديمقراطية في خبر كان، ولم يكن انتزاع استقلالية النقابات من السلطات التي توالت على البلاد بالأمر الهين واليسير، فقد جاء بعد سلسلة طويلة من النضالات السياسية والنقابية، رغم أنها لم تصل إلى مستوى الاستقلالية الفعلية والحقيقية، نتيجة وضعها في نهاية المطاف تحت وصاية البعث بشكل أو بآخر، ورغم ذلك نجحت بالانفكاك عن جهاز الدولة الرسمي ووصايته، وامتلكت قانونها الذي أعطاها كامل الحق في إدارة شؤون تنظيمها بيد العمال، من خلال الانتخابات الديمقراطية السرية، ووصفها بالشخصية الاعتبارية، وحق سيادة المؤتمرات، ومنذ صدور قانون التنظيم النقابي وتعديلاته اللاحقة، تمكنت القواعد العمالية من إيجاد هوامش ديمقراطية لم تفلح القوى البعثية وأشباهها في ذلك الحين من الإمساك بها، والتحكم بضبطها تماماً، لكن ومع كل دورة نقابية جديدة أخذت المركزية تشتد أكثر، مع تقلص الهوامش الديمقراطية في حركة عكسية، فبدل أن تشتد المركزية مع توسع الإجراءات الديمقراطية، وتضعف بتقلصها، نشأت تلك المعادلة المشوهة المنسوخة بشكل مطابق لجهاز الدولة والسلطة القائمة عليه، وبقي هذا الوضع قائماً ومستمراً حتى أصبح أمراً اعتيادياً ومعدياً، فاختصرت الهيئة العامة باللجنة النقابية، واختصرت اللجنة النقابية برئيسها، واختصرت النقابة برئيس مكتبها، واختصر اتحاد المحافظة برئيسه، واختصر كل أولئك بالمكتب التنفيذي، الذي اختصر بدوره برئيسه، وأصبح المجلس العام مجرد كيان بيروقراطي يسجل حضوره، ويرفع يده للتصويت على كل شيء يمليه عليه المكتب التنفيذي، وأصبحت المؤتمرات النقابية مجرد احتفالية للتصفيق والتصويت بالإجماع، وهذه العلاقة العكسية ولّدت ظاهرة مشوهة أخرى، فتغير مسار القرارات واتجاهها، فبدل أن تصعد من تحت إلى فوق، ثم من فوق إلى تحت، اقتصرت على حركة نصف دائرية من فوق إلى تحت، فالتعيين والترميم والقرارات الإدارية والانتاجية والبرامج والرقابة كلها أصبحت باتجاه واحد و تم الامساك بكافة الهيئات التنظيمية تنظيمياً ومالياً ونقابياً، كل ذلك أزاح المركزية عن دورها، مع غياب المكافئ الطبيعي لها ألا وهي الديمقراطية.

الفرصة ما زالت سانحة للإصلاح خاصة مع مرور كل تلك الأشهر على تواجد أصحاب القرار النقابي الحالي في المنظمة واطلاعهم على كامل أعمالها وأزماتها

المركزية بتصريف الأعمال تتحول إلى نهج دائم

بعد سقوط سلطة النظام المستبدة، شهدت المنظمة قدوم القيادة النقابية الممثلة للسلطة الجديدة، وباشرت عملها بأعلى درجات المركزية، وتم استيعاب هذا السلوك من العمال والنقابيين وتبريره، كونه موضوعي وضروري في مرحلة تصريف الأعمال، ولملمة التنظيم، ومنع أي تهديد لبنيته وكيانه، مستبشرين بمرحلة جديدة تعيد الأمور إلى نصابها، وتسترد الطبقة العاملة فيها تنظيمها النقابي وقراره ودوره، ومع مرور الأشهر التالية، بدأت مظاهر المركزية تصبح أشد وأوسع رغم زوال التهديدات الأساسية وتجاوز المرحلة الصعبة، مما أثار حفيظة النقابيين داخل المنظمة وخارجها، وبدأت المخاوف تتسرب إلى النفوس، من استمرار هذه الممارسات والقرارات التي شملت جوانب تنظيمية ومالية واستثمارية ونقابية أخرى، والذي ظهر جلياً بالمؤتمرات النقابية المغلقة والمجالس المبرمجة مسبقاً، وبالقضايا الاستثمارية والمالية، وبالتعيين والترميم واقحام الأسماء من خارج المنظمة، دون أي معايير قانونية ونقابية واضحة، وهذا ما انعكس على الهيئات القاعدية التي كانت في أسوأ الأحوال تتمتع بهوامش من الخصوصية والقرار، فاكتملت سوداوية المشهد النقابي المتمثل بمركزية مفرطة وتبعية سياسية وغياب الديمقراطية.

الفرصة أمامنا وقانون التنظيم النقابي ينتظر التطبيق

يرى العمال والنقابيون، أن الفرصة ما زالت سانحة لإصلاح كل ما سبق، خاصة مع مرور كل تلك الأشهر على تواجد أصحاب القرار النقابي الحالي في المنظمة، واطلاعهم على كامل أعمالها وأزماتها، وبالتالي لا يمكنهم التغاضي عن ذلك، أو استمرار المضي به، لما له من ارتدادات لاحقة تهدد المنظمة ووحدتها وكيانها، وهذا ما لا يريده أحد، وهناك مرتكزات أساسية كثيرة يمكن الانطلاق منها، دون التفريط فيها، وأهمها: قانون التنظيم النقابي الذي ما زال صالحاً بجوهره ومواده التنظيمية، والذي ربط المركزية بالديمقراطية بعلاقة طردية واضحة لا لَبس فيها، وأعطى الهيئات العليا صلاحيات مركزية كبرى وأساسية، مشروطة بانتخاب الهيئات سرياً وديمقراطياً من قبل العمال، من اللجنة النقابية وحتى المكتب التنفيذي، وجعل للمجلس العام– المنتخب من الهيئات القاعدية الأدنى– قوة ودوراً مركزياً هاماً، يستطيع من خلاله إقرار برامجه وإصدار قرارات ملزمة تحافظ على مكتسبات العمال والتنظيم، ومنح المؤتمرات النقابية كافة الصلاحيات التي تمنع أي ترهل تنظيمي ومالي أو تفرد بالسلطة أو فساد، ومن السهولة البدء بإجراءات تعيد التنظيم النقابي وقراره للعمال أنفسهم، بدل الوصاية عليهم، وكتم أصواتهم، ومصادرة خياراتهم، بشكل مباشر أو غير مباشر، وأي تكرار للسيناريوهات السابقة التي سادت المنظمة لعقود عديدة لن تؤدي إلى نتائج مختلفة عن التي أدت لها، بل ستنتج عنها نفس النتائج بأضرار أكبر وأشمل، فالحرية السياسية والنقابية الغائبة لا بد لها من العودة إلى صفوف الطبقة العاملة، والحركة النقابية، فمنها انطلقت وأسست نقاباتها، وعليها فقط صار للاتحاد العام كيان وشأن وكلمة ودور، وكل غياب لأحدها أو كلها يعود سببه للتخلي عن المبادئ الأساسية التي نشأت عليها النقابات واتحادها العام، وعلى القيادة النقابية المتجددة التقاط هذه الفرصة السانحة، لاستعادة الدور التاريخي للطبقة العاملة وتنظيمها النقابي، من خلال استعادة الديمقراطية العمالية، وعدم الاكتفاء بالمركزية النقابية فقط.

كيف تغير شكل الطبقة العاملة خلال الحرب والأزمة الاقتصادية؟

لم تغيّر الحرب والأزمة الاقتصادية في سوريا شكل الاقتصاد فقط، بل غيّرت أيضاً شكل الطبقة العاملة نفسها. فالعامل السوري الذي كان قبل سنوات يعمل في مصنع أو ورشة أو أرض زراعية ضمن نمط عمل أكثر استقراراً، وجد نفسه اليوم ينتقل تدريجياً إلى عالم مختلف تماماً: أعمال يومية، وظائف مؤقتة، مهن غير مستقرة، واقتصاد رقمي هش يقوم على التطبيقات والمنصات والعمل غير المنظم.

هذا التحول لم يكن مجرد تبدل في نوع الوظائف، بل تغيراً عميقاً في البنية الاجتماعية والاقتصادية للطبقة العاملة، وفي مفهوم العمل ذاته، وحتى في طبيعة العلاقة بين العامل والدولة والسوق.

قبل الحرب، ورغم كل المشكلات الاقتصادية الموجودة آنذاك، كانت شريحة واسعة من العمال تعمل ضمن قطاعات واضحة نسبياً: الصناعة، الزراعة، المؤسسات العامة، الورش الحرفية، والنقل التقليدي. كان هناك، ولو بدرجات متفاوتة، شيء من الاستقرار المهني، وإمكانية التخطيط للحياة، ووجود حد أدنى من الضمانات الاجتماعية أو النقابية. العامل في المصنع كان يعرف مكان عمله، وأجره الشهري، وساعات عمله، وحتى مستقبله الوظيفي إلى حد ما. والفلاح، رغم الصعوبات، كان مرتبطاً بالأرض ودورة الإنتاج الزراعي التقليدية. أما اليوم، فقد انهارت أجزاء كبيرة من هذا العالم القديم.

الحرب دمّرت بنية اقتصادية كاملة. آلاف المعامل أغلقت أو تضررت أو خرجت من الخدمة. مناطق صناعية كاملة فقدت قدرتها الإنتاجية، والزراعة تعرضت لضربات قاسية بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، وشح المحروقات، وتراجع الدعم، وصعوبة التسويق، والتغيرات المناخية، إضافة إلى النزوح والهجرة وفقدان اليد العاملة. ومع انهيار قطاعات الإنتاج التقليدية، لم يختفِ العمال، بل انتقلوا إلى أشكال أخرى من العمل، غالباً أكثر هشاشة وأقل استقراراً. وهنا بدأ التحول الكبير في شكل الطبقة العاملة السورية.

«عمّال النجاة»

ظهرت طبقة واسعة من «عمال النجاة»، وهم أشخاص لا يملكون وظيفة مستقرة، بل ينتقلون باستمرار بين أعمال مؤقتة ومتفرقة فقط لتأمين الحد الأدنى من المعيشة. شخص يعمل صباحاً في تحميل البضائع، ومساءً في التوصيل، ويقضي أياماً أخرى في أعمال البناء أو البيع الجوال أو الخدمات المؤقتة. العمل هنا لم يعد مهنة مستقرة، بل سلسلة متواصلة من المحاولات اليومية للبقاء.

هذا التحول غيّر أيضاً العلاقة النفسية مع العمل. في السابق، كان العمل جزءاً من هوية الإنسان الاجتماعية؛ العامل الصناعي أو الحرفي كان يشعر بانتمائه إلى مهنة معينة. أما اليوم، فكثيرون يعملون في أي شيء متاح دون أي ارتباط مهني حقيقي، لأن الأولوية لم تعد للتخصص أو التطور المهني، بل لتأمين الدخل بأي وسيلة.

ومن أبرز التحولات أيضاً صعود الاقتصاد غير المنظم بشكل هائل. فجزء كبير من العمال اليوم يعمل خارج أي إطار قانوني واضح: دون عقود، دون تأمين صحي، دون ضمان اجتماعي، ودون حماية من الفصل أو الاستغلال. هذا الاقتصاد غير الرسمي لم يعد هامشياً، بل أصبح في كثير من الأحيان هو القاعدة الأساسية لسوق العمل.

انتشار «العمل الرقمي»

ومع توسع الأزمة، ظهرت أنماط جديدة من العمل لم تكن منتشرة سابقاً بهذا الشكل، وعلى رأسها العمل الرقمي والعمل عبر التطبيقات والمنصات الإلكترونية. كثير من الشباب اتجهوا إلى خدمات التوصيل، والعمل الحر عبر الإنترنت، والتجارة الإلكترونية، وصناعة المحتوى، وإدارة الصفحات، والعمل عن بعد لصالح جهات خارجية. في الظاهر، يبدو هذا التحول وكأنه يفتح فرصاً جديدة، لكنه في الواقع يحمل تناقضات كبيرة. فهذه الأعمال غالباً لا توفر استقراراً حقيقياً، والدخل فيها متقلب، والمنافسة شديدة، والحماية القانونية شبه غائبة. العامل هنا يتحمل كل المخاطر وحده: الإنترنت، الكهرباء، المعدات، الوقت، وحتى الخسائر المحتملة.

اقتصاد التطبيقات مثلاً خلق نموذجاً جديداً للعامل: شخص يعمل لساعات طويلة دون أن يكون موظفاً رسمياً. لا يملك حقوق العامل التقليدي، وفي الوقت نفسه لا يملك حرية صاحب العمل الحقيقي. إنه يعمل باستمرار تحت ضغط التقييمات والخوارزميات والمنافسة، دون أي ضمان حقيقي للمستقبل.

وهذا التحول لم يؤثر فقط على طبيعة العمل، بل على شكل الطبقة العاملة نفسها. فالطبقة العاملة التقليدية كانت أكثر وضوحاً وتنظيماً، لأن العمال كانوا مجتمعين في مصانع ومؤسسات وأماكن إنتاج مشتركة، ما يسمح بوجود روابط جماعية ونقابية ومطالب موحدة نسبياً. أما اليوم، فقد أصبحت الطبقة العاملة أكثر تشتتاً وتفككاً. العامل يعمل وحده، أو ضمن فرق صغيرة مؤقتة، أو عبر الهاتف والتطبيقات. وهذا التشتت جعل من الصعب تشكل وعي جماعي موحد أو حركة مطلبية قادرة على الضغط والتأثير.

حتى مفهوم «الدوام» نفسه تغيّر. ففي الاقتصاد الهش، لا يوجد وقت عمل واضح ولا وقت راحة واضح. العامل الرقمي أو عامل التوصيل أو العامل اليومي يعيش في حالة استعداد دائم للعمل، لأن أي توقف قد يعني خسارة فرصة دخل يحتاجها بشدة.

ومن النتائج الخطيرة لهذا التحول أيضاً تراجع فكرة الأمان الاجتماعي. فالأجيال السابقة، رغم الصعوبات، كانت ترى في الوظيفة وسيلة لبناء مستقبل: منزل، عائلة، تقاعد، استقرار نسبي. أما اليوم، فكثير من الشباب لا يشعرون أن العمل الحالي يمكن أن يبني حياة مستقرة أصلاً. إنه فقط يؤمن البقاء من شهر إلى آخر.

كما ساهمت الهجرة في إعادة تشكيل الطبقة العاملة. فخروج أعداد كبيرة من الكفاءات والعمال المهرة خلق فراغات كبيرة داخل سوق العمل، ودفع كثيراً من القطاعات للاعتماد على عمالة أقل خبرة أو أكثر هشاشة. وفي المقابل، أصبحت التحويلات المالية من الخارج جزءاً أساسياً من بقاء أسر كاملة، ما غيّر أيضاً طبيعة الاعتماد الاقتصادي داخل المجتمع.

الفرصة ما زالت سانحة للإصلاح خاصة مع مرور كل تلك الأشهر على تواجد أصحاب القرار النقابي الحالي في المنظمة واطلاعهم على كامل أعمالها وأزماتها

النساء العاملات

لا يمكن تجاهل أثر هذا التحول على النساء أيضاً. فالأزمة دفعت أعداداً متزايدة من النساء إلى سوق العمل، لكن غالباً ضمن ظروف هشة وغير مستقرة، كالأعمال المنزلية والإنتاج المنزلي والعمل الرقمي البسيط والبيع عبر الإنترنت. ورغم أن هذا التوسع منح بعض النساء استقلالاً اقتصادياً نسبياً، إلا أنه جرى في كثير من الأحيان ضمن بيئة غير محمية وقليلة الاستقرار.

إن ما حدث خلال سنوات الحرب والأزمة لم يكن مجرد تراجع اقتصادي، بل إعادة تشكيل كاملة لعالم العمل. انتقل الاقتصاد من الاعتماد النسبي على الإنتاج المنظم إلى اقتصاد يقوم بدرجة كبيرة على الخدمات المؤقتة، والعمل الهش، والنجاة الفردية، والاستهلاك السريع، والمنصات الرقمية. لكن المشكلة أن هذا النموذج، رغم قدرته على خلق فرص مؤقتة، لا يبني اقتصاداً مستقراً على المدى الطويل. فالاقتصاد الذي يعتمد على العمالة الهشة واليومية أكثر عرضة للاضطرابات، وأقل قدرة على خلق تنمية حقيقية أو استقرار اجتماعي.

تهديد الخبرات والعمل الكريم المستقل

كما أن استمرار هذا الواقع يهدد بتآكل الخبرات المهنية والإنتاجية المتراكمة. فعندما يترك العامل الماهر مهنته الأساسية ويتحول إلى أي عمل مؤقت للبقاء، يخسر المجتمع تدريجياً جزءاً من خبراته الصناعية والزراعية والحرفية.

وفي النهاية، فإن السؤال الحقيقي لا يتعلق فقط بعدد الوظائف الموجودة، بل بنوعية هذه الوظائف وطبيعتها. فليس كل عمل يعني بالضرورة حياة كريمة أو استقراراً اجتماعياً. يمكن لاقتصاد كامل أن يبدو «نشطاً» بينما يعيش معظم العاملين فيه في حالة دائمة من القلق والهشاشة وعدم اليقين.

لقد تغيّرت الطبقة العاملة السورية كثيراً خلال سنوات الحرب والأزمة، لكن هذا التغيّر لم يكن خياراً حراً بقدر ما كان نتيجة مباشرة لانهيار اقتصادي طويل دفع الناس إلى إعادة تعريف معنى العمل نفسه. واليوم، لم يعد التحدي فقط في خلق فرص عمل، بل في إعادة بناء مفهوم العمل الكريم والمستقر، قبل أن يتحول الاقتصاد كله إلى مساحة واسعة من الأعمال المؤقتة والنجاة اليومية بلا مستقبل واضح.

أخوة التراب من ديريك وتل حميس إلى درعا.. الجوع لا يصنع وطناً

كشفت ملامح وجوه الفلاحين المحتجين على تسعيرة القمح الأخيرة، ونبرة القهر الكامنة في صيحاتهم، ودلالات التحدي في قبضاتهم المرفوعة، والوعي العميق المبثوث في لافتاتهم وشعاراتهم، عن طبيعة هذه الشريحة الاجتماعية العريضة ومركزيتها في الجغرافيا السورية.

■ عصام حوج

إنها شريحة لا تتجلى أهميتها في حدود الإنتاج المادي والغذائي فحسب، بل في غنى عالمها الروحي، وعمق انتمائها للتراب، وطاقاتها الكامنة. في ساحات الاحتجاج الراهنة، تتعدد المشاهد والصوت واحد؛ هنا فلاحٌ يلوّح بغضب يملأ الأفق مهدداً بهبة شعبية جديدة، وهناك آخر يقف على ضفاف الفرات محاطاً بسنابل الذهب التي تبخس السلطات ثمنها، رافعاً لافتة يختصر بها مأساة وطن: «كالعيسِ في البيداء يقتلها الظما.. والماءُ فوق ظهورها محمول». وفي زاوية أخرى، يبرز فلاح يتهكم بسخرية لاذعة على تصريحات الوزراء المعنيين بالقطاع الزراعي، داعياً إياهم لمغادرة المكاتب المكيفة، وحساب كلفة الإنتاج الحقيقية مقارنة بالسعر المعلن، الذي بالكاد يغطي ثمن البذار والمازوت. ووسط هذه الجموع، يتردد النداء الأقرب لروح الهوية السورية: «إذا خسر الفلاح.. خسر الوطن». رسائل مشفرة وواضحة من قلب البيادر.

إن احتجاجات الفلاحين الراهنة، الممتدة من ديريك وتل حميس في أقصى الشمال الشرقي إلى سهول حوران في الجنوب، ليست مجرد حراك مطلبي عابر، بل هي بمثابة رسائل واضحة موجهة إلى الأطراف كافة، وتتأرجح مضامينها بين المشفّر السياسي والواضح المعاش. هي:

أولاً: رسالة إلى السلطات القائمة بأن لقمة عيش الشعب خط أحمر لا يمكن تجاوزه تحت أي مبرر، وأن الجوع كافر لا يعترف بالعهود ولا بالصبر.

ثانياً: رسالة بليغة إلى "حزب اليأس والإحباط السوري"، أولئك الذين غرقوا في مرارة العدمية، وفقدوا الثقة بحركة التاريخ وبقدرة الشارع على الفعل والمواجهة.

ثالثاً: صفعة للمترددين والمنتظرين والكسالى الذين ألفوا الجلوس في مقاعد المتفرجين مترقبين حلولاً جاهزة تأتيهم من وراء الحدود.

أخيراً: هي رسالة أمل وثقة إلى ما تبقى من قوى حيّة في الديموغرافيا السورية، تؤكد أن المدد الحقيقي للحراك الوطني قد يأتي من الفئات الأشد إنتاجاً و«صمتاً»، ليكونوا بمثابة «جنود لم تروها» يعيدون تصحيح المسارات المنحرفة.

إرث كفاحي... صناعة التاريخ

إن شريحة الفلاحين في سورية اليوم، وإن كانت تعكس في احتجاجاتها الحالية مصالحها الاقتصادية المباشرة وحقها في العيش الكريم، إلا أنها تمثل الامتداد الطبيعي لإرث كفاحي طويل واكب تشكل الدولة السورية الحديثة منذ البدايات. فالريف السوري كان على الدوام وقود الثورات الوطنية والانتفاضات الكبرى. فلم تتبلور الثورة السورية الكبرى عام 1925، على سبيل المثال، في الصالونات السياسية في الحواضر الكبرى، بل ولدت في المضافات وبيوت الفلاحين، ورُويت بدمائهم في حقول القمح وكروم العنب والزيتون في جبل العرب، وسهل حوران، وجبال الساحل، وريف حلب وإدلب والجزيرة والفرات. وفي خضم معارك التحرر والاستقلال، كانت هناك معركة اجتماعية وتنموية أخرى تدور رحاها في الريف السوري. فبعد دخول الآلات الزراعية الحديثة ومكننة الإنتاج، زادت ريعية الأرض وقيمتها، مما أدى إلى تغوّل النظام الإقطاعي، وتحكمت بضع عائلات متنفذة في الجزيرة وريف حلب وحماة وحوران بملكية ملايين الهكتارات، وتحول الفلاحون إلى مجرد أجراء سخرة محرومين من حقوقهم الإنسانية والسياسية. كانت تلك معركة شرسة خاضها الفلاحون ضد سلطة الإقطاع المطلقة المستقوية بأجهزة الدولة، وبعض رجال الدين التقليديين. وانتقلت هذه المواجهة التاريخية من الحقول إلى أروقة البرلمان السوري عام 1954، محدثة استقطاباً اجتماعياً حاداً، إلى أن تكللت بصدور أول قانون للإصلاح الزراعي عام 1958. وبموجب هذا القانون، دخل ملايين الفلاحين السوريين إلى التاريخ من بابه الواسع؛ حيث تحول الفلاح من "أجير سخرة" مستلب إلى "مالك للأرض" وشريك في القرار. هذا التحول الهائل في القوى المنتجة زاد من الوزن النوعي للريف، وجعل من الفلاحين لعدة عقود صمام الأمان الحقيقي للاستقرار المجتمعي والسياسي في البلاد. بفضلهم، غدت سورية الدولة الوحيدة في المنطقة التي تحقق الاكتفاء الذاتي والسيادة الغذائية، ليصبح الفلاح موضوعياً أحد أمتن أعمدة الاستقلال والقرار السياسي الوطني.

تهميش الريف والشرارة الأولى

مع مرور العقود، بدأت بنية النظام السياسي السابق تتفسخ، وتغوّل الفساد المحسوب على النخب الحاكمة، وتعطلت مشاريع تطوير القطاع الزراعي الكبرى. تراجع الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً، وجاء تبني ما سمي بـ "اقتصاد السوق الاجتماعي" ليعزز التراجع التدريجي لدور الدولة الرعائي والاجتماعي. رُفع الدعم الحكومي عن البذار والأسمدة والمحروقات، وهُمش القطاع الإنتاجي الزراعي والصناعي لصالح قطاعات طفيلية، مثل: العقارات، السياحة النخبوية، والاحتكار التجاري القائم على الاستيراد. ترافقت هذه السياسات الجائرة مع سنوات جفاف متلاحقة وقاسية بين عامي 2006 و2010، ليجد الفلاح السوري– توأم الأرض وشقيق التراب– نفسه أمام كارثة وجودية غير مسبوقة. انعكست في هجرة قسرية لما يقارب المليون فلاح من المحافظات الشرقية نحو عشوائيات أطراف المدن الكبرى «دمشق، حلب، وحمص»، والخارج، حيث تجرعوا مرارة التهميش، والقهر الاجتماعي، والفقر، والإذلال اليومي. لم يكن عبثاً إذاً، أن تنطلق الشرارة الأولى للحراك الشعبي عام 2011 من المناطق الزراعية بالذات، ولم يكن مصادفة أن تكون جبهات الحراك الأشد توتراً وإصراراً هي درعا، دير الزور، إدلب، وحمص، وريف دمشق. لقد كان ذلك الانفجار رداً موضوعياً ومباشراً على تدمير العالم المادي والروحي للفلاح، ولحظة صدام صارخة بين سياسات السلطة الأمنية والاقتصادية وبين بنية هذه الشريحة الاجتماعية التي جُردت من مقومات بقائها.

مع التحولات السياسية الكبرى وسقوط السلطة البائدة عقد الفلاح السوري آمالاً عريضة على العهد الجديد والوضع القائم متطلعاً إلى عدالة اقتصادية تنصف تعبه وتعيد الروح للقطاع الزراعي المنهك

تمسكٌ بالتراب.. وانتفاضة جديدة ضد التهميش

طوال سنوات الأزمة الطويلة والدامية، وفي الوقت الذي انخرطت فيه نخب كثيرة في تجارة الحرب والارتهان للخارج، والصراع على السلطة، بقي الفلاح السوري البسيط هو الكائن الأكثر تمسكاً بالهوية والتراب. بما تيسر له من إمكانات شحيحة، وتحت نيران القصف والحصار والتهجير وفقدان الأمان، استمر الفلاح في فلاحة أرضه وبذرها، كأنما هناك عهد أبدي معقود ومكتوب بالدم والعرَق بينه وبين الأرض؛ عهد لا تلغيه الحروب ولا تمحوه الخرائط السياسية المتغيرة.

الخذلان من جديد!

مع التحولات السياسية الكبرى وسقوط السلطة البائدة، عقد الفلاح السوري آمالاً عريضة على العهد الجديد والوضع القائم، متطلعاً إلى عدالة اقتصادية تنصف تعبه وتعيد الروح للقطاع الزراعي المنهك. غير أن الصدمة كانت قاسية؛ إذ تفاجأ الفلاحون بأن السياسات الاقتصادية السابقة ذاتها لا تزال مستمرة، وأن عقلية التهميش والارتجال وإهمال الريف ما زالت تحكم عقول الإدارات الحالية والسلطة الانتقالية. أمام هذا الإجحاف، انتفض الفلاح السوري مجدداً في حقوله وبلداته. إن هذه الانتفاضة الراهنة ليست دفاعاً عن كفاف يومه، أو حسابات ربحه المالي فحسب، بل هي أيضاً دفاع مستميت عن كرامته الإنسانية والوطنية التي يستمدها من هذه الأرض؛ الأرض التي ليس له في هذا العالم سواها ملاذاً وهوية.

تاريخ سورية، في جوهره وعمقه، هو تاريخ الفلاح السوري. فكل رغيف خبز يُخبز ويُؤكل اليوم على امتداد هذه الجغرافيا، وكل شبر من الأرض ما زال ينطق باللون الأخضر ويقاوم التصحر والموت، هو نتاج كد وعرق ومثابرة تلك الأيادي الخشنة، وتلك الجباه السمراء التي تتشرب ضوء الشمس كل صباح.

الفلاح السوري كان، وما زال، الصانع الأساسي لتاريخ هذه البلاد وجغرافيتها... وهو الصانع الاساسي لسلطاتها ومستقبلها أيضاً، واللبيب من الإشارة يفهم.

صوت الشارع السوري

بعض من الوقفات الاحتجاجية والتظاهرات الشعبية السورية التي رصدتها قاسيون في فترة أسبوع بين الإثنين 18 أيار وحتى الأحد 24 أيار 2026.
رصدت قاسيون خلال هذا الأسبوع 34 تجمعاً ووقفة احتجاجية في 21 نقطة شملت عدداً من المحافظات والمدن والقرى والجامعات السورية، وتنوعت مواضيعها بين اعتراضات ومناشدات ومطالبات اقتصادية، ومعيشية، وحقوقية، وتعليمية، وإنسانية، وسياسية.

الإثنين 18 أيار

الرقة ودير الزور والحسكة ودرعا وحماة وإدلب: مظاهرات واحتجاجات رفضاً لتسعيرة القمح الصادرة عن وزارة الزراعة بـ 64 ألف ليرة سورية جديدة، ما يعادل 833 دولار وفق سعر الصرف في حينه.

الثلاثاء 19 أيار

دير الزور والرقة: احتجاجات شعبية مستمرة رفضاً لتسعيرة القمح.
عامودا: وقفة احتجاجية للمطالبة بالإفراج عن المحتجزين وكشف مصيرهم.

الأربعاء 20 أيار

دير الزور والرقة والدرباسية: احتجاجات شعبية مستمرة رفضاً لتسعيرة القمح.
دمشق: اعتصام لأهالي أسرى السوريين في سجون الاحتلال الصهيوني أمام مقر للأمم المتحدة، مطالبين بالكشف عن مصيرهم.
ريف حلب: احتجاج أصحاب وعمال الحرّاقات البدائية رفضاً لقرارات السورية للبترول بإيقاف أو إلغاء منشآتهم.
بانياس: وقفة احتجاجية لسائقي صهاريج المازوت ضد قرار بتقليص سعة التحميل.
الحسكة: احتجاجات عمال مجلس مدينة الحسكة بعد صدور قرار بفصلهم.
ريف دير الزور: احتجاج موظفات عملن سابقاً في مؤسسات «الإدارة الذاتية» طالبن بإعادتهن إلى العمل ضمن عقود رسمية في مؤسسات الحكومة السورية الانتقالية.

الخميس 21 أيار

الرقة والحسكة والقامشلي: احتجاجات مستمرة رفضاً لتسعيرة القمح.
عين العرب/كوباني: اعتصام دعا له عدد من الأحزاب السياسية ومنها الإرادة الشعبية، تنديداً بقرار تسعيرة القمح.
دير الزور: وقفة احتجاجية أمام مبنى مديرية الجمارك تنديداً باحتجاز عدد من السيارات والشاحنات المحملة بالبضائع والمواد الغذائية والتموينية دون مبررات واضحة وفقاً للمحتجين.
جامعة قاسيون الخاصة: احتجاج الطلاب على اقتطاع الجامعة لرسوم بقيمة 007 ألف ليرة تحت مسمى «صدقة للجامعة».
جامعة الرشيد: وقفة احتجاجية مطالبة بضرورة إنصاف الطلاب بعد حرمان عدد منهم من الامتحان، وضرورة توفير أجهزة عرض، وزيادة عدد الدكاترة، وحل مشكلتي نقص عدد المشرفين، والضغط في العيادات.
طرطوس: وقفة احتجاجية لأهالي قرية المنطار رفضاً لمحاولة إخراجهم من منازلهم تمهيداً لهدمها.
الشدادي: وقفة احتجاجية لعمال وموظفي دائرة الكهرباء للمطالبة بتثبيتهم ودفع رواتبهم.

في أسبوع

الجمعة 22 أيار

الرقّة: وقفة احتجاجية لأهالي منطقة شمال السكة رفضاً لمشروع يهدد بهدم منازلهم.
ريف دمشق: وقفة احتجاجية لأهالي داريا المهجرين مطالبين بالعودة لمنازلهم وإعادة إعمارها.
ريف حلب: وقفة احتجاجية لأهالي جبل عقيل ضد استيلاء قاعدة تركية على أراضي أهالي المنطقة.
حلب: إحياء الذكرى الـ 162 لتهجير الشركس.

الأحد 24 أيار

دمشق: وقفة احتجاجية لمربّي الدواجن أمام وزارة الزراعة رفضاً لاستمرار استيراد الفروج.
السويداء: وقفة احتجاجية أمام مبنى نقابة المعلمين، مطالبين بإجراء امتحانات شهادتي التعليم الأساسي والثانوية العامة داخل المحافظة.
درعا: اعتصام ممرضي وممرضات محافظة درعا والفنيين وسائقي مركبات الإسعاف بسبب القرارات المتعلقة برواتب التمريض.
إدلب: بدء إضراب مفتوح لعدد من الأطباء المقيمين في مشفى إدلب الجامعي احتجاجاً على تدني رواتبهم.

من الهتافات التي رددها المحتجون:

الشعب يريد إسقاط الوزير
الشعب يريد إسقاط المحافظ
بدنا نعمر بدنا نمد، لا للهد ولا للهد

من كلماتهم:

«قرارات ظالمة، بس للجوع وبس للطغيان، وهالشغلة هي ماعد تمشي مع الشعب، يعني نرجع اليوم لثورة تانية، ولحرية تانية»
«90% تحت خط الفقر، بشكل عام الشعب السوري، المشروع الرح ينجح بالسعودية والإمارات ما رح ينجح عنا»
«إنت جيت عأساس محافظ لتطور البلد، بس اتفاجأنا إنك إجيت لتسلب وتبوك وتسرق أملاك الناس وعقاراتها وبيوتها، بحجة التطوير»
«مانكن جايين لهاد الشعب نهائياً، الشعب انتهى»
«يا عالم، يا ناس، الفلاح مو ميت موتة، مديوس جوا الأرض، جوا الأرض مديوس.. الموت أهون»

كيف ينبغي فهم «مكافأة الـ 9000 ليرة» لكل طن قمح؟

يوم الخميس 21 أيار، صدر المرسوم الرئاسي رقم /120/ لعام 2026، والقاضي بمنح «مكافأة مقدارها 9000 ليرة سورية جديدة» عن كل طن قمح يجري تسليمه، تضاف إلى السعر الذي حددته وزارة الاقتصاد والصناعة يوم السبت 16 أيار، والبالغ 46000 ليرة سورية جديدة عن كل طن قمح؛ ما يعني أن سعر الطن قد بات 55000 ليرة سورية جديدة.

حساب أولي

تقدر مصادر في منظمات دولية، أن تكاليف إنتاج طن القمح الواحد في سورية لهذا الموسم، تتراوح بين ثلاث قيم «البعل: 350 دولار، ري عادي: 480 دولار، ري آبار: 530 دولار»، وأن سعر الشراء المجزي عادة ما يكون التكلفة مضافاً إليها 50 إلى 75 دولاراً للطن الواحد. أي أن السعر المجزي ينبغي «بافتراض إضافة 50 دولاراً» كالتالي:
البعل: 400 دولار، الري العادي: 530 دولار، ري آبار: 580 دولار.
السعر الجديد بعد إضافة 9000 ليرة، يكافئ دولارياً «بسعر صرف 13800» حوالي 400 دولار؛ ما يعني أن السعر مجز فقط للفلاحين الذين زرعوا بعلاً، في حين إن الفلاحين الذين زرعوا رياً سيخسرون بين 80 و130 دولاراً في كل طن، عدا عن فوات المنفعة «الربح». بإضافة فوات المنفعة، تصبح الخسارة بين 130 و180 دولاراً لكل طن.
ما يجعل الحساب أعلاه أشد وطأة هو ثلاثة عوامل مهمة:
أولاً: وفقاً للتقديرات التاريخية في سورية، فإن 70% من إنتاج القمح يتم رياً و30% بعلاً، ما يعني أن قسماً مهماً من الفلاحين سيتعرضون لخسارة كبرى وفقاً للتسعيرة المحددة لطن القمح.
ثانياً: تتوارد أخبار عن أن الدفع للفلاحين لن يتم دفعة واحدة، بل سيجري على مراحل، ويقال إنه سيجري على ثلاث دفعات، ومن غير الواضح ضمن أيّ آجال سيتم ذلك.
ثالثاً: تثبيت سعر طن القمح بالليرة السورية، وتأخير دفعه، يعني ضمنياً تآكل قيمة السعر في حال تآكل سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار. على سبيل المثال: إن طن القمح الذي سعره 55 ألف ليرة سورية جديدة اليوم، ويقابل 400 دولار، سيقابل 366 دولاراً في حال أصبح سعر صرف الليرة حين التسليم 15000 ليرة سورية للدولار الواحد...

بعدّ آخر للمسألة!

ربما أهم تعبير عن مدى مناسبة السعر الجديد «بعد إضافة «المكافأة»»، هو أن الاحتجاجات بين الفلاحين ما تزال مستمرة، وخاصة في الجزيرة السورية بمحافظاتها الثلاث، حيث يتركز الجزء الأكبر من سلة القمح السورية.
ولكن مع ذلك، ينبغي الانتباه إلى مسألة في غاية الأهمية، لمسها الناس بأيديهم وبشكل مباشر؛ لمس الناس خلال 5 أيام «بين صدور قرار التسعير من الوزارة، وبين صدور مرسوم إضافة 9000 ليرة لكل طن»، أن نضالهم واحتجاجهم وتنظيمهم لأنفسهم يمكنه أن يحقق مطالبهم، أو جزءاً منها... وهي مسألة مهمة جداً ضمن الوعي الاجتماعي؛ فالسوريون كانوا قد اعتادوا سابقاً على أن المطالب لا تجري الاستجابة لها أياً تكن درجة الاحتجاج، وأن الاحتجاج تتم مواجهته بطريقة واحدة فقط هي القمع واليد الحديدية. وسواء كان عدم لجوء السلطات القائمة لمحاولة قمع التحركات الشعبية ناتجاً عن قناعة سياسية، أو عن عدم وجود قدرة على القيام بذلك لأسباب داخلية وخارجية، فإن النتيجة واحدة، وهي أن السوريين يعيشون واقعاً جديداً يتعلمون فيه بشكل ملموس بأنهم قادرون على تحصيل حقوقهم والدفاع عنها، من خلال المطالبة بها والإصرار عليها، ومن خلال تنظيم أنفسهم، ومن خلال التضامن فيما بينهم، وتحديداً التضامن بين أبناء طبقة الـ 90% المفقرين والمنهوبين...
التضامن والتعاون بين هؤلاء، هو كلمة السر الأساسية ليس فقط في تحصيل الحقوق، بل وأيضاً في توحيد البلاد وحمايتها، وقطع الطريق على من يريد إشعال الفتن القومية والدينية والطائفية، من الداخل ومن الخارج على حدّ سواء.

رواتب «النخبة الوظيفية» مقابل أجور الجوع...

الزيادات النوعية تعمّق التمييز داخل القطاع العام

رغم أن رفع الأجور في سورية بات ضرورة معيشية لا تحتمل التأجيل بعد سنوات طويلة من الانهيار الاقتصادي والتضخم، فإن ما أُعلن مؤخراً تحت عنوان «الزيادات النوعية» كشف عن سياسة أجرية شديدة التفاوت، أعادت تقسيم العاملين في الدولة إلى فئات متباعدة مالياً بشكل غير مسبوق، بدل أن تؤسس لمعالجة حقيقية وشاملة لأزمة الرواتب والأجور.

فالزيادات الأخيرة لم تذهب بمعظمها إلى القاعدة الواسعة من العاملين الذين يواجهون يومياً تكاليف معيشية خانقة، بل تركزت بصورة واضحة في وظائف محددة وعدد محدود نسبياً من أصحاب المسميات «النوعية» أو «النخب الوظيفية»، فيما بقيت الأغلبية الساحقة من الموظفين والمتقاعدين خارج أي تحسن فعلي في مستوى معيشتهم.

الأرقام وحدها تكشف حجم الفجوة الجديدة داخل القطاع العام.

ففي قطاع الصحة، أصبح راتب مدير مديرية صحة يقارب 143 ألف ليرة سورية جديدة، بينما يتراوح راتب الطبيب الاختصاصي بين 95 و120 ألفاً، والطبيب العام بين 72 و85 ألفاً، في حين بقي الممرض بين 26 و35 ألفاً فقط. أي إن موظفاً واحداً في قمة الهرم قد يتقاضى ما يعادل رواتب أربعة أو خمسة ممرضين يعملون يومياً في الخطوط الأمامية نفسها، ويتحملون ضغط العمل والاستنزاف ذاته تقريباً.

أما في قطاع التعليم العالي، فقد ارتفع راتب رئيس الجامعة إلى نحو 218 ألف ليرة، وعميد الكلية إلى 150 ألفاً، والأستاذ الجامعي إلى أكثر من 100 ألف، بينما بقي الإداري الجامعي أو العامل الفني ضمن حدود 30 إلى 40 ألفاً فقط. وهنا تبدو الفجوة أكثر استفزازاً، لأن المؤسسة الواحدة باتت تضم مستويات دخل متباعدة بصورة حادة، رغم أن العملية التعليمية والإدارية تقوم على تكامل جميع العاملين لا على النخبة الأكاديمية وحدها.

وفي قطاع التربية، الذي يضم عشرات آلاف المعلمين والمدرسين، بقيت الرواتب ضمن الحدود الأدنى نسبياً، إذ يتراوح راتب المدرس أو المعلم بين 23 و40 ألف ليرة تقريباً، بينما تصل بعض المواقع الإدارية إلى أكثر من 50 ألفاً. وبذلك، فإن القطاع الذي يُفترض أنه أساس بناء المجتمع لا يزال من أقل القطاعات استفادة فعلياً، رغم أنه يعاني هو الآخر من هجرة الكفاءات والتسرب الوظيفي وضعف الحوافز.

المفارقة الأكثر وضوحاً أن المستفيدين الحقيقيين من القفزات الكبرى في الرواتب يمثلون نسبة محدودة جداً من إجمالي العاملين في الدولة. فالفئات التي حصلت على زيادات ضخمة– من أطباء اختصاص ورؤساء جامعات ومديرين وفئات نوعية محددة– تُعد بالمئات وربما أقل داخل بعض المؤسسات، بينما تبقى الكتلة الكبرى، وهي من المعلمين والإداريين والعمال والمستخدمين والفنيين والممرضين، ضمن رواتب لا تزال عاجزة حتى بعد الزيادة عن تغطية الاحتياجات الأساسية.

وهنا يظهر التناقض الأساسي في السياسة الأجرية الجديدة، فبينما جرى الحديث عن «تحسين الرواتب»، فإن معظم العاملين لم يحصلوا عملياً إلا على الزيادة العامة البالغة 50%، وهي زيادة التهمها التضخم وارتفاع الأسعار بسرعة كبيرة، لتبقى القدرة الشرائية شبه مشلولة كما كانت.

فما الذي يمكن أن يفعله موظف يتقاضى 30 أو 35 ألف ليرة جديدة أمام تكاليف سكن ونقل وغذاء ودواء تتجاوز أضعاف هذا الرقم؟ وكيف يمكن الحديث عن «تحسن معيشي» بينما لا تزال غالبية الأسر الموظفة تعتمد على الحوالات أو العمل الإضافي أو الديون لتأمين الحد الأدنى من الحياة؟

الأخطر أن هذه الفوارق الحادة لا تهدد العدالة الاجتماعية فقط، بل تهدد بيئة العمل نفسها أيضاً. فعندما يشعر آلاف الموظفين أنهم خارج دائرة الاستفادة الحقيقية، وأن الجهد نفسه لم يعد يقابله تقدير متوازن، فإن ذلك يخلق احتقاناً وظيفياً عميقاً ويضرب الحافز والانتماء والإنتاجية داخل المؤسسات العامة.

فالتمييز المالي الحاد داخل المؤسسة الواحدة قد يدفع نحو:

مزيد من الإحباط الوظيفي.

ضعف الالتزام والإنتاجية.

تنامي الشعور بالغبن بين العاملين.

زيادة الهجرة أو البحث عن أعمال إضافية.

تفكك مفهوم «العمل الجماعي» داخل القطاع العام.

وإذا كانت الحكومة تبرر هذه السياسة بالحفاظ على الكفاءات ومنع هجرتها، فإن السؤال الذي يفرض نفسه بقوة هو: هل يجوز حماية فئة محدودة عبر تهميش الغالبية؟

ثم تأتي الفئة الأكثر تضرراً والتي جرى تجاهلها بالكامل تقريباً: المتقاعدون.

فهؤلاء لم تشملهم الزيادات النوعية الأخيرة، رغم أنهم الشريحة الأكثر هشاشة وفقراً واحتياجاً. كثير من المتقاعدين يعيشون اليوم برواتب بالكاد تكفي لشراء الأدوية أو دفع جزء بسيط من تكاليف المعيشة، ومع ذلك بقوا خارج أي معالجة جدية، وكأن سنوات خدمتهم الطويلة لم تعد تستحق حتى الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية.

إن أخطر ما في الزيادات النوعية ليس حجم التفاوت الذي خلقته فقط، بل تكريسها لفكرة أن العاملين في الدولة لم يعودوا متساوين في الحق بحياة كريمة، وأن بعض الوظائف باتت تستحق «العيش»، فيما تُترك الأغلبية لمواجهة الغلاء برواتب تقترب أكثر فأكثر من أجور الفقر والجوع.

رفع الأجور ضرورة، نعم. لكن العدالة في توزيعها ضرورة أكبر، لأن أي سياسة أجرية تفقد بعدها الاجتماعي تتحول من أداة حماية إلى مصدر جديد للتمييز والاحتقان والانقسام داخل المجتمع ومؤسسات الدولة.

المطلوب اليوم ليس إلغاء مبدأ الزيادات النوعية بحد ذاته، بل إعادة ضبطه ضمن سياسة أجرية أكثر توازناً وعدالة، تضمن:

رفع الحد الأدنى للأجور بشكل حقيقي يواكب تكاليف المعيشة.

ثم بناء فروقات مدروسة لا تتحول إلى فجوات حادة داخل المؤسسة الواحدة أو بين القطاعات.

كما يجب أن تُربط أي زيادات مستقبلية بمراجعة شاملة لسلم الرواتب يشمل جميع العاملين، بما فيهم المتقاعدون، لضمان عدم ترك الأغلبية خارج أي تحسن فعلي.

فمن دون عدالة في التوزيع، تبقى أي زيادة جزئية عاجزة عن تحقيق الاستقرار الاجتماعي أو تحسين بيئة العمل بشكل مستدام.

يجب أن تُربط أي زيادات مستقبلية بمراجعة شاملة لسلم الرواتب يشمل جميع العاملين بما فيهم المتقاعدون لضمان عدم ترك الأغلبية خارج أي تحسن فعلي

مزارعو المنطقة الشرقية يتحدثون عن تكاليف زراعة القمح

أثار قرار وزارة الاقتصاد والصناعة حول تسعير القمح للموسم الحالي موجة من الاحتجاجات في عدد من المحافظات، وانعكس موقف المزارعين من هذا القرار في رسائل اتحادات الفلاحين، وعبر مختلف وسائل الإعلام التي غطت تداعيات هذا القرار الذي يهدد الأمن الغذائي. وقد عبر المزارعون عن رأيهم في تكاليف الإنتاج الزراعي للموسم الحالي بعض مناطق محافظة الحسكة.

■ مراسل قاسيون

تكاليف الإنتاج الزراعي في الجزيرة

في لقاء مراسل قاسيون مع عدد من مزارعي ناحية القحطانية / قبور البيض في منطقة القامشلي، تحدث المزارعون عن التكاليف التقريبية لعملية زراعة القمح، والتي تتوزع عبر مختلف مراحل الإنتاج الزراعي كالتالي:

الفلاحة: الديسك 40 دولار. كلفتور 40 دولار. تنعيم وخطاطة 30 دولار. مجلابة 15 دولار. شراء البذار 300 دولار. طش البذار 20 دولار.

الأسمدة: ترابي 400 دولار. ربيعي 400 دولار.

الأدوية: الحد الأدنى 100 دولار.

مصاريف إضافية: وتتوزع بين أجور الحصاد التي تبلغ 8%، وأجور الجنان التي تبلغ 7% من الموسم. بالإضافة إلى أجور النقل. وفي حال كانت الأرض مستأجرة بعقد مزارعة توجد تكاليف أخرى.

وحسب حديث المزارعين لقاسيون، يجب أن يحدد سعر طن القمح بـ 550 دولار بشكل وسطي.

كما تحدث مهندسون زراعيون عن تكاليف إنتاج الهكتار الواحد سقي، أي ما يعادل 10 دونم كالتالي:

ديسك 30 دولار. هارو تبذير 30 دولار. خطاطة 15 دولار. مجلابة 15 دولار.

الأسمدة: 300 كغ للسماد المركب بتكلفة 150 دولار، على سعر الطن 500 دولار.

الأدوية: 65 دولار.

البذار: 130 دولار.

يبلغ مجموع تكاليف إنتاج الهكتار الواحد سقي 750 دولار، والبعل 460 دولار حسب حديث المهندسين الزراعيين لقاسيون. وعلى هذا الأساس، يجب تعديل التسعيرة الحالية لتكون بين 400–500 دولار للطن الواحد.

وتستعد محافظة الحسكة لأعمال الحصاد التي بدأت في العديد من المناطق، كما جرى تجهيز 17 مركز استقبال لشراء الموسم الجديد، الذي سيبلغ حسب التوقعات أكثر من 700 ألف طن، وفق حديث مصادر خاصة لقاسيون. وفي الوقت نفسه، علق مزارعون على آلية الدور على المنصة الجديدة، وأبدوا عدم ارتياحهم لطريقة تسجيل الدور، وطالبوا أيضاً بـ تسهيل الأمور عند استلام القمح من المزارعين.

تكاليف زراعة الدونم الواحد في الرقة

خلال احتجاجات الفلاحين على سعر القمح في محافظة الرقة، رفع الفلاحون لافتات حملت تكاليف إنتاج الدونم الواحد والتي توزعت كالتالي: أجور الحراثة 20 دولار. ثمن البذار 25 دولار. ثمن السماد 50 دولار. ثمن الأدوية الزراعية 10 دولار. ثمن الأكياس 8 دولارات. أجرة الحصادة 20 دولار. أجور التسويق 6 دولارات. المجموع: 139 دولار.

من ناحية أخرى، يبلغ متوسط إنتاج الدونم الواحد في أفضل حالاته 400 كغ. وإذا ضربنا الرقم مع سعر القمح 330 سيباع بـ 132 دولار. وهنا بلغت خسارة المزارع 7 دولارات لكل دونم، باستثناء تكاليف السقاية والعتالة والمازوت والمصاريف الأخرى. أي أن الخسارة الحقيقية أعلى بكثير.

السعر المنصف حسب اتحاد الفلاحين

كشفت وثيقة صادرة عن اتحاد فلاحي الحسكة رقم /20/ ص ت بتاريخ 2026/5/18 عن ورود شكاوى واتصالات واحتجاجات واعتراضات كثيرة عبرت عن «استياء عام وحالة من التذمر في أوساط الفلاحين والمنتجين».

وقالت الوثيقة: إن هذا السعر غير مجزٍ وغير منصف، ولا يتناسب مع جهد الفلاح وتعبه وتكاليف الإنتاج المرتفعة التي تضع الفلاحين في موقع الخسارة.

وطالبت الوثيقة الصادرة عن اتحاد فلاحي الحسكة إضافة مبلغ 150 دولار على السعر الصادر عن الوزارة ليصبح سعر الطن الواحد 480 دولار. وذلك من أجل إنصاف الفلاحين والمنتجين والحفاظ على الزراعة والإنتاج هو خير لنا من تكسب بعض المال. على أن تشمل التسعيرة القمح الطري أيضاً.

في السياق نفسه، عبرت اتحادات الفلاحين في درعا والقنيطرة والمحافظات الأخرى عن اعتراضها على السعر الصادر عن الوزارة، وطالبت بوضع تسعيرة عادلة للقمح في ظل الأوضاع المعيشية الحالية ولتلبية رغبة الفلاحين ومطالبهم.

من ناحية أخرى، أبدى المزارعون تخوفهم من ارتفاع سعر صرف الدولار، لأن تكاليف الإنتاج تحسب بالدولار، كالبذار والسماد وغير ذلك، بينما جرى تسعير شراء القمح بالليرة السورية، وفي حال ارتفاع سعر صرف الدولار خلال صرف فواتير المزارعين، سيتكبد المزارعون خسائر إضافية. ورغم صدور قرار الزيادة الأخير «المكافأة»، لا يزال سعر طن القمح منخفضاً عما يطالب به المزارعون واتحادات الفلاحين.

إدارة المحافظات خارج الخدمة!

عندما يكون شعب بأكمله تحت خط الفقر بنسبة تتجاوز 95%، وتغرق شوارعه بالقمامة والمياه العادمة، ويعاني 60% من شبابه البطالة، فإن أقل ما يمكن توقعه هو ألا تتحول «الهفوات» إلى مسلسل كوميدي تراجيدي، يعرض على حلقات؛ أبطاله محافظون ومسؤولون يتنافسون في تقديم أطرف التصريحات وأغربها، وكأنهم يعيشون في كوكب مواز لا تصل إليه أخبار الجوع والحرمان.

■ سلمى صلاح

ميزانية أكرك عجم!

يُسأل محافظ حلب، عزام الغريب، على الهواء عن ميزانية المحافظة، فيأتي الجواب سؤالاً: «هل تقصد الشاي والسكر والقهوة؟»

الميزانية التي تُخطط لإنعاش مدينة عانت ويلات الحرب أصبحت في ذهن المسؤولين أشبه «بطلبية مقصف».

ولما أثار المقطع ضجة، خرج علينا المحافظ مبرراً قوله «بالمزحة!» أو «اجتزاء المقطع من سياقه»!

والسياق، حقيقةً وواقعاً في المدينة، هو القمامة التي ترتفع كالجبال، والصرف الصحي في الشوارع، والأحياء الغارقة في الظلام، والشوارع المحفّرة التي تبتلع السيارات والمواطنين. أكثر من 14 شهراً من العجز الإداري الفاضح؛ لا خطة، ولا برنامج، ولا رؤية.

السياق... هو أن يرى سكان حلب عمالاً أتراكاً يصلحون الحدائق والكهرباء، فيما البطالة تستعر!

فالفرق بين المزحة والواقع، أن المزحة تُضحك الناس، أما «السياق» فيُبكي الملايين.

«مديون» وما معي!

في لقاء مع أئمة وخطباء، صرح محافظ درعا، أنور الزعبي، بأن «تبرعات حملة «أبشري حوران» لم يصل منها إلا القليل... و10 ملايين من وزارة المالية لم تصل!»

ثم يُفاجئ الحضور باعترافه أن المحافظة مديونة بأربعة ملايين دولار!

فهل المحافظة تستدين خارج الإطار القانوني للتعاقد «المرتبط افتراضاً ببند إنفاق مخصص بالموازنة وله اعتماد مرصود»، وكأنها «بقالية» تطلب بضاعة بالدين؛ وقد وصل بها العجز مع وزارة المالية– على ما يبدو– حتى يخرج محافظها على الملأ ليقول ما قاله؟!

أم إن غياب المسؤولية والشفافية اتجاه ملايين الناس هو منطق الإدارة السائد؟

فسّر الماء بالماء

ولكن لا شيء يشبه بالنسبة للسوريين الطامة الكبرى التي تفوه بها معاون وزير الاقتصاد، ماهر خليل الحسن، وعلى الهواء أيضاً!

فحين وُجّه سؤال للرجل عن سبب غلاء الأسعار كان جوابه الصاعق بأن المشكلة «ليست بالغلاء، بل بقدرة المواطن على الشراء... المواطن القادر على الشراء لن يشعر بالغلاء!»

هذه ليست سخرية من الواقع، هذا واقع ساخر بامتياز، ومحاولة لقلب المعادلة: إلقاء اللوم على الفقير لأنه فقير... وكأن السوري اختار الفقر، وليست السياسات الاقتصادية السابقة واللاحقة هي من ألقت به في هذه الهاوية.

انفصام إداري

قد يتجاوز ما يجري اليوم الجهل بأصول الإدارة، ليكون جزءاً من انفصال تام عن واقع السوريين؛ فبين محافظ يستجدي التبرعات، وآخر قد يرى في «المزاح» التفافاً على جواب من حق الناس معرفته، وثالث ربما لا يعرف ما هي فعلاً «القدرة الشرائية».

يبقى الشعب يعاني من أزمات متراكمة؛ وليس له أمام هذه التصريحات المتتالية سوى أن يضحك... أو يبكي؛ وربما الاثنين معاً، إلى أن تنتهي فصول هذه المسرحية العبثية، وتترجم إدارة محافظة أو بلدية أو مؤسسة إلى مسؤولية إدارة فعلية لحياة الناس ومستقبلهم مع المحاسبة عليها؛ وليس إدارة المزحات والإفلاس والمفردات النظرية الباردة.

اللحم الأحمر في سورية... من غذاء شعبي إلى سلعة للأقلية القادرة

مع اقتراب عيد الأضحى، تشهد الأسواق السورية ارتفاعاً جديداً في أسعار اللحوم الحمراء والأضاحي، وسط تراجع مستمر في القدرة الشرائية للسكان واتساع دائرة الفقر. وبينما كان اللحم الأحمر جزءاً أساسياً من الغذاء اليومي لشرائح واسعة من السوريين قبل سنوات، أصبح اليوم مادة مرتفعة الثمن تقتصر بشكل متزايد على القلة القادرة، في حين تتراجع حصة الأسر المفقرة من اللحوم عاماً بعد عام، حتى في موسم عيد الأضحى الذي كان تاريخياً مناسبة للتكافل الاجتماعي وتوزيع اللحوم على المحتاجين.

الأسعار الحالية تعكس حجم التحول الذي أصاب السوق السورية. فقد تجاوز سعر كيلو الخروف الحي حاجز 95 إلى 105 آلاف ليرة سورية، بينما تراوح سعر الخروف المناسب للأضحية بين 5 و7 ملايين ليرة، ووصلت بعض الأنواع الممتازة إلى مستويات أعلى بكثير. كما ارتفع سعر كيلو لحم الخروف المذبوح إلى ما بين 250 و325 ألف ليرة سورية بحسب المنطقة والنوعية، في وقت أصبحت فيه الرواتب والدخول عاجزة عن ملاحقة هذا الارتفاع.

ورغم تحسن المراعي نسبياً هذا العام نتيجة الموسم المطري الجيد، فإن الأسعار واصلت الصعود، ما يؤكد أن الأزمة أعمق من العوامل المناخية وحدها. فالقطاع يعاني منذ سنوات من تراجع كبير في أعداد الثروة الحيوانية نتيجة الحرب والجفاف وارتفاع تكاليف التربية والأعلاف والمحروقات والأدوية البيطرية، إضافة إلى الذبح العشوائي والتهريب. وتشير تقديرات متداولة إلى أن سورية فقدت ما بين نصف إلى نحو 60% من ثروتها الحيوانية مقارنة بما كانت عليه قبل عام 2011.

ويُعد التصدير والتهريب أحد أبرز العوامل التي تزيد الضغوط على السوق المحلية، خاصة مع استمرار خروج الأغنام السورية إلى أسواق الخليج عبر الأردن والعراق. فالأغنام السورية، وخصوصاً سلالة «العواس»، تحظى بطلب مرتفع في الأسواق الخارجية، ما يدفع التجار والمربين إلى تفضيل البيع للتصدير بسبب الأرباح الأعلى والعائد بالعملة الأجنبية. ونتيجة لذلك، ينخفض المعروض داخل السوق السورية، وترتفع الأسعار بصورة أكبر، خصوصاً في المواسم الحساسة مثل عيد الأضحى.

هذا الواقع أدى إلى انخفاض متواصل في معدلات استهلاك اللحم الأحمر داخل سورية. فالكثير من العائلات لم تعد قادرة على شراء اللحوم إلا في مناسبات محدودة، بينما خرجت اللحوم الحمراء عملياً من النظام الغذائي اليومي لغالبية السكان. ومع استمرار التضخم وضعف الأجور، تحول اللحم الأحمر من مادة غذائية اعتيادية إلى سلعة شبه فاخرة لا تصل إلا إلى شريحة محدودة من القادرين مادياً.

ولا تقتصر آثار الأزمة على الجانب الغذائي فقط، بل تمتد إلى البعد الاجتماعي أيضاً. فالأضاحي كانت تمثل لسنوات طويلة مصدراً مهماً لوصول اللحوم إلى آلاف الأسر الفقيرة خلال العيد، عبر التوزيع العائلي أو الخيري. لكن مع ارتفاع أسعار الأضاحي إلى هذه المستويات، تراجع عدد المضحين بشكل ملحوظ، ما يعني انخفاض كمية اللحوم التي تصل إلى الفئات المفقّرة عاماً بعد عام.

وفي ظل هذا التراجع، تتقلص تدريجياً واحدة من أهم شبكات التكافل الاجتماعي الموسمية في سورية. فالكثير من الأسر التي كانت تعتمد على «لحم العيد» كمصدر نادر للبروتين الحيواني أصبحت تحصل على كميات أقل بكثير، بينما تمر على بعض العائلات أشهر طويلة دون القدرة على شراء اللحوم إطلاقاً.

وفي المقابل، يؤكد مربو المواشي أن استمرارهم في العمل أصبح شديد الصعوبة بسبب ارتفاع تكاليف التربية، خصوصاً الأعلاف والأدوية البيطرية والمحروقات والنقل، إضافة إلى الخسائر الناتجة عن الأمراض وضعف الدعم الحكومي. لذلك يرى كثير منهم أن التصدير يشكل منفذاً ضرورياً لتحقيق هامش ربح يضمن بقاء القطاع وعدم انهياره بشكل كامل.

لكن إعادة التوازن إلى السوق السورية لا يمكن أن تتحقق عبر المنع الكامل للتصدير أو عبر ترك السوق مفتوحة بالكامل دون ضوابط، بل تتطلب سياسة متوازنة تقوم أولاً على إعادة تنمية القطعان وزيادة أعداد الثروة الحيوانية تدريجياً. وهذا يحتاج إلى تخفيض تكاليف الإنتاج، وخاصة أسعار الأعلاف والأدوية البيطرية والمحروقات والنقل، بما يسمح للمربين بالاستمرار والتوسع في التربية.

كما يتطلب الأمر ترشيد عمليات التصدير بما يضمن عدم استنزاف السوق المحلية، إضافة إلى مكافحة التهريب الذي يسهم في خروج أعداد كبيرة من المواشي بعيداً عن أي رقابة أو تنظيم. فاستقرار السوق المحلية وتأمين احتياجات السوريين من اللحوم بأسعار مقبولة يجب أن يكون أولوية أساسية، خاصة في ظل التراجع الكبير في الاستهلاك الغذائي واتساع معدلات الفقر.

وفي حال استمرار الاتجاهات الحالية دون معالجات حقيقية، فإن اللحم الأحمر مرشح لأن يتحول أكثر فأكثر إلى منتج يقتصر على الفئات الميسورة فقط، بينما ستتراجع قدرة غالبية السوريين على الوصول إليه، حتى في المواسم الدينية والاجتماعية التي كانت تاريخياً مرتبطة بتوزيع اللحوم وتعزيز التكافل داخل المجتمع.

«الريجة» في طرطوس... واقع مرير ومستقبل مجهول

تُعتبر «الريجة» في محافظة طرطوس إحدى المؤسسات الحيوية التي ارتبطت منذ عقود بمعيشة آلاف المزارعين والعمال، وشكلت شرياناً اقتصادياً مهماً لأبناء المنطقة من خلال زراعة وتصنيع التبغ. إلا أن الواقع الحالي الذي تعيشه المديرية ينذر بكارثة معيشية وإنتاجية تهدد هذا القطاع بالكامل.

■ طارق بدور

يعاني العاملون والموظفون في «الريجة» من أوضاع إنسانية ومهنية بالغة الصعوبة، أبرزها:

توقف الرواتب، إذ لم يتقاضَ الموظفون سوى راتب واحد خلال الأشهر الستة الماضية، ما أدى إلى تفاقم الأعباء المعيشية وتراكم الديون على عشرات العائلات.

فصل تعسفي طال عدداً من العمال دون مبررات قانونية واضحة، ما زاد من معاناة الأسر التي كانت تعتمد بشكل كامل على هذه الوظائف.

فرض الدوام الإجباري رغم عدم صرف المستحقات المالية، في خطوة يراها العاملون ظلماً واضحاً واستنزافاً لجهودهم دون أي مقابل.

أما على الصعيد الإنتاجي، فالوضع لا يقل خطورة...

تعطل آلات الإنتاج والتصنيع منذ سقوط سلطة النظام السابق، وعدم جاهزيتها للعمل حتى اليوم، ما أدى إلى شلل شبه كامل في العملية الإنتاجية.

توقف استلام محصول التبغ من المزارعين بعد عملية استلام واحدة فقط، الأمر الذي تسبب بخسائر فادحة للمزارعين وهدد موسمهم الزراعي بالكامل.

إن ما تعيشه «الريجة» في طرطوس اليوم يعكس حالة من الإهمال والتهميش التي تدفع بالمئات من العمال والموظفين والمزارعين نحو الانهيار المعيشي والاجتماعي.

وتزداد خطورة الوضع مع التراجع الكبير في قطاع زراعة التبغ في طرطوس، حيث تشير البيانات الزراعية إلى أن المساحة المزروعة فعلياً لم تتجاوز 3666 هكتاراً، على الرغم من أن الخطط الزراعية السابقة كانت تتجاوز 8000 هكتار، ما يعكس انخفاضاً حاداً في حجم الإنتاج والإقبال على الزراعة نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف الجدوى الاقتصادية.

كما أن خطة زراعة التبغ على مستوى سورية لموسم 2026 حددت نحو 11 ألف هكتار فقط، موزعة على عدة محافظات بينها طرطوس واللاذقية، في مؤشر واضح على التراجع المستمر لهذا القطاع الحيوي.

إن ما تعيشه «الريجة» في طرطوس هو نموذج للإهمال والتهميش الذي يهدد قطاعاً زراعياً بأكمله ويدفع بالمئات من العمال والموظفين والمزارعين إلى حافة الانهيار، خاصة مع استمرار تعطل الإنتاج وضعف التسويق وتأخر المستحقات المالية.

والمطلوب من الجهات المسؤولة الوقوف على هذه المعاناة، والعمل فوراً على:

صرف الرواتب المتأخرة.

إعادة النظر في قرارات الفصل.

تأهيل آلات الإنتاج وخطوط التصنيع.

استئناف استلام المحصول من المزارعين بشكل منتظم.

إلغاء إلزامية الدوام قبل تسوية المستحقات المالية.

فاستمرار هذا الوضع ستكون له انعكاسات كارثية على الأمن المعيشي والاجتماعي، في منطقة تعاني أساساً من ظروف اقتصادية ومعيشية شديدة السوء.

التعاون السكني... فسادٌ وريع؛ ووعود لا تبني سقفاً

إذا كان هناك قطاع أهلي– نظرياً– كان من المفترض أن يكون مظلة للعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، فإن قطاع التعاون السكني يقدم نموذجاً حيّاً في معرض الإخفاقات المزمنة.

■ سارة جمال

قطاع كان، ولا يزال، ضحية لفساد عميق نخر عظامه منذ عقود، وصولاً إلى سرقة أموال المودعين والأعضاء، وانتهاءً بدور الدولة الغائب أصلاً أو الحاضر بشكل مشوه يكرس المعاناة بدلاً من حلها.

قطاع بلا أرض ولا تمويل

ما يعانيه القطاع ليس وليد اللحظة، ويمكن اختزال جوهر الأزمة في نقطتين، تفرعت عنهما كل الكوارث:

الأولى؛ تأمين المساحات المناسبة من الأراضي لأجل تشييد الأبنية السكنية المطلوبة.

والثانية؛ توفير مصادر التمويل اللازمة من أجل تنفيذ مهامه.

وعلى هاتين النقطتين تراكمت أوجه الفساد؛ فساد في توزيع الأراضي؛ وعقود البناء؛ وإدارة الجمعيات التعاونية، وصولاً إلى سرقة المدخرات تحت غطاء «تعاوني». وهذا ليس اتهاماً، بل وقائع تكشفت جزئياً في السنوات والعقود الماضية، وما خفي كان أعظم.

خطط جديدة/قديمة

كشف مدير التعاون السكني في وزارة الأشغال العامة والإسكان، محمد أسامة الشعباني، لصحيفة «الوطن»، في 11 أيار، عن خطة لتطوير القطاع.

وأعلن عن إقالة معظم مديري التعاون السكني في المحافظات، واتباع «الحوكمة الرشيدة»، متحدثاً عن «الفساد والترهل الإداري». إلا أن الإقالات وحدها لا تستأصل الفساد؛ فهو ليس ظاهرة شخصية بقدر ما هو نتاج إدارة تتحكم في تخصيص الموارد.

مغالطة الاحتكار

تحدث الشعباني أيضاً عن تضمن الخطة «كسر احتكار المصرف العقاري»، وتعزيز «منافسة مصرفية» عبر إدخال المصارف الخاصة في عمل التعاون السكني.

هذا التصريح، إن لم يكن تمهيداً «ناعماً» لخصخصة القطاع، فهو بالتأكيد إما جاهل أو مضلل.

فالحقيقة أن العقاري لم يكن يوماً محتكراً للقروض السكنية، والمصارف الخاصة كانت حاضرة دائماً. واسمه «العقاري» لأن هذ مهمته الأساسية، وليس لأنه «يحتكر» شيئاً!

إلا أن الخوف الفعلي هو أن يكون «كسر الاحتكار» مجرد غطاء لتصفية دور المصرف العقاري ككيان حكومي، واستبداله كلياً بالمصارف الخاصة. وهذا، بكل بساطة، كارثة.

فالمصارف الخاصة لا تعرف معنى «السكن الاجتماعي»؛ مهمتها هي الربح، وربحها يأتي من فوائد مرتفعة، وضمانات صارمة، وشروط تكسر الظهر، هي خارج متناول الغالبية العظمى من السوريين الباحثين عن مأوى.

انفصال الدولة عن نفسها!

أفاد الشعباني كذلك «بعدم وجود قناة تواصل مباشرة مع المصرف المركزي»!

كيف يمكن لقطاع حيوي أن يخطط لتمويله من دون أي تنسيق مع من يمسك بزمام السياسة النقدية؟

ويبدو وكأن أجزاء الدولة تعمل في صوامع معزولة؛ بحيث يُترك القطاع السكني يتخبط من دون تمثيل عبر اتحاد الجمعيات، ومن دون صوت في رسم السياسات الائتمانية، ومن دون ضمانات بأن الودائع التي يجمعها من المواطنين ستذهب فعلاً إلى تمويل سكنهم.

الغائبة المغيّبة

أدى غياب الدولة عن دورها الأساسي في قطاع الإسكان، وحل اتحاد الجمعيات السكنية، لتقارع كل جمعية أزماتها وحيدة، إلى كل ما وصل إليه القطاع من ترهل وفساد.

فالدولة التي تخلت عن تخطيط المدن، وتخصيص الأراضي للمشاريع السكنية، وتركت السوق لشركات التطوير العقاري، وتفرجت على تحويل السكن إلى سلعة تخضع للمضاربة، ثم ترفع اليوم شعار «الحوكمة» و«كسر الاحتكار»، إما أنها لا تفهم طبيعة الأزمة، أو أنها جزء منها.

وما لم تعد الدولة إلى لعب دور المخطط، والممول، والضامن الاجتماعي، فكل الخطط التطويرية ستذهب أدراج الرياح. فالمواطن لا يريد وعوداً، ولا تهمه «المنافسة المصرفية»؛ بل يريد أرضاً بثمن معقول، وقرضاً يمكنه سداده، ومأوى لعائلته بعيداً عن جشع السماسرة وسرقة الفاسدين.

وحتى ذلك الحين، سيبقى قطاع التعاون السكني عنواناً للإخفاق والفساد، ودليلاً على أن الدولة لا تزال عاجزة عن تأمين أبسط حقوق مواطنيها.

الصادرات لعام 2025... بين الطموح والواقع

يتجاوز التباين في الأرقام المعلنة لقيمة الصادرات السورية لعام 2025 مسألة الدقة في الحسابات، ليعكس طبيعة الخطاب الاقتصادي الرسمي.

■ فرح شرف

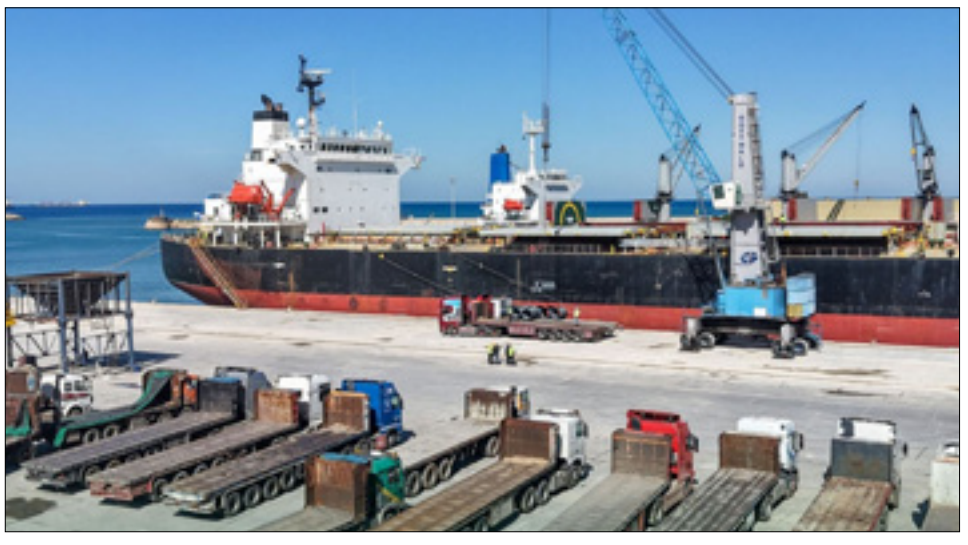

فخلال اجتماع المكتب الإقليمي لاتحاد المصدرين والمستوردين العرب في دمشق، بتاريخ 17 أيار، كشف مدير هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات، منهل الفارس، أن قيمة الصادرات السورية تجاوزت ملياري دولار، بينما تظهر بيانات نظام GTI حول سورية «وهو الأكثر شمولاً ودقة في التجارة الدولية» رقماً آخر هو 865,6 مليون دولار.

هذا الفارق الكبير– الذي يتجاوز 1,13 مليار– يكشف عمّا يبدو أنه فجوة بين نوعين من الأرقام؛ الأرقام التعاقدية التي قد تستند إلى عقود موقعة أو خطط طموحة؛ والأرقام الجمركية المحققة، التي تمثل ما غادر البلاد فعلياً ودخل الميزان التجاري.

وبالرجوع إلى أداء النصف الأول من 2025، الذي بلغت الصادرات فيه نحو 580 مليون دولار، نجد أن سيناريو بلوغ مليارين يستلزم قفزة خيالية في النصف الثاني بمعدل 236 مليون دولار شهرياً، أي نمو بنسبة 145% عن النصف الأول!

بالمقابل، فإن استمرار الأداء بالوتيرة نفسها سيجعل قيمة الصادرات ما يقارب 1,16 مليار دولار، ما يجعل الرقم 865,6 مليون أكثر انسجاماً مع سياق تراجع الإنتاجية وانكماش الصناعة والزراعة، بينما يُقرأ الرقم الصادر عن الهيئة كخطاب سياسي يهدف إلى تلميع صورة «التعافي» في ظل غياب آليات رقابية وشفافة على المعلومة الاقتصادية.

اقتصاد يعيد إنتاج التبعية

يشير الفارس إلى أن القطاعات الزراعية والإنتاجية شكلت أكثر من 80% من الصادرات. 64% منها تشمل الخضار والفواكه والزيتون وزيت الزيتون والأغنام الحية.

ما يعني أن الفجوة ليست في الحجم فقط، بل في النوع أيضاً؛ أي إننا أمام نموذج يقدم سورية كمصدّر للمواد الخام ومستورِد للسلع الجاهزة.

وعلى سبيل المثال، يبدو تحقيق الماعز وغنم العواس لأكبر زيادة مطلقة في قيمة الصادرات بنسبة 90%، مثالاً على الإشكالية الأخلاقية والاقتصادية في السياسات الحالية. فتصدير العواس– الذي يتمتع بميزة مطلقة– يتجاوز مسألة الأمن الغذائي. فعندما تتحول سلة الغذاء والثروة الحيوانية للسوريين إلى سلعة تصديرية تدرّ الدولار، الذي يذهب لتمويل فاتورة الاستيراد الباهظة، فإن ذلك يعني تراجع الأولويات الوطنية لصالح خطاب «إصلاح اقتصادي» سطحي، يخلط بين التصدير والتعافي من دون النظر إلى التكلفة الاجتماعية المباشرة.

انهيار الإنتاج المحلي

على الجانب الآخر من الميزان، تصل واردات سورية بحسب إحصاءات GTI «نظراً لغياب أي أرقام رسمية!» إلى 6,82 مليار دولار، بحيث يبلغ العجز في الميزان التجاري 5,956 مليارات، لتحتل سورية المرتبة 59 عالمياً في العجز التجاري.

وحتى لو افترضنا جدلاً «صحة» رقم الصادرات البالغ مليارين، فإن العجز سيبلغ 4,82 مليارات، وهو رقم لا يقل كارثية؛ بحيث لا تغطي الصادرات إلا 20% تقريباً من قيمة المستوردات!

وتشير البيانات إلى أن المنتج الذي حقق أكبر زيادة في الواردات هو «إسمنت بورتلاند»، بمعدل نمو مذهل بلغ 242,91%، وهو سلعة أساسية كانت تنتجها سورية قبل الأزمة، لتتحول اليوم إلى سوق مستهلِكة بالكامل.

ليس عام «التعافي»!

يعادل العجز التجاري المتسع والمستمر نحو 18% من الناتج المحلي الإجمالي، والبالغ 33,7 مليار دولار «على حد زعم الحكومة»، الأمر الذي يضغط على الليرة ويهدد الاستقرار المعيشي.

فنتيجة غياب خطة إنتاجية متكاملة، تعيد الاعتبار للقطاعين الصناعي والزراعي، ستبقى سورية عالقة في نموذج يعيد تدوير الفقر، ويستنزف العملة الصعبة لتمويل واردات لا نهاية لها.

بينما يدفع المواطن المفقر– كما هو الحال دائماً– الثمن الأكبر؛ فالدولة تجبي من المواطن، والمواطن يفتقر إلى الإنتاج، والدولة تستورد احتياجاته، وتفرض رسوماً جمركية وضرائب، والمواطن يدفع لدولة لا تنتج.

الخلاصة...

بعيداً عن «الخطب الرنانة»؛ هل سياسة التصدير الحالية تأتي على حساب المستهلك وقدرته الشرائية؟ البيانات الدولية وواقع السوريين اليومي يجيب بنعم!

تحت مشرط الإهمال، حين يدفع السوريون حياتهم ثمناً لانهيار المنظومة الصحية...!

لا يكاد يمر يوم في سورية، دون أن يخترق خبر وفاة جديدة بسبب «خطأ طبي «جدار الصمت، تاركاً وراءه عائلة مفجوعة وأسئلة بلا إجابات. لكن تحميل الطبيب وحده وزر هذه الكوارث المتصاعدة ليس سوى «تبسيط مخلّ» لحقيقة أعمق وأشد قتامة، فالأخطاء الطبية المتزايدة ليست حوادث فردية، بل هي العرض الأكثر إيلاماً لانهيار شامل في بنية النظام الصحي.

■ رهف ونوس

ورغم أن الإهمال الفردي لا يمكن تبريره، إلا أن جذور الظاهرة يكشف عن عوامل متشابكة ومعقدة، تتحمل مسؤوليتها سياسات صحية واقتصادية فاشلة دفعت بالقطاع إلى حافة الهاوية.

شواهد من غرفة العمليات

في 6 أيار، دخلت سيدة في حلب إلى إحدى المشافي الخاصة لإجراء عملية تجميل، لكنها لم تستيقظ، وبحسب رواية زوجها، خضعت لنوعين من التخدير، ونُقلت بعدها إلى العناية المركزة قبل أن تُفارق الحياة، لتتحول قضيتها إلى مادة دسمة تعيد أخطاء التخدير القاتلة إلى الواجهة.

هذه المأساة ليست إلا غيضاً من فيض، فالتقارير تشير إلى تسجيل 182 شكوى خلال عام 2025، و63 شكوى في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2026.

«عملة نادرة»

في قلب العاصفة يقف النقص الكبير في أعداد أطباء التخدير «الأكثر خطورة وحساسية»، إنها «الجريمة الصامتة» بحق المرضى.

فوفقًا لأحدث الإحصائيات الموثقة، انخفض عدد أطباء التخدير في سورية من 925 طبيباً عام 2010 إلى 698 فقط عام 2024، بنسبة انخفاض 24,5%، والأدهى أن سورية تمتلك حالياً أقل من 1,1 طبيب تخدير لكل 100 ألف نسمة مقابل احتياج يتجاوز 1500 طبيب، هذه الفجوة المرعبة التي تقدر بنحو 30 ضعفاً عن الحد الأدنى المطلوب عالمياً، دفعت المستشفيات العامة والخاصة للاعتماد بشكل متزايد على فنيي تخدير ومساعدين، بعضهم يفتقر إلى الخبرة اللازمة، مما يزيد من احتمالات الكوارث والأخطاء الطبية.

«مَن يزرع الريح يحصد العاصفة»

لا يمكن فهم مشهد العجز «المؤلم» في الكفاءات الطبية بمعزل عن موجة الهجرة الجماعية التي ضربت القطاع الصحي كنتيجة حتمية لسياسات «تطفيشية» متعمدة على زمن السلطة الساقطة والمستمرة حتى الآن.

فالتقديرات الأخيرة تشير إلى أن سورية خسرت ما يزيد عن 70% من إجمالي كادرها الطبي، والسبب ليس غامضاً؛ ففي ظل أوضاع اقتصادية ومعيشية خانقة، ورواتب متدنية لا تتناسب مع تكاليف المعيشة المتصاعدة، يجد الأطباء أنفسهم أمام خيار وحيد هو البحث عن حياة كريمة خارج البلاد.

وحده قانون «العدالة» الأعمى هو من يجرؤ على لوم الطبيب الذي يهاجر هرباً من الفقر، بينما تتجاهل الدولة مسؤوليتها في توفير بيئة عمل إنسانية تحفظ كرامة كوادرها لتحافظ على أرواح مواطنيها.

«لا للمساءلة» و«نعم للحصانة»

في ظل هذا الفراغ المهني، يغيب قانون رادع يحمي المريض. فالمادة 550 من قانون العقوبات السوري تنص على عقوبة «السجن من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات» لمن تسبب بموت أحد دون قصد، إلا أن الواقع القضائي يُظهر تعقيداً لإثبات «العلاقة السببية» بين الخطأ والضرر ويرهق كاهل الضحايا وذويهم، ومما يزيد الطين بلة، ذلك التعميم الصادر عام 2026 الذي يوجب إبلاغ نقابة الأطباء قبل التحقيق مع أي طبيب، في خطوة وصفها حقوقيون بأنها «منح حصانة مقنعة» تعرقل مسار العدالة وتزيد من إفلات المقصرين من العقاب.

من رحم «الليبرالية المتوحشة» يولد الموت

ولعل أعمق جذور الأزمة وأكثرها إثارة للقلق يتمثل في الضرب المتواصل لصميم دور الدولة الرعائي عبر التوجه نحو «خصخصة» القطاع الصحي العام، لتتحول الصحة إلى «سلعة» تباع وتشترى في سوق الاستثمار.

كما أن المشافي الخاصة، التي يحركها منطق «الربح» قبل إنقاذ الأرواح، تلجأ إلى تعويض نقص الكفاءات بفنيين ومساعدين أقل كلفة وخبرة، ليدفع المواطن المفقر الثمن من جيبه أولاً، ومن حياته التي قد يفقدها هو أو أحد ذويه أمام إهمال ممنهج.

ختاماً، لا يمكن اختزال تفشي ظاهرة الأخطاء الطبية في سورية بمسألة إهمال فردي هنا أو تقصير هناك، فذلك هروب من مواجهة الحقيقة المُرّة.

ما يحدث هو نتيجة حتمية لانهيار شبه كامل لمنظومة صحية بأكملها، من بنيتها التحتية المتهالكة، مروراً بكادرها المنهك ونزيف الكفاءات، ووصولاً إلى غياب التدريب المستمر، والتقييم الدوري، والمساءلة القانونية الفاعلة.

إنها أزمة مركبة تتحمل مسؤوليتها سياسات اقتصادية ليبرالية مجحفة ونظام صحي أضعفَ عمداً، وإلى أن تُستعاد «بوصلة الحق في الصحة «كخدمة عامة لا كسلعة، وإلى أن تُوفر الحماية للكادر الطبي بدلاً من سياسة «التطفيش»، سيبقى السوريون يدخلون غرف العمليات وقلوبهم معلقة بين «مشرط» الجرّاح، و«إهمال» الدولة الغائبة.

اعتصام طلابي جديد يهزّ جامعة الرشيد... والتعليم العالي أمام اختبار الثقة مجدداً

شهدت جامعة الرشيد الدولية الخاصة للعلوم والتكنولوجيا يوم الخميس نهاية الأسبوع الماضي 14 أيار اعتصاماً طلابياً جديداً أمام مقر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في دمشق، في خطوة تعكس تصاعد حالة الاحتقان داخل الجامعة وتراكم المشكلات التي لا تزال بلا حلول واضحة حتى الآن.

هذا التحرك لم يكن الأول من نوعه، بل هو الاعتصام الثاني خلال فترة قصيرة، ما يعكس–بحسب الطلاب– فشل المعالجات السابقة في الوصول إلى نتائج ملموسة، واستمرار الإشكاليات ذاتها دون تغيير حقيقي على أرض الواقع.

مطالب واضحة... لكن بلا استجابة حاسمة

رفع الطلاب خلال اعتصامهم مجموعة من المطالب التي وصفوها بالمحقة، وفي مقدمتها:

تسريع وتسوية ملف الوثائق والشهادات المتأخرة.

وضع حد لحالة الغموض حول الوضع الأكاديمي والإداري للجامعة.

ضمان استمرار العملية التعليمية بشكل مستقر ومنظم.

حماية حقوق الطلاب من أي قرارات مفاجئة أو غير واضحة.

ويؤكد الطلاب أن هذه القضايا لم تعد تفاصيل إدارية، بل أصبحت تمسّ مباشرة مستقبلهم الأكاديمي والمهني، في ظل تأخر الحلول وغياب خطوات تنفيذية واضحة.

اعتصام يتكرر... والنتائج غائبة

اللافت أن هذا الاعتصام يأتي بعد تحرك سابق لم يحقق، بحسب الطلاب، أي نتائج حقيقية تُذكر، وهو ما دفعهم إلى العودة إلى الشارع الجامعي مجدداً، في رسالة احتجاجية واضحة بأن حالة الصمت أو التأجيل لم تعد مقبولة.

لقاء مع الوزارة... وأمل مشروط

بعد الاعتصام، جرى لقاء بين عدد من ممثلي الطلاب ومسؤولين في وزارة التعليم العالي، حيث تم عرض أبرز الملفات العالقة ونقل شكاوى الطلاب بشكل مباشر.

ورغم هذا اللقاء، لا تزال الصورة النهائية غير واضحة، إذ ينتظر الطلاب ما إذا كان هذا التواصل سيترجم إلى قرارات فعلية، أم إنه سيبقى ضمن إطار الوعود والتطمينات المؤقتة كما حدث سابقاً. لذلك يعلّق الطلاب آمالاً حذرة على أن يكون هذا اللقاء مختلفاً من حيث النتائج هذه المرة.

أزمة تتجاوز جامعة واحدة

لا تبدو هذه الإشكاليات حالة منفردة، إذ شهدت بعض الجامعات الخاصة الأخرى في سورية خلال الفترة الأخيرة مشكلات متشابهة، أبرزها تأخر الوثائق، الارتباك الإداري، وعدم وضوح بعض الإجراءات الأكاديمية، إلى جانب شكاوى متكررة من الطلاب حول الرسوم والخدمات وجودة البيئة التعليمية.

هذا التشابه يطرح تساؤلات أوسع حول واقع التعليم العالي الخاص، وفعالية الرقابة والمتابعة من الجهات المعنية.

مسؤولية لا يمكن تأجيلها

في النهاية، يبقى العبء الأكبر على عاتق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومجلس التعليم العالي، باعتبارهما الجهتين المسؤولتين عن تنظيم وضبط عمل الجامعات الخاصة وحماية حقوق الطلاب.

فالطلاب–كما يؤكد المحتجون– ليسوا طرفاً في أي خلل إداري أو تنظيمي، ولا يجب أن يتحولوا إلى ضحايا لتأخر القرارات أو غياب الحلول. إن مستقبلهم الدراسي، وأموالهم، ووقتهم، وجهدهم، لا يمكن أن تبقى كلها رهينة إدارة غير محسومة أو معالجة مؤجلة، بل يتطلب إجراءات واضحة وسريعة تعيد الاستقرار والثقة إلى العملية التعليمية.

«مكرمة رسمية» من جيوب المفقرين وباستثنائهم!

في مشهدٍ رسمي يعيد إنتاج منطق «الوصاية» لا «العدالة»، أصدرت وزارة الطاقة السورية قراراً بتاريخ 2026/5/17، يقضي بصرف «مكافأة مالية تشجيعية بقيمة «مليون ليرة سورية» للعاملين في المؤسسات والجهات التابعة لها في قطاع الكهرباء، وذلك «تقديراً للجهود الاستثنائية «التي يبذلونها في «ظل الظروف التشغيلية المعقدة».

■ رشا عيد

القرار في ظاهره، خطوة إيجابية طال انتظارها، فالعاملون في قطاع الكهرباء يستحقون التقدير، ولا يختلف عاقلان على أن تحفيز الكوادر الوطنية واجب حكومي، ولكن بمجرد أن نزيح الستار عن «السيولة النقدية» التي أتاحت هذا «الكرم»، نكتشف أننا أمام مشهد اقتصادي عبثي، تُختزل حكايته في جملة واحدة: إنها أموال انتُزعت من جيوب المفقرين ومن قوت يومهم الذي لا يسد الرمق تحت وطأة «كابوس الفاتورة»، ثم أعيد تدويرها «بمكرمة» رسمية تُمنح لفئة دون أخرى.

لفهم الطبيعة الحقيقية لهذه المنحة، لا بد من العودة إلى 2025/10/30 عند رفع أسعار الكهرباء بنسبة خيالية، لتقفز قيمة فاتورة منزل متواضع الاستهلاك من بضع عشرات الآلاف إلى ما يزيد عن مليون ل.س، أي ما يعادل راتب موظف كامل أو يفوقه. هذا المنحى «الجبائي» خلق في خزائن شركات الكهرباء كتلة مالية ضخمة، هي التي «أتاحت»– بحسب نص القرار– صرف منحة لموظفيها بحسب ما ورد: «بناءً على السيولة النقدية المتوفرة لدى تلك الجهات». وبكلمات لا تحتمل التأويل: المنحة التي «تكرمت» بها الوزارة، هي جزء يسير من الأموال التي جُبيت بقسوة من المواطن، الذي حوّلته هذه السياسة إلى ممول إجباري لمنحة لا تناله ولا تمس حياته المعيشية المنهكة، هكذا تتخلى الدولة عن دورها الرعائي وتتحول إلى لغة الاستثمار والجدوى الاقتصادية بعيداً عن فكرة الخدمة العامة!

الحديث هنا أيضاً عن «الغبن»، والذي لا شك أنه قد يتعمق الشعور به لدى الفئات المستثناة، في القطاع نفسه أو في غيره، فالموظف الذي لم تشمله المنحة يرى أنه غير «مُقدّر» علماً أن الجميع يواجهون الضغوط نفسها، وهذا الشعور لا يبقى ضمن إطار نفسي بل ينعكس على الإنتاجية والانتماء الوظيفي، حيث يفقد الدافعية للعمل في ظل إحساسه بأن جهده غير مُقدّر أو أن النظام غير عادل، وهذا يغذي تناقضات ليس لها داعٍ في ظل هذه الظروف، والأجور لا تؤدي غايةَ الكفاف والستر.

وبالتالي، الإشكالية تكمن في تحويل هذا «الاستحقاق» إلى امتياز «حصري» لعامل دون أخر، وفي تمويله الذي جعله «ممكناً»، فلم يتأتَّ من إيرادات الدولة العامة، بل من القدرة الذاتية لمؤسسات الكهرباء على «الجباية». وهي غير متوفرة لدى المؤسسات الأخرى.

فالمعلم الذي يدرّس في صف بلا تدفئة، والممرض الذي يسهر الليالي في مشفى ينقصه كل شيء، والموظف أياً كان وأينما وجد، ألم يكدح لساعات طويلة بأجر لا يسد رمق أسرة؟!

هؤلاء جميعاً يبذلون جهوداً استثنائية في ظل ظروف عمل لا تقل صعوبة، لكن مؤسساتهم لا تمتلك «رفاهية الجباية»!

هذا التمييز الهيكلي يكرس «طبقية وظيفية» خطِرة، ويضرب مبدأ العدالة الاجتماعية في الصميم، في بلد يعيش 95% من سكانه تحت خط الفقر.

الإدانة هنا لا لمبدأ المكافأة، بل في الآلية التي أفرزتها. فالحكومة، عبر وزارة الطاقة، مارست لعبة اقتصادية ملتوية: رفع التعرفة إلى مستويات قياسية بذريعة «إصلاح القطاع وتحقيق الاستدامة»، ليدفعها المواطن من دمه وكرامته، وليتحول جزء منها إلى «مكرمة» لا تغني ولا تسمن من جوع.

هذه السياسة تخلق مواطنين من الدرجة الأولى وآخرين من الدرجة الثانية وتعيد توزيع المعاناة وترتيبها بين من يعاني أكثر ومن يعاني أقل دون أن تمس جذور الأزمة الاقتصادية التي تطال الجميع، وفق سياسة تمييزية تكافئ القدرة على التحصيل المالي المتوحش، لا الجهود المبذولة فعلياً في خدمة المواطن.

وبالمحصلة، تعميم المنحة على جميع العاملين في مؤسسات الدولة «حق» واحتكارها تمييز مرفوض.

ففي ظل واقع معيشي لا يُحتمل، لا يمكن القبول بمنطق «من كان له مال جبائي فليُكرَّم، ومن لا مال له فليصبر»! فيجب أن تستهدف الجميع بشكل متوازن لا خلق فجوات حادة بينهم، كما يجب أن تكون جزءاً من رؤية اقتصادية أوسع لضبط الأسعار التي قد «ترتفع» مع كل منحة أو زيادة على الأجور كالمعتاد استغلالاً وجشعاً، فيدفع المفقرون ثمناً مضاعفاً يزيد فقرهم فقراً!

فإما أن تكون الحكومة عادلة في تكريم عامليها، وإما أن تتحمل وزر تفكيك النسيج الاجتماعي بدلاً من إصلاحه بسياسات تمييزية ظالمة لم يعد المواطن يحتمل المزيد منها.

حين تصبح شوارع سورية مصيدة للموت «بداء الكلب»!

لا يصفو صباح في المدن والبلدات السورية ولا يهدأ ليل، فثمة رعبٌ من نوعٍ أخر تسلّل إلى نسيج الحياة اليومية، ليس خوفاً عابراً من نباح مزعج، بل رعب وجودي من جائحة تمشي على أربع، عنوانها «داء الكلب القاتل»!

■ منية سليمان

وبين التصريحات المقتضبة والبيانات المنقوصة، ثمّة جريمة صامتة مخبأة بين السطور تُرتكب بحق السوريين، جريمة التقاعس والإهمال الرسمي التي تحوّلت إلى تواطؤ مع الموت، فحين ترتفع مؤشرات الإصابات بداء لا يعرف الرحمة بنسبة 62,7% خلال عام واحد، لم يعد الحديث عن «التحذيرات» كافياً، بل أصبحنا أمام إدانة أخلاقية وإدارية لسياسات لا تحمي الأرواح بل تراقب سقوطها بصمت.

أرقام تنذر بالكارثة

كشفت تصريحات الدكتور «محمد الحسين»، رئيس قسم الأمراض المشتركة والمستجدة في وزارة الصحة لصحيفة «الوطن» بتاريخ 2026/5/13، عن أرقام صادمة، فقد ارتفع عدد المعرضين للإصابة بداء الكلب من 2,444 حالة في الربع الأول من عام 2025 إلى 3,977 حالة في الفترة نفسها هذا العام، ثم تسارع الوزارة لتجميل الصورة بالحديث عن «طفرة كبرى» في أعداد المستفيدين من اللقاح بنسبة 271%، من 1,244 إلى 4,618 مستفيداً.

لكن هذه الأرقام لا تحكي القصة كاملة، فالاعتراف الرسمي بتسجيل حالة وفاة واحدة فقط ليس إلا قمة جبل الجليد، بينما عشرات الحالات تُدفن في صمت القرى والأرياف، ضحايا لغياب الرصد وانهيار المنظومة الصحية. فالتصريح الرسمي المُعد للاستهلاك الإعلامي ليس شهادة نجاح، بل اعتراف صريح بالعجز، فكم مصاب لفظ أنفاسه الأخيرة بعد أن مزّق الفيروس جهازه العصبي، دون أن يعلم عنه أي سجل صحي رسمي؟!

ترحيل للأزمة أم حل وهمي؟

في مواجهة هذا الخطر المتفاقم، كان رد الجهات المعنية إطلاق ما يسمى باستراتيجية «TNVR» التي تقوم على «التقاط الكلاب الشاردة وتلقيحها وتعقيمها ثم إطلاقها» مجدداً إلى الشوارع. باختصار، يتم إعادة الحيوان الذي هاجم طفلاً قبل أسابيع إلى الحي نفسه حاملاً «شهادة تلقيح!»، هذا الحل الذي تقدمه وزارة الصحة بالتعاون مع وزارات الزراعة والإدارة المحلية، ليس إلا هروباً من المواجهة الحقيقية للأزمة وإعادة إنتاجها بعبوة بيروقراطية أنيقة والنتيجة: الواقع يراوح مكانه.

لا تحتمل التأجيل...

تفاقمت ظاهرة الكلاب الشاردة منذ سنوات الحرب مع انتشار الركام والمباني المهجورة وتراكم النفايات الذي لم يصار إلى حلها حتى الآن، مما خلق بيئة خصبة لتكاثرها، لكن ما كان مفهوماً في زمن الحرب لم يعد مقبولاً اليوم، حيث عادت الحركة إلى الشوارع ليلاً ونهاراً، ليجد المواطنون أنفسهم في مواجهة مباشرة مع قطعان الكلاب «الشرسة والمسعورة» التي اعتادت على الفراغ الذي خلّفته سنوات الخوف، خاصة في الفترة الصباحية عند ذهاب الطلاب إلى مدارسهم وتوجه الموظفين إلى عملهم أو أثناء عودتهم في المساء.

وعليه، فأين دور الجهات المعنية «محافظات وبلديات» في مكافحة هذه الظاهرة منذ البداية ومعالجتها من جذورها وتقديم حلول مستدامة لا «مسكنات»، وأين دورهم في تأمين الأمان وسلامة المواطنين أم إن المهام بهذا الخصوص «شردت» هي الأخرى؟!

ورغم أن وزارة الصحة تؤكد أن «اللقاح والمصل يُقدمان مجاناً»، فإنها تعترف في الوقت نفسه بوجود «صعوبات لوجستية متعلقة بالاستيراد»، مما يعني أن تأمين العلاج ليس مضموناً في أي لحظة، فإلى متى يظل المواطن رهينة تحذيرات لا تحمي، وبيانات لا تكفي، وخطط لا تُنقذ؟، فسلامة الناس ليست مشروعاً مستقبلياً ولا «منّة» رسمية تُقدم على استحياء، إنها «واجب» ومسؤولية لا يساوم عليها، وإلا فإن حالة الوفاة الوحيدة «المُعترف بها» اليوم ستصبح غداً عشرات الحالات التي لم تجد طريقها حتى إلى الإحصاءات الرسمية.

التلميح لخصخصة المصارف العامة...

بعد سقوط سلطة الأسد، وفي خضم الفوضى الهائلة التي خلفتها عقود من الحرب والتدمير الممنهج، بدأ أن الشعب السوري يقف على عتبة مرحلة جديدة مفتوحة على كل الاحتمالات. غير أن ثمة أصواتاً بدأت تتعالى من كواليس المؤسسات المالية الدولية، تحمل معها خارطة طريق مألوفة، لا بل متكررة بصورة مثيرة للقلق لمن يتذكر ما جرى في دول من أمريكا الجنوبية إلى أفريقيا مروراً بجنوب آسيا وشرق أوروبا ما بعد تفكك الاتحاد السوفييتي. تقول الخارطة: افتحوا الأسواق، وخففوا القيود، وبيعوا ما تملكون من أصول عامة، وستجدون طريقكم نحو النمو والازدهار. لكن التاريخ الاقتصادي يسجل أن هذه الخارطة لم تقد إلا نحو مزيد من الهشاشة والتبعية والإفقار. وفي هذا الصدد، تتحدث الأخبار المتسربة اليوم عن أن شركة «أوليفر وايمن» الأمريكية أنهت المرحلة الأولى من تقييم المصارف الحكومية السورية الستة، وأن هذا التقييم يجري بعد مذكرة تفاهم وقعها وزير المالية، محمد يسر برنية، مع «صندوق قطر للتنمية»، بتمويل ودعم من وزارة الخزانة الأمريكية والبنك الدولي. وتتحدث هذه الأخبار عن ثلاثة خيارات تنتظر المصارف العامة السورية: أولاً، إعادة هيكلة المصارف العامة، لتصبح شركات مساهمة وتبقى مملوكة للدولة. ثانياً، خصخصة المصارف بشكل كامل، أو طرحها للاستحواذ من قبل مصارف خارجية. ثالثاً، دخول كل مصرف في شراكات استراتيجية مع مصارف عربية «على الأغلب إماراتية» وأجنبية. ووفقاً لمصادر مصرفية صرحت لصحيفة «عنب بلدي» المحلية، «يبدو أن هناك اشتراطات بحيث تقوم المصارف الخارجية بالاعتماد على هيكلية المصارف العامة بدلاً من تأسيس بنوك داخل سورية من الصفر».

■ أحمد الرز

كثيراً ما تقدم مهام التقييم والتدقيق التي تضطلع بها شركات الاستشارات الكبرى باعتبارها عمليات «تقنية محايدة»، لا أجندة سياسية وراءها ولا مصلحة اقتصادية تحركها. وهذه الرواية بالغة الخطورة حين يتعلق الأمر بدولة في طور البناء مثل سورية، حيث إن شركة «أوليفر وايمن» ليست هيئة خيرية، بل هي شركة استشارات عالمية تعمل لصالح عملائها، ومصالح عملائها ليست مصالح الفقراء السوريين. وحين يأتي تمويل هذا «التقييم» من صناديق تنمية بدعم وزارة الخزانة الأمريكية والبنك الدولي، فإن الحديث عن الحياد يغدو ضرباً من السذاجة أو التضليل المتعمد.

يدرك أي مطلع على تاريخ هذه المؤسسات أن الإطار الأيديولوجي الذي تعمل ضمنه راسخ منذ عقود، ويشمل تحرير التجارة، وتقليص دور الدولة في الاقتصاد، وخصخصة الأصول العامة، وإلغاء الدعم الاجتماعي، وفتح الأسواق أمام رأس المال الأجنبي. وهذا الإطار هو وليد ما بات يعرف بـ«إجماع واشنطن»، تلك الحزمة من السياسات التي جرى تطبيقها على دول بأسرها وأفضت إلى تعميق الفجوة بين الأثرياء والفقراء، وتقليص قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية، وتسليم ثروات الشعوب لتكتلات مالية دولية لا تربطها بتلك الشعوب أي علاقة اجتماعية أو أخلاقية.

صندوق النقد والبنك الدولي: تاريخ من الوعود الزائفة

لا يكاد يمر عقد من عقود القرن الماضي دون أن نجد دولة «عالم ثالث» أو دولة في طور الخروج من أزمة، جلست إلى طاولة المفاوضات مع صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، محملة بثقل ديونها وهشاشة اقتصادها، لتعود منها محملة بشيء آخر: حزمة شروط تُعرف باسم «برامج التكيف الهيكلي Structural Adjustment Programs»، والتي أثبتت الوقائع أنها كانت في الجوهر عمليات إعادة توزيع الثروة لصالح الطبقات العليا ورأس المال الأجنبي.

في أمريكا الجنوبية، وتحديداً في البوليفيا منتصف الثمانينيات، جرى تطبيق أول برامج التكيف الهيكلي الشامل، في سياق ما سمي «صدمة العلاج Shock Therapy». تضمن البرنامج تحرير الأسعار، وإلغاء الدعم عن الوقود والسلع الأساسية، وتجميد الأجور، وخصخصة المؤسسات العامة. وكانت النتيجة انخفاض مؤقت في التضخم المفرط، لكنه جاء مصحوباً بانهيار في الأجور الحقيقية، وارتفاع حاد في معدلات الفقر، وتفكيك للبنية الإنتاجية القائمة على التعدين والزراعة. وفي الأرجنتين عام 2001، وبعد سنوات من الالتزام الحرفي بوصفات الصندوق، انهار الاقتصاد بشكل كارثي، وفقد الملايين مدخراتهم بسبب سياسة «التحويل القسري» التي رسخت ربط البيزو الأرجنتيني بالدولار، وتبيّن أن الصندوق كان يعلم بهشاشة النموذج ولم ينذر الحكومة بالمخاطر الوشيكة.

وفي أفريقيا جنوب الصحراء، نفذت عشرات الدول برامج التكيف الهيكلي خلال الثمانينيات والتسعينيات. ولم تشهد أي منها النمو المتوقع، بل سجلت تراجعاً في مؤشرات التنمية البشرية، وارتفاعاً في معدلات الوفيات الناجمة عن تراجع الإنفاق الصحي، وتدهوراً في مستوى التعليم بسبب إدخال رسوم على التعليم العام، وانهيار في القطاع الزراعي جراء إلغاء الدعم عن مدخلات الإنتاج. وقد وثق العديد من الاقتصاديين في العالم كيف أن هذه البرامج كانت تُطبَّق بصرامة أيديولوجية دون مراعاة السياق المحلي أو الخصائص البنيوية لكل اقتصاد.

وفي أوروبا الشرقية بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، شهدنا النموذج ذاته يعاد تطبيقه بنسخة أكثر حدة. في روسيا، أفضت موجة الخصخصة المتسارعة التي باركها البنك الدولي وأشرف عليها مستشاروه إلى ظهور «الأوليغارشية»، حيث تركزت ثروات الدولة السوفييتية بأسرها في أيدي حفنة من رجال الأعمال استطاعوا استغلال الفوضى التنظيمية والفساد لشراء أصول عملاقة بأثمان بخسة. وكان ذلك على حساب ملايين العمال الذين فقدوا وظائفهم ومعاشاتهم وخدماتهم الصحية دفعةً واحدة. وحتى في بولندا والمجر وتشيكيا، التي يتم تصويرها بوصفها «نماذج ناجحة»، فقد كانت الفاتورة الاجتماعية هائلة بفعل ارتفاع البطالة وانهيار الدعم الاجتماعي بسرعة.

حين تطرح خصخصة المصارف العامة السورية باعتبارها «أحد الخيارات الممكنة» ينبغي أن نقرع ناقوس الخطر على الفور

وفي العالم العربي ذاته، لا يحتاج المرء إلى تاريخ بعيد، فمصر التي خاضت تجربة «الإصلاح الاقتصادي» بوصفة صندوق النقد منذ الثمانينيات، دفعت ثمناً اجتماعياً باهظاً تجلى في تراجع مؤشرات الاقتصاد الكلي، وتفشي البطالة بين الشباب، وتدهور الخدمات العامة، وتضخم القطاع الاقتصادي غير الرسمي، وانتشار الفقر في الريف والأحياء الشعبية الحضرية. والمفارقة أن هذه التحولات كانت من بين المحرضات البنيوية للانفجار الاجتماعي الذي حمل اسم ثورة يناير في 2011.

الدرس الذي ينبغي أن نستخلصه كسوريين من هذا المسح التاريخي السريع ليس أن التغيير الاقتصادي محظور أو أن المصارف العامة مقدسات لا يجب أن تمس، بل أن ثمة نمطاً متكرراً في الطريقة التي تتعامل بها هذه المؤسسات مع الدول المأزومة والهشة: إقراض مشروط بخصخصة، وتحرير مشروط بتقليص دور الدولة، ووعود بالنمو يتأخر تحقيقها لعقود فيما تجنى الفاتورة الاجتماعية من فوق ظهور الناس الأفقر والأضعف. وسورية اليوم، بما تعانيه من دمار اقتصادي وتفكك مؤسسي وجروح اجتماعية عميقة، هي بالضبط ذلك النوع من البيئات التي ازدهرت فيها هذه الوصفات تاريخياً، لأن الضعف والحاجة يجعلان الحكومات أكثر قابلية للإذعان.

خصخصة المصارف العامة: قبل أن تبيعوا... فكروا!

حين تطرح خصخصة المصارف العامة السورية باعتبارها «أحد الخيارات الممكنة»، ينبغي أن نقرع ناقوس الخطر على الفور. فالتحذير لا يقتصر على التجارب الدولية الفاشلة، بل يمتد إلى طبيعة الدور الذي تضطلع

فتح باب إفقار جديد للسوريين

به المصارف الحكومية في اقتصاد ناهض من الركام. المصارف الحكومية السورية الستة – العقاري والتجاري والتسليف الشعبي والتوفير والزراعي التعاوني والصناعي – ليست أماكن لتخزين النقود وإصدار القروض فقط، لكنها في العمق أدوات للسياسة الاقتصادية الوطنية، وهي الوسيلة التي يمكن من خلالها توجيه الائتمان نحو القطاعات ذات الأولوية الاجتماعية، كالزراعة والحرف والصناعات والإسكان الشعبي والبنية التحتية، وهي القطاعات التي لا يجد فيها رأس المال الخاص الربح الكافي لكي يتدفق إليها بالحجم المطلوب.

المصرف الزراعي التعاوني، على سبيل المثال، هو شريان يربط ملايين الفلاحين السوريين الصغار بالدورة الاقتصادية. حيث لا يوجد مصرف خاص ولا بنك استثمار أجنبي سيقدم على تمويل فلاح في دير الزور أو ريف حمص أو سهل الغاب بالشروط نفسها التي يتيحها مصرف حكومي تحت ضغط السياسة العامة. وحين تخصخص هذه المصارف أو تدمج في شراكات مع بنوك خارجية، فإن معيار الربحية سيهيمن على قرارات الإقراض، وسيجد المزارعون الصغار وأصحاب الحرف والصناعات أبواب التمويل مقفلة في وجوههم، إلا بشروط جائرة بشدة.

وفيما يتعلق بتجارب خصخصة المصارف بالذات، فإن السجل الدولي يكشف نمطاً واضحاً، حيث أن الدول التي خصخصت مصارفها في مرحلة الهشاشة فقدت آلية جوهرية للتدخل في الأزمات. في المكسيك عام 1994، وبعد موجة خصخصة مصرفية واسعة في مطلع التسعينيات بفعل وصفات صندوق النقد، انهار القطاع المصرفي بأكمله بعد أزمة البيزو، واضطرت الحكومة لإطلاق برنامج إنقاذ هائل أثقل كاهل دافع الضرائب المكسيكي لعقود. وفي إندونيسيا إبان أزمة 1997–1998، طلب صندوق النقد تحرير القطاع المالي وتقليص القيود على البنوك الخاصة وإغلاق البنوك العامة الضعيفة، فكانت النتيجة انهياراً اقتصادياً اجتماعياً شاملاً أفضى إلى إسقاط الحكومة في نهاية المطاف.

والخيار الثالث المقترح، أي الشراكة مع مصارف عربية وأجنبية واستخدام هيكل المصارف الحكومية بدلاً من بناء بنوك جديدة من الصفر، يبدو في ظاهره معقولاً أو حتى مشجعاً لمن لا يدقق في التفاصيل، لكن الشيطان يكمن دائماً في التفاصيل. ماذا ستكون حصة القطاع العام في هذه الشراكات؟ ومن سيقرر سياسة الائتمان، الحكومة السورية أم البنك الشريك؟ وماذا يحدث حين تتعارض مصلحة الأرباح مع مصلحة تمويل القطاعات المنتجة ذات الأثر الاجتماعي؟ وهل ثمة ضمانات تشريعية ودستورية تحمي حقوق الدولة في هذه الشراكات؟ وفي غياب دولة قانون راسخة ومؤسسات رقابية مستقلة وقضاء حر، فإن كل شراكة تكون رهينة لموازين القوى وليس لنصوص العقود.

ثمة أيضاً بعد مالي جوهري يتعلق بالسيادة النقدية، فالمصارف الحكومية هي قناة نقل السياسة النقدية للمصرف المركزي إلى الاقتصاد الحقيقي، وحين تتحول هذه المصارف إلى شركات مساهمة أو شراكات مع رأس مال أجنبي، تضعف قدرة المصرف المركزي على ضبط حجم الائتمان وتوجيهه. وفي ظل الدمار الهائل الذي لحق بالبنية الإنتاجية السورية، واتساع الفجوة التمويلية، فإن التخلي عن هذه الآلية يعني التخلي عن إحدى أهم أدوات السياسة الاقتصادية في لحظة تاريخية هي الأشد حاجة فيها.

يقول المدافعون عن الخصخصة: لكن المصارف العامة السورية كانت تعاني من سوء الإدارة والبيروقراطية والفساد. هذا صحيح وأكثر من كتب عن هذه السلبيات هم معارضو الخصخصة. لكن الجواب على الفساد في القطاع العام لا يكون ببيع هذا القطاع، بل معالجة أسباب الفساد من خلال إصلاح البنى الإدارية والرقابية والتشريعية، وتعزيز الرقابة الشعبية على عمل جميع المؤسسات.

الخصخصة ليست دواء للفساد، ويثبت التاريخ أن القطاع الخاص حين يحصل على احتكارات أو امتيازات في غياب رقابة شعبية حقيقية ينتج فساداً مختلفاً لكنه أكثر ضرراً من فساد القطاع العام.

الوصفة الشاملة: اليوم خصخصة وغداً قمع

من المهم ألا نقرأ ملف المصارف منفصلاً عن الإطار الأوسع للوصفة التي تحملها المؤسسات المالية الدولية كحزمة متكاملة. فتاريخياً، لم تقتصر «الإصلاحات» المطلوبة على القطاع المصرفي وحده، بل كانت تأتي في سياق أجندة شاملة تشمل تحرير الأسعار وإلغاء الدعم الاجتماعي وتقليص الإنفاق العام وخفض الضرائب على الشركات الكبرى وتحرير حركة رأس المال. وكل مكون من هذه المكونات يلقي بظلاله الاجتماعية الثقيلة على الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع.

أولاً: إلغاء الدعم وتحرير أسعار الطاقة والخدمات العامة. هذا البند الثابت في كل برنامج صندوق النقد مثبت في تعليماته كشرط لا تنازل عنه. ومن المؤكد أن «حزمة الإصلاحات» المقدمة لسورية ليست بعيدة عن هذا الطرح. وفي دولة يعيش أكثر من 90% من سكانها في الفقر، وحيث دمرت الحرب والسياسات الاقتصادية السابقة والحالية مصادر الدخل لملايين العائلات، فإن الانصياع لوصفات المؤسسة الدولية في هذه المرحلة بالذات هو ضرب مباشر لاستقرار الأسر الأكثر فقراً.

ثانياً: في سياق الخطاب الترويجي لهذه المؤسسات، تقدم الخصخصة والشراكة مع القطاع الخاص كبديل ناجع عن الاستثمار العام. لكن الواقع يقول إن الاستثمار الخاص، سواء المحلي أم الأجنبي، يذهب إلى حيث تكون العوائد والأرباح مضمونة وآمنة وأكبر، لا إلى حيث تكون الحاجة أشد. لن تجذب البنية التحتية في المناطق الريفية المدمرة والمناطق ذات الكثافة السكانية الفقيرة مستثمراً خاصاً، وحين تتخلى الدولة عن دورها الاستثماري هناك، فإن الفجوة لن يملأها القطاع الخاص، بل ستبقى فجوة.

ثالثاً: منح الإعفاءات والامتيازات الضريبية السخية للشركات الكبرى والاستثمار الأجنبي. يُسوق هذا البند بوصفه «حوافز لجذب رأس المال»، لكنه في الحقيقة يقلص القاعدة الضريبية التي تحتاجها الدولة لتمويل خدماتها العامة. وحين تتآكل الإيرادات الضريبية في الوقت الذي يطلب فيه من الدولة تقليص الإنفاق، يتضاءل هامش القدرة على توفير الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، وهذا التقليص يطال قبل أي أحد الفئات الأكثر اعتماداً على الخدمات العامة، أي الفقراء.

رابعاً: تصفية الوحدات الإنتاجية في القطاع العام. في حالة سورية، حيث دمرت الحرب جزءاً كبيراً من القطاع الخاص أيضاً، تضطلع مؤسسات القطاع العام الصناعية والزراعية بدور وإن كان محدوداً في الحفاظ على العمالة وتشغيل سلاسل الإمداد. والمطالبة بتصفية هذه المؤسسات أو بيعها «لمن يستطيع إدارتها بكفاءة» تعني في الواقع إلقاء مئات الآلاف من العمال في بحر البطالة في لحظة لا توجد فيها شبكات حماية اجتماعية بديلة.

لكن الأخطر في هذا الملف هو ما يتعلق بالأثر السياسي والديمقراطي على المدى البعيد. حيث إن التجربة الدولية تثبت وجود علاقة بنيوية بين تطبيق برامج اللبرلة الاقتصادية ومصادرة الحريات الديمقراطية. فحين تفضي هذه البرامج إلى تراجع مستويات المعيشة وإضعاف الخدمات العامة، تبرز موجات من الاحتجاج والمطالبة الشعبية. والاستجابة التاريخية لكثير من الحكومات التي وجدت نفسها مضطرةً للتعامل مع هذا الغضب في الوقت الذي تضغط عليها المؤسسات الدولية للمضي في «الإصلاحات»، كانت اللجوء إلى القمع.

الخلاصة إن الإصلاح الجاد للقطاع المصرفي هو ضرورة حتمية، والانفتاح على التقنيات المالية الحديثة والخبرات الدولية أمر ذو قيمة إذا تمت إدارته باستقلالية ورقابة شعبية. لكن أي مسار إصلاحي حقيقي ينبغي أن يُبنى على ثلاثة مبادئ: أولاً، الأولوية لمصالح الفقراء لا لمصالح المستثمرين والبنوك الأجنبية. ثانياً، الحفاظ على سيادة الدولة في القطاعات الاستراتيجية، بما فيها الائتمان العام والسياسة النقدية. ثالثاً، الخضوع الكامل لرقابة شعبية حقيقية، بعيداً عن الغرف المغلقة ومذكرات التفاهم غير محددة التفاصيل.

الشعب السوري الذي دفع ثمناً بشرياً واقتصادياً هائلاً خلال سنوات الحرب يستحق أن تكون خياراته الاقتصادية الكبرى خياراته هو، وأن تناقش علناً وتقرر بطريقة ديمقراطية، لا أن ترسم في مكاتب شركات استشارات تتقاضى أجرها من جهات لها أجنداتها الخاصة ومصالحها المختلفة تماماً عن مصالح السوريين.

الإصلاح الجاد للقطاع المصرفي هو ضرورة والانفتاح على التقنيات المالية الحديثة أمر ذو قيمة إذا تمت إدارته باستقلالية ورقابة شعبية

سعر صرف شكلي وسوق منفلت.. الفقراء يدفعون ثمن الانهيار النقدي والتضخم التّحوطي

منذ مطلع عام 2025 وحتى منتصف الشهر الحالي، استمر المشهد النقدي في سورية ضمن حالة انفصال متزايد بين سعر صرف رسمي ثابت إدارياً، وسعر موازٍ يتحرك وفق واقع السوق والضغوط الاقتصادية الفعلية. فقد بقي السعر الرسمي خلال هذه الفترة قريباً من حدود 11.000– 11.300 ليرة للدولار، مع تغييرات محدودة وشكلية لم تنجح في تحويله إلى مرجعية حقيقية للأسواق أو الأسعار، بينما ارتفع سعر الصرف في السوق الموازي من مستويات تراوحت بين 11.400 و12.300 ليرة مطلع عام 2025 إلى حدود 12.200 – 13.500 ليرة في نهاية العام، قبل أن يصل خلال الأسابيع الأخيرة إلى عتبة 14.000 ليرة للدولار، ثم يتراجع نسبياً إلى حدود 13.900 ليرة، أي بزيادة تقارب 20% إلى 30% مقارنة ببداية الفترة.

لكن الأرقام وحدها لا تعبّر عن عمق الأزمة، لأن السوق السورية لم تعد تتحرك وفق السعر الموازي الحالي فقط، بل وفق ما يمكن تسميته «السعر التّحوطي»، أي السعر المتوقع، أو المحتمل مستقبلاً، والذي يتم على أساسه تسعير السلع والخدمات بهوامش أعلى من سعر الصرف الرائج تحسباً لأي تقلبات جديدة. وهكذا أصبحت الأسواق تُسعّر فعلياً على أساس سعر أعلى من سعر الدولار الموازي نفسه بنسبة تتراوح بين 5–15%، ما حوّل التضخم إلى حالة مزمنة لا ترتبط فقط بارتفاع الدولار، بل أيضاً بالخوف من ارتفاعه.

لقد ظهر هذا التخبط بوضوح خلال الأسبوع الماضي بعد صدور مرسوم التعرفة الجمركية الجديدة، بالتزامن مع ارتفاع سعر الدولار في السوق الموازي إلى حدود 14 ألف ليرة. هذا التطور دفع العديد من التجار والموردين إلى تجميد، أو إبطاء حركة سلاسل التوريد نحو الأسواق، بانتظار اتضاح الصورة، فتراجعت حركة السلع مؤقتاً وازدادت حالة الحذر والارتباك في التسعير. ومع بدء استعادة الأسواق جزءاً من نشاطها لاحقاً، جرى تعديل أسعار عدد من السلع والخدمات استناداً إلى التعرفة الجديدة وارتفاع تكاليف الاستيراد، وبرز ذلك بشكل واضح في السلع التي ارتفعت رسومها الجمركية، وخاصة الدخان، حيث انعكس ارتفاع التكلفة بسرعة على المستهلك النهائي.

في المقابل، لم تشهد السلع التي خُفضت تعرفتها الجمركية انخفاضاً مماثلاً في الأسعار، ما يعكس طبيعة السوق غير المتوازنة، حيث تنتقل الزيادات بسرعة إلى المستهلك، بينما تتباطأ، أو تتعطل الانخفاضات. وهذه المفارقة تكشف خللاً أعمق من مجرد تغيرات في سعر الصرف، أو الرسوم الجمركية، إذ إن السوق بات يعمل وفق منطق التّحوط والاحتكار والخوف من المستقبل أكثر من عمله وفق قواعد المنافسة الطبيعية.

في ظل هذا الواقع، تبدو السياسة النقدية القائمة على تثبيت السعر الرسمي عاجزة عن التأثير الحقيقي في الأسعار، أو في القوة الشرائية للعملة المحلية، لأن المرجعية الفعلية للأسواق لم تعد السعر الرسمي أصلاً، بل السوق الموازي والسعر التّحوطي الأعلى منه. وهكذا تحوّل السعر الرسمي إلى رقم إداري معزول عن حركة الاقتصاد اليومية، بينما انتقل العبء الكامل لتقلبات السوق إلى المستهلك السوري، وبخاصة الفئات الأكثر فقراً.

وتزداد خطورة هذه الحالة في ظل التقديرات التي تشير إلى أن نحو 90% من السوريين يعيشون تحت خط الفقر، حيث تعتمد الغالبية الساحقة من السكان على دخول ثابتة بالليرة السورية لا تواكب القفزات المتكررة في الأسعار. ومع كل ارتفاع جديد في الدولار، أو الرسوم، أو تكاليف النقل والتوريد، تتآكل القدرة الشرائية أكثر، بينما تصبح الاحتياجات الأساسية، مثل: الغذاء والدواء والطاقة عبئاً متزايداً على الأسر محدودة الدخل.

إن ما يجري عملياً هو تحميل الكلفة الاقتصادية لفشل السياسات النقدية وضعف فعاليتها إلى الفئات المفقرة والهشة اجتماعياً، التي لا تملك أدواتاً للتّحوط، أو الوصول إلى الدولار، أو حماية مدخراتها من التآكل. ففي الوقت الذي يستطيع فيه بعض الفاعلين الاقتصاديين تحويل أموالهم إلى عملات أجنبية، أو إعادة تسعير بضائعهم بشكل مستمر، يبقى المستهلك العادي الطرف الأضعف الذي يتحمل نتائج هذا التشوه النقدي والسعري بشكل مباشر.

كما أن استمرار الفصل بين السعر الرسمي والسوق الموازي، وترك الأسواق تعمل وفق تسعير تحوطي متصاعد، يخلق حالة دائمة من عدم اليقين الاقتصادي، تدفع التجار إلى رفع الأسعار مسبقاً، والمستهلكين إلى القلق والتخزين، وتؤدي إلى إضعاف أي إمكانية لاستقرار حقيقي في السوق. وفي ظل اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على الاستيراد، تصبح أي هزة في سعر الصرف، أو الرسوم الجمركية، أو سلاسل التوريد، كفيلة بإحداث موجات جديدة من التضخم وانعدام الاستقرار.

لذلك فإن معالجة هذا الواقع لا يمكن أن تتم عبر السياسات النقدية وحدها، لأن المشكلة لم تعد نقدية فقط، بل أصبحت هيكلية تمس بنية الاقتصاد نفسه.

فاستقرار العملة لا يتحقق بتثبيت إداري منفصل عن الواقع، بل عبر سياسات اقتصادية ومالية وإنتاجية متكاملة تعيد تنشيط الإنتاج المحلي، وتدعم القطاعات القادرة على التصدير، وتخفف الاعتماد المفرط على الاستيراد، بما يسمح بإعادة بناء الثقة التدريجية بالعملة الوطنية، وربطها بالاقتصاد الحقيقي، بدل بقائها رهينة المضاربة والتوقعات والأسواق الموازية.

صيفٌ لا يبشر بالخير!

مع أول أيام الصيف، تَحيلنا مشاهد تراكم القمامة لأيام، وانتشارها في الأزقة والأحياء والشوارع العامة، ثم إضرام النار فيها أمام بلديات عاجزة، وتحول الأنهار إلى مستنقعات، إلى سؤال واحد:

■ نور الإبراهيم

أين الدولة؟ وأين الخطة التي من المفترض أن تحمي المواطن؟

فما نراه اليوم من بداية ظهور ملامح الكارثة ليس سوى المرحلة الأولى من أزمة صحية متعددة الأبعاد، ستتفاقم مع ارتفاع درجات الحرارة، وانتشار الذباب والبعوض، وتراكم النفايات.

فالأمراض الوبائية، والكوادر المنهكة، والبنية المتداعية، والاقتصاد المنهار، والدولة الغائبة، كلها تتفاعل في حلقة مفرغة لا يمكن كسرها إلا بتغيير شامل وجذري.

مستشفى حماة الوطني نموذجاً

كشف مدير المستشفى، محمود مخيبر، «لعنب بلدي»، في 15 أيار، امتلاك المستشفى لـ 300 سرير فقط، في الوقت الذي يخدم فيه المستشفى نحو 1,5 مليون نسمة، ويستقبل 75% من مراجعي الأرياف والبلدات التي دُمرت مرافقها الصحية.

أي إن نسبة الأسرة إلى السكان هي 0,2 سرير لكل 1000 مراجع، وهو أقل بكثير من المعايير الدنيا لمنظمة الصحة العالمية «3 أسرة على الأقل».

ويعاني المستشفى، كعموم المستشفيات العامة في البلاد، من نقص حاد في الكوادر الطبية والفنية، ما يؤدي إلى إرهاق جسدي ونفسي، وارتفاع معدل الأخطاء الطبية، الناتجة عن منظومة مترهلة إدارياً وفنياً واقتصادياً، بالإضافة إلى النزيف المستمر في الكفاءات.

أما ذروة الفاجعة فهي تحول معاقل النظافة والأمان الطبي، إلى بيئات حاضنة للأمراض. فقد أرجع العديد من مديري المستشفيات العامة في سورية أزمة النظافة، إلى الاعتماد على شركات خاصة، بعقود مؤقتة، ينفذها أشخاص غير مؤهلين.

وقد رصد مواطنون في مشافي مثل المجتهد والمواساة والبيروني وجود حشرات وقوارض وقطط تتجول في الغرف، عدا عن تسرب المياه والرطوبة من الجدران.

وكل ذلك في ظل نقص التمويل الحكومي، واعتماد متزايد على مساعدات منظمات دولية، معظمها لا يأتي إلا بالقطّارة.

الكارثة المرتقبة

حذرت منظمة الصحة العالمية من أن 7,4 مليون سوري يعانون من تقلص إمكانية الحصول على الأدوية والعلاج، وأن نصف المستشفيات لا تعمل بكامل طاقتها بسبب نقص التمويل.

كما حذرنا في العدد 1276 من «قاسيون» من الكارثة الصحية التي تلوح في الأفق؛ فما يحدث ليس ظواهر معزولة؛ تراكم القمامة، وحرقها، وتلوث المياه، ومستشفيات بلا نظافة، وقطاع خاص مكلف، وشعب مفقر، وكوادر هاربة.

وإن لم تتوقف هذه العجلة، مع بدء انتشار أمراض كالتهاب الكبد الوبائي، والليشمانيا، وأمراض الجهاز الهضمي، وزيادة الضغط على المرافق الصحية، فسنكون أمام كارثة إنسانية كبرى.

ما يتطلب خطة إنفاق حكومية واضحة، بمهام وأرقام ملموسة، وآليات تنفيذ شفافة، بما يخص الخدمات والصحة العامة، وحماية القطاع العام الصحي باعتباره خط الدفاع الأخير عن الفقراء.

خلف زوبعة الإعلام والتصريحات... مشهد إقليمي جديد تظهر ملامحه بوضوح

تزايد في الأيام القليلة الماضية الحديث عن إمكانية الوصول إلى اتفاق بين الولايات المتحدة وإيران، لكن حتى مع كثافة هذه التقارير لم تغب التهديدات بتجدد الحرب دون وجود تصور واقعي لكيفية تحقيق الأهداف الأمريكية-«الإسرائيلية» التي أثبتت التجربة السابقة أنّها غير قابلة للتنفيذ عبر ضربات جوية، وضمن فوضى التقارير والتصريحات ومحاولات التضليل الجارية يظل الاتجاه الثابت الوحيد هو الهزات التي تتلقاها الهيمنة الأمريكية في العالم والمنطقة.

■ علاء ابوفرّاج

إن ما يجري تداوله حتى اللحظة عن الاتفاق لا يزال في إطار التسريبات والتصريحات الإعلامية، بل وفي الكثير من الأحيان يمكننا رصد عدد كبير من التناقضات في حديث المسؤولين الإيرانيين والأمريكيين، فينما يقول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب: إنّه جرى بالفعل «التفاوض على الجزء الأكبر من الاتفاق» وأن الإعلان عن اللمسات الأخيرة سيعلن قريباً.

تبدو الخارجية الإيرانية أكثر تحفظاً، إذ صرّح المتحدث باسم الخارجية الإيرانية إسماعيل بقائي أن الاتفاق «قريب جداً وبعيد جداً في آنٍ واحد» وهو ما يُرد إلى تجارب إيران السابقة مع الولايات المتحدة، التي أثبتت أنّها طرف غير موثوق، وتحديداً في المفاوضات، التي استخدمتها واشنطن في مرتين سابقتين بمثابة تغطية على عمل عسكري كبير، ورغم ذلك يبدو أن المفاوضات جارية بالفعل، ويمكن أن يكون الاتفاق ينصب حالياً على مذكرة تفاهم أولية قبل الدخول في التفاصيل النهائية للاتفاق.

ونشر موقع إكسيوس الأمريكي عدداً من التقارير حول الاتفاق المزعوم، وكان أكثر ما يثير الانتباه فيه، أن الولايات المتحدة وافقت على فصل المفاوضات حول الملف النووي الإيراني عن المفاوضات الهادفة إلى وقف الحرب بشكل نهائي، مقابل تعهد شفهي من إيران بالدخول في مفاوضات مرتبطة بهذا الملف لاحقاً. وتشير هذه التقارير أيضاً إلى أن هناك بنداً يقضي بوقف الحرب على الجبهة اللبنانية أيضاً، بينما يظهر في تقارير إكسيوس إصرار أمريكي على فتح المضيق دون رسوم، مقابل السماح لإيران بتصدير نفطها إلى الخارج.

الأموال المجمدة ورسوم العبور في المضيق

من ضمن نقاط الخلاف الواضحة، تظهر مسألة الأموال المجمدة، فالجانب الإيراني يصر على أن الإفراج عن الأموال المجمدة والتي تصل إلى 25 مليار دولار، يجب أن يكون سابقاً لأي اتفاق، وأن يكون بمثابة بادرة حسن نية من الجانب الأمريكي، بينما تقول المصادر الأمريكية غير المؤكدة: إن ما يجري تداوله الآن ينحصر في الإفراج عن هذه الأموال دفعة واحدة بعد الاتفاق، أو عبر دفعات، وخلال فترة زمنية محددة، إلى جانب هذه المسألة هناك تضارب في مسألة رسوم العبور من المضيق، بل يبدو أن هناك حالة انفصال تامة بين طهران وواشنطن، فالأولى أنشأت ما بات يعرف باسم «سلطة مضيق الخليج الفارسي PGSA» والتي يفترض أن تكون الجهة المسؤولة عن تأمين المرور، وإصدار الموافقات، وتحصيل الرسوم، ولا يبدو أن الجانب الإيراني يتعامل مع هذه المسألة بوصفها أداة ضغط للتفاوض، بقدر ما هي هدف أساسي يسعى من خلاله لتثبيت واقع جديد، ينهي الهيمنة الأمريكية على هذا الممر الاستراتيجي، وبالحد الضروري من التنسيق مع دول المنطقة، وتحديداً سلطة عمان، التي يفترض أن تكون طرفاً حاضراً في «PGSA».

إن التجربة السابقة كفيلة بأن نتعامل بدرجة مرتفعة من الشك حول ما يجري تسريبه عن اتفاق مرتقب، فصحيح أن الولايات المتحدة لا تملك فعلياً خياراً عسكرياً قابلاً للتنفيذ اليوم، وتتعرض لضغوط بسبب الميزانية الضخمة التي تطلبها الإدارة لهذه الحرب والتي بلغت 200 مليار دولار، لكن واشنطن ورغم الفرصة الضعيفة لتجدد القتال، ترى أيضاً أن قبولها لهذا الاتفاق أو أي اتفاق يتناسب مع الخريطة الحالية للقوى في المنطقة، سيضر بشكل كبير في صورتها ودورها لا في المنطقة فحسب، بل في العالم أيضاً، وهي لذلك تعمل على أن تطول هذه المفاوضات، وأن تحافظ ربما على حالة «الجمود» التي تحدث عنها الجانب الإيراني، لكن ذلك يطرح المسألة بشكلٍ مختلف!

إن المشهد الإقليمي اليوم يتكشف من خلف غبار الحرب ويظهر ملامحاً جديدة تماماً ويمكن من الآن أن نرى أركاناً واضحة

التداعيات على واشنطن

إن كانت الولايات المتحدة غير قادرة ضمن المعطيات الحالية على استئناف الحرب، وإن كانت في الوقت نفسه غير قادرة على القبول باتفاق يناسب إيران، فماذا يمكن أن تفعل؟ الجواب البسيط يقودنا إلى أن كل يوم إضافي جديد يحمل تغييراً كبيراً في غير المصلحة الأمريكية، والحقيقة أن واشنطن قد أطلقت في حربها هذا تفاعلاً لا يمكن إيقافه، ونرى آثاره بشكلٍ واضحٍ كلّ يوم.

إن النظر إلى ما يجري والتفكير بما يمكن أن ينتج عنه، سيقودنا مباشرة إلى أن مستقبل بقاء القوات الأمريكية في منطقة الخليج وكامل غرب آسيا قد حسم، وسيدخل مرحلة التنفيذ. ومن جهة ثانية، يبدو أن البترودولار بوصفه آلية تقوم عليها تجارة النفط في الخليج والعالم تهتز بوضوح وسرعة، وتظهر دول المنطقة– التي كانت جزءاً سابقاً من هذا الاتفاق– ميلاً معلناً لاتجاهات أخرى، وإن كانت حصة الدولار في سوق الطاقة لا تزال كبيرة، يظل من المهم الانتباه إلى أن الأساس في البترودولار كان حصرية الدولار في هذا السوق الضخم، وبمجرد انتهاء هذه الحصرية، يعني ذلك أن حصة الدولار ستتقلص سريعاً، مع ما سينتج عنه من تداعيات على الاقتصاد الأمريكي، الذي يعتمد بشكلٍ كبير على ريع الدولار.

إن المشهد الإقليمي اليوم، يتكشف من خلف غبار الحرب، ويظهر ملامحاً جديدة تماماً، ويمكن من الآن أن نرى أركاناً واضحة، فمن جهة يظل الاتجاه التوافقي بين القوى الإقليمية الأساسية حاضراً، ويجري تمتينه، مع بروز لاعبين إقليميين، مثل: تركيا وإيران وباكستان والسعودية، هذه الدول نجحت باستخدام المغامرة الأمريكية غير المحسوبة كدافع أساسي للتقارب والتفاهم، ما قلب السحر على الساحر، وظهر أن ما عملت عليه الصين وروسيا طوال السنوات الماضية، وإن لم تكن آثاره سريعة، إلا أنّه أدى إلى بناء نظام إقليمي، راسخ تحت الرماد بانتظار اللحظة المناسبة لإظهاره إلى العلن. ورغم كل التشويش الجاري، لكن هناك إجماع على نشوء تكتلات إقليمية جديدة، تكتلات تعيد صياغة علاقاتها الخارجية على أساس مصالحها المشتركة، ويبدو أن الجميع وصل إلى استنتاجٍ واحد: الهيمنة الأمريكية يجب إنهاؤها. وكان ما جرى نقله مؤخراً عن دور خليجي في الدفع باتجاه الخيارات الدبلوماسية، مؤشراً جدياً لا ينبغي إهماله، فدول مثل: السعودية، رفضت استخدام الولايات المتحدة لأجوائها، وأفشلت بذلك مشروع ترامب لتأمين السفن في المضيق، ثم انتقلت للعمل مع قطر، وحتى الإمارات، لدفع الأمور إلى مسارات أخرى، وذلك تحديداً بعد أن تبين حجم الفاتورة التي يمكن أن تدفعها هذه الدول في حال استمر الصراع أكثر، والأهم، أن الرياض تحديداً، تدرك أنها قادرة على البناء على الاتفاق الذي رعته بكين بين السعودية وإيران، وأن اتفاقاً كهذا يمكن أن يحقق أهداف الأطراف الإقليمية المختلفة، دون الدخول في مغامرات عسكرية خطرة

الولايات المتحدة، طور جديد من أزمتها الداخلية

تدخل الولايات المتحدة مرحلة داخلية أكثر اضطراباً مع اقتراب الانتخابات النصفية لعام 2026، وسط تصاعد الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل متزامن، وبما يعكس أزمة بنيوية أعمق من مجرد صراع انتخابي عابر بين الجمهوريين والديمقراطيين، فالمشهد الأمريكي الحالي لا يبدو كخلاف طبيعي داخل نظام مستقر، بل كصراع مفتوح بين مؤسسات السلطة نفسها، وبين قطاعات اجتماعية واقتصادية متزايدة السخط على الواقع القائم، في ظل شعور متنامٍ بأن النموذج الأمريكي يفقد تدريجياً قدرته على إنتاج الاستقرار أو تقديم حلول حقيقية لأزماته المتراكمة.

■ يزن بوظو

سياسياً، تبدو إدارة دونالد ترامب في ولايته الثانية أكثر هجومية وأكثر اندفاعاً في محاولة إعادة تشكيل الدولة الأمريكية ومؤسساتها وفق رؤيتها الخاصة، سواء عبر توسيع صلاحيات السلطة التنفيذية، أو فرض الولاء داخل الحزب الجمهوري، أو الدفع باتجاه سياسات أكثر تشدداً في ملفات الهجرة والأمن والاقتصاد والسياسة الخارجية، لكن هذه الاندفاعة بدأت تصطدم بجدران داخلية متزايدة، ليس فقط من الديمقراطيين، بل من داخل الحزب الجمهوري نفسه.

تصدّعات في الحزب الجمهوري

أظهرت الأسابيع الأخيرة تصدعات واضحة جديدة داخل الحزب الجمهوري، سواء في مجلس النواب أو مجلس الشيوخ، بعدما بدأ عدد من الجمهوريين بإظهار اعتراض علني على بعض مشاريع البيت الأبيض، خصوصاً ما يتعلق بحزمة تمويل الهجرة، وصندوق التعويضات المثير للجدل المرتبط بأحداث السادس من يناير/كانون الثاني «الهجوم على الكابيتول»، إضافة إلى الخلافات حول الصلاحيات التنفيذية المتوسعة لترامب، وهذا التململ يعكس خوفاً متزايداً داخل الحزب الجمهوري من أن تتحول شخصية ترامب وخياراته السياسية إلى عبء انتخابي لاحقاً.

ولعلّ أبرز ما كشفته التطورات الأخيرة، هو أن السيطرة المطلقة التي فرضها ترامب على الحزب الجمهوري منذ عودته إلى السلطة لم تعد صلبة كما كانت، فالصدامات داخل الحزب لم تعد هامشية أو إعلامية فقط، بل بدأت تتحول إلى مواجهات فعلية داخل المؤسسات التشريعية، مع تزايد القلق لدى بعض الجمهوريين من أن سياسات البيت الأبيض قد تهدد قدرتهم على الاحتفاظ بالأغلبية في الكونغرس خلال الانتخابات المقبلة.

صدامات السلطتين التنفيذية والقضائية

بالتوازي، تتصاعد المواجهة بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية، خصوصاً مع المحكمة العليا والمحاكم الفدرالية، فالبيت الأبيض يحاول الدفع نحو توسيع صلاحياته التنفيذية في ملفات الهجرة والتجارة والوكالات الفدرالية، بينما تواصل المحاكم عرقلة أو تجميد عدد من هذه السياسات، وقد شكّل قرار المحكمة العليا بإسقاط أجزاء أساسية من نظام الرسوم الجمركية الذي فرضه ترامب ضربة سياسية واقتصادية للإدارة، وأظهر حجم التوتر الدستوري المتصاعد داخل النظام الأمريكي نفسه.

هذا الاشتباك بين المؤسسات لا يعكس فقط خلافاً قانونياً، بل أزمة ثقة متزايدة داخل بنية الحكم الأمريكية، فالمؤسسات ما تزال تعمل شكلياً، لكن قدرتها على إنتاج توافق سياسي، أو استقرار اجتماعي تبدو أضعف من أي وقت مضى، في ظل استقطاب حاد وانقسام عميق داخل المجتمع الأمريكي.

اقتصاد يتهاوى

اقتصادياً، تبدو الصورة أكثر تعقيداً وخطورة مما تعكسه بعض المؤشرات الرسمية، فصحيح أن الاقتصاد الأمريكي لم يدخل ركوداً تقنياً/رسمياً حتى الآن، وأن سوق العمل ما زال يحافظ على قدر من التماسك، لكن الضغوط المعيشية على الأمريكيين تتصاعد بشكل واضح. فالتضخم عاد للارتفاع، وأسعار الوقود قفزت بشكل كبير مع استمرار التوترات المرتبطة بالحرب مع إيران وإغلاق مضيق هرمز، بينما ارتفعت تكاليف السكن والرعاية الصحية والغذاء إلى مستويات ترهق شرائح واسعة من المجتمع.

وتشير استطلاعات الرأي الأخيرة إلى تراجع حاد في ثقة الأمريكيين، حيث يشعر عدد متزايد منهم بأنهم يعيشون فعلياً حالة ركود حتى لو كانت المؤشرات الكلية لا تعكس ذلك بشكل كامل، فالأزمة لم تعد تُقاس فقط بالنمو أو البطالة، بل بقدرة الناس على تحمّل تكاليف الحياة اليومية، وهي تمضي بتدنٍ باضطراد.

وبينما تستمر الشرائح الأكثر ثراءً بالإنفاق والاستفادة من الأسواق المالية، تغرق الشرائح الوسطى والدنيا أكثر فأكثر في الديون والتقشف والاعتماد على القروض الاستهلاكية، وتشير التقارير إلى ارتفاع واضح بالاعتماد على بطاقات الائتمان وقروض «اشتر الآن وادفع لاحقاً»، إضافة إلى ازدياد العجز عن تسديد الأقساط والتأمين الصحي، ما يكشف هشاشة متزايدة داخل البنية الاجتماعية الأمريكية.

وهذه الضغوط الاقتصادية تترافق مع انعدام أفق سياسي واضح للحل، فإدارة ترامب تواصل الرهان على الرسوم الجمركية والسياسات الحمائية رغم الجدل القانوني والاقتصادي حولها، بينما يبدو الديمقراطيون عاجزين عن تقديم بديل اقتصادي أو سياسي مقنع لقطاعات واسعة من الأمريكيين.

ما تعيشه الولايات المتحدة اليوم ليس أزمة عابرة مرتبطة بسوء إدارة أو انتخابات فقط بل تعبيراً عن أزمة أعمق داخل النموذج الأمريكي نفسه

اضطراب سياسي واجتماعي

هنا تظهر الأزمة الاجتماعية والسياسية بشكل أوضح، فالاستياء الشعبي من ترامب والجمهوريين يتصاعد بالفعل، لكن هذا لا يترجم تلقائياً إلى دعم للديمقراطيين، بل على العكس، فوفقاً لعدد من التقارير وآراء المحللين، يبدو أن قطاعات متزايدة من الأمريكيين تفقد ثقتها بالحزبين معاً، وترى أن النظام السياسي الأمريكي بأكمله عاجز عن معالجة الأزمات البنيوية المتراكمة.

وقد انعكس هذا المزاج في موجة الاحتجاجات والتحركات التي شهدتها الولايات المتحدة خلال الفترات السابقة، من تظاهرات عيد العمال «May Day Strong» الواسعة، إلى احتجاجات الهجرة، واحتجاجات ضد ترامب «No Kings» والتحركات المناهضة للحرب مع إيران، وصولاً إلى الاعتراضات على ارتفاع تكاليف المعيشة وتدهور الخدمات العامة.

ورغم ما سبق ذكره، فإن البلاد لم تصل إلى مرحلة انتفاضة شاملة بعد، أو انهيار، لكن حالة الاحتقان وعدم الرضا الاجتماعي تبدو مستمرة وتتراكم، مع تصاعد الغضب من النخب السياسية والاقتصادية، ومن شعور متزايد بانعدام العدالة الاجتماعية.

كما أن الاستقطاب السياسي والثقافي داخل الولايات المتحدة بلغ مستويات غير مسبوقة تقريباً، سواء حول الهجرة، أو التعليم، أو الحقوق المدنية، أو دور الدولة، أو السياسة الخارجية، وهذا الانقسام لا يبدو مرشحاً للتراجع، بل للتفاقم مع اقتراب انتخابات التجديد النصفي وتزايد الضغوط الاقتصادية والاجتماعية.

طور جديد من الأزمة الداخلية

في المحصلة، تبدو الولايات المتحدة وكأنها تدخل طوراً جديداً من أزمتها المديدة، وبمستويات عدة: أزمة ثقة بالمؤسسات، وأزمة استقطاب سياسي، وأزمة معيشية متصاعدة، وأزمة قيادة داخل النظام نفسه... وقد لا يظهر ذلك على شكل انهيار مباشر أو فوضى شاملة، لكن الاتجاه العام يشير إلى مزيد من التوتر وعدم الاستقرار خلال الفترات المقبلة.

اقتصادياً: تبدو البلاد متجهة نحو مزيج أكثر خطورة من التضخم والركود وتراجع القدرة الشرائية، مع احتمالات تصاعد موجة الإفلاسات والديون والأزمات المالية، إذا استمرت أسعار الطاقة والضغوط التضخمية.

سياسياً: تتعمق الانقسامات داخل الحزب الجمهوري وبين مؤسسات الحكم، فيما يعجز الديمقراطيون عن استعادة ثقة الأمريكيين.

اجتماعياً: من المرشح أن يتوسع الغضب الشعبي والتوترات الداخلية أكثر مع تراجع الإحساس بالأمان والاستقرار الاقتصادي والسياسي.

وعموماً فإن ما تعيشه الولايات المتحدة اليوم ليس أزمة عابرة مرتبطة بسوء إدارة أو انتخابات فقط، بل تعبيراً عن أزمة أعمق داخل النموذج الأمريكي نفسه، أزمة تتراكم منذ سنوات وتدخل الآن مرحلة أكثر وضوحاً وحدّة، من دون وجود أي مؤشرات حقيقية على قرب أو إمكانية احتوائها أو تجاوزها.

من أروقة الكنيست إلى الشاشات... معركة ترميم صورة «إسرائيل» المأزومة

يشكّل التوجّه نحو حلّ الكنيست «الإسرائيلي» والدفع نحو انتخابات مبكرة محطة جديدة في أزمة النظام السياسي داخل «إسرائيل»، لكنه في الوقت ذاته يكشف طبيعة الصراع الحقيقي الدائر داخل الطبقة السياسية «الإسرائيلية»؛ فهو ليس صراعاً بين مشاريع متناقضة حول الحرب، أو الأمن، أو مستقبل الكيان، بقدر ما هو صراع على الإمساك بالمبادرة السياسية، ومن يحدد توقيت إعادة إنتاج السلطة.

■ معتز منصور

يتجه الكنيست «الإسرائيلي» نحو انتخابات مبكرة بعد تقديم كل من الائتلاف الحاكم والمعارضة مشاريع قوانين لحل البرلمان، في خطوة تعكس عمق الأزمة داخل حكومة بنيامين نتنياهو. وتشير التقديرات السياسية إلى أن الانتخابات قد تُجرى في أواخر آب أو خلال أيلول 2026، في حال استكملت إجراءات حل الكنيست خلال الأسابيع المقبلة.

اللافت في هذه التطورات، أن نتنياهو نفسه، عبر حزب الليكود، بادر إلى تقديم مشروع قانون لحل الكنيست، رغم أن هذه الخطوة كانت تُطرح أساساً من قبل المعارضة. ويعكس ذلك محاولة واضحة من رئيس الحكومة للاحتفاظ بالتحكم بمسار الأزمة وتوقيتها، ومنع خصومه من احتكار مشهد إسقاط الحكومة، أو فرض توقيت انتخابي لا يناسبه.

هذا السلوك يكشف طبيعة الأزمة الحقيقية داخل الكيان؛ فالصراع لم يعد يدور حول ضرورة استمرار الحرب أو وقفها، ولا حول التوجهات الأمنية الكبرى، بل حول الجهة القادرة على إدارة المرحلة المقبلة بعد أحداث السابع من أكتوبر وما تلاها من حروب في غزة ولبنان وإيران. ويكشف عمق الأزمة الوجودية التي يعيشها الكيان.

التصدعات تزداد داخل البنية السياسية

لقد انفجرت الأزمة الحالية على خلفية الخلاف بشأن قانون إعفاء الحريديم من الخدمة العسكرية، بعدما اعتبرت الأحزاب الدينية المتشددة أن نتنياهو لم يعد قادراً على تمرير التشريعات التي تضمن مصالحها. لكن هذا الخلاف، رغم حساسيته داخل المجتمع «الإسرائيلي»، لا يخفي حقيقة أن هذه الأحزاب بقيت طوال سنوات شريكاً أساسياً في الحكومات «الإسرائيلية» المتعاقبة، لذلك تبدو أقرب إلى أداة ضغط سياسية داخل معركة إعادة ترتيب موازين القوى، لا إلى انقسام جذري حول طبيعة الدولة أو سياساتها الكبرى. فالقوى المختلفة داخل «إسرائيل»، من اليمين إلى الوسط، تتبنى عملياً الخطوط العريضة نفسها في ملفات الأمن والحرب والعلاقة مع الفلسطينيين، مع اختلافات تكتيكية مرتبطة بالإدارة السياسية أكثر من ارتباطها بتغيير حقيقي في الاتجاهات الاستراتيجية.

وتظهر هذه الحقيقة بوضوح في الخطاب الانتخابي للقوى المتنافسة. فاستطلاعات الرأي تشير إلى أن خصوم نتنياهو، مثل: يائير لبيد ونفتالي بينيت، لا يطرحون برنامجاً سياسياً مغايراً جذرياً، بل يركزون على فكرة «إعادة [إسرائيل] إلى مسارها الصحيح» وترميم الثقة بالمؤسسات بعد الصدمة الأمنية والاقتصادية التي عاشتها البلاد. فالانتخابات المقبلة، إذا جرت، لن تكون استفتاءً على الحرب بقدر ما ستكون استفتاءً على قيادة الحرب وإدارة نتائجها. كما أنها لن تعكس انقساماً أيديولوجياً حاداً بين معسكرين متناقضين، بل صراعاً داخل المنظومة ذاتها على من يملك القدرة على إعادة تثبيت الاستقرار السياسي وإدارة التوازنات الداخلية والخارجية.

ويزداد هذا المشهد تعقيداً مع استمرار محاكمة نتنياهو بتهم الفساد، وتراجع شعبيته منذ هجوم السابع من أكتوبر، مقابل عجز المعارضة حتى الآن عن ضمان تشكيل ائتلاف مستقر قادر على الحكم. وهذا ما يفسر تمسك نتنياهو بمحاولة التحكم بتوقيت الانتخابات، وربما تفضيله الذهاب إلى حكومة انتقالية طويلة نسبياً، تمنحه هامشاً أوسع للمناورة السياسية والأمنية.

وفي الوقت ذاته، لا يمكن فصل الحديث عن حل الكنيست عن الحسابات المرتبطة بالحرب الإقليمية المفتوحة. فالتقارير «الإسرائيلية» تتحدث عن احتمال أن تؤدي أي مواجهة جديدة مع إيران، أو تصعيد أمني واسع إلى تأجيل الانتخابات، أو إعادة خلط الأوراق السياسية بالكامل، وهو ما يعني أن المؤسسة السياسية «الإسرائيلية» ما تزال تستخدم البيئة الأمنية كعامل مباشر في إعادة تشكيل السلطة وتوازناتها.

في المحصلة، تكشف أزمة حل الكنيست أن «إسرائيل» تعيش أزمة قيادة أكثر مما تعيش أزمة خيارات استراتيجية. فالتناقضات القائمة بين مكونات النظام السياسي تبدو محدودة مقارنة بحجم التوافق القائم حول استخدام القوة والحفاظ على النهج الأمني والعسكري ذاته. أما المعركة الحقيقية، فهي تدور حول من يمتلك إدارة هذه المرحلة الحساسة، ومن ينجح في الظهور باعتباره القادر على إعادة ترميم صورة الدولة بعد واحدة من أعنف الهزات السياسية والأمنية في تاريخها الحديث.

لا تنفصل أزمة القيادة وتثبيت التوازنات الخارجية لـ «إسرائيل» عن التراجع الحاد في مكانتها الدولية وهو ما تجسّد بوضوح في السجال العنيف الذي دار خلال المقابلة مع تاكر كارلسون

نتائج اللقاء الإعلامي تاكر كارلسون

لا تنفصل أزمة القيادة وتثبيت التوازنات الخارجية لـ «إسرائيل» عن التراجع الحاد في مكانتها الدولية؛ وهو ما تجسّد بوضوح في السجال العنيف الذي دار خلال المقابلة التي أجرتها القناة 13 «الإسرائيلية» مع الإعلامي الأمريكي البارز تاكر كارلسون. ففي الوقت الذي تبحث فيه المنظومة السياسية داخل الكيان عن إعادة ترميم صورتها، جاءت تصريحات كارلسون لتوجّه ضربة قاسية للسردية «الإسرائيلية»؛ إذ وصف ما تفعله حكومة نتنياهو في قطاع غزة بأنه جريمة تاريخية، وإبادة جماعية، وتطهير عرقي، معتبراً أن «[إسرائيل] فقدت أخلاقيتها تماماً» وباتت تنتهج سلوكاً يجرّدها من صفة الدولة الديمقراطية، لا سيما مع استمرار سيطرتها المطلقة على ملايين الفلسطينيين المحرومين من حقوقهم السياسية منذ عام 1967. ولم يقتصر هجوم كارلسون على البُعد الإنساني، بل امتد ليعبّر عن تنامي تيار «عزل أمريكا أولاً» داخل اليمين المحافظ، حيث اتهم نتنياهو مباشرة بـ «الخيانة» وجرّ واشنطن إلى مواجهة مدمرة وغير ضرورية مع إيران، عبر الضغط على دونالد ترامب، مطالباً بقطع فوري لكافة أشكال الدعم المالي والعسكري والغطاء الدبلوماسي عن تل أبيب.

هذا الهجوم الناري أحدث هزة ارتدادية واسعة داخل الصحافة والإعلام «الإسرائيلي»، التي استنكرت تصريحاته بحدة وصدمة بالغة، ووصفته بأنه «تجاوز خطوط النقد السياسي ليتحول إلى هجوم وجودي شامل على شرعية الدولة». وركزت التحليلات العبرية على اتهام كارلسون بتبني الرواية الفلسطينية، وإعادة إنتاج «نظريات المؤامرة الكلاسيكية لمعاداة السامية» عبر حديثه عن قوى خفية وأصحاب أموال يحركون القرار الأمريكي خلف الكواليس لصالح «إسرائيل». كما أبدى المحللون «الإسرائيليون» قلقاً بالغاً من تغلغل هذا الخطاب الانعزالي داخل عمق الحزب الجمهوري والقواعد المؤيدة لترامب، مما يعني أن المعركة المقبلة للقيادة «الإسرائيلية» لن تقتصر على إدارة الملف الأمني الإقليمي، بل ستواجه تحدياً مصيرياً في الحفاظ على التحالف الاستراتيجي التقليدي مع الولايات المتحدة، والذي بدأ يتآكل من الداخل بفعل اتساع فجوة المواقف الأخلاقية والسياسية.

هل يقابل «صعود الشرق»

لو نظرنا إلى المرحلة الراهنة من زاوية مراحل التطور التاريخي الأمريكي، هل تعيش أمريكا الآن انسحاباً إمبراطورياً، أم تقف عند نقطة بداية «دورة تاريخية جديدة» قلقة؟
وهل تكفي المصطلحات التي يستخدمها المراقبون كثيراً، مثل: «الصفقة الكبرى» مع الصين أو «مناطق النفوذ»، لوصف الواقع بدقة؟

■ جيا مين

تالياً، جزء من الحوار مع جيا مين، الباحث البارز في «مؤسسة شنغهاي لأبحاث التنمية»، للحديث عن الأمر.

قبل أن يبدأ ترامب زيارته الرسمية إلى الصين، كان العالم كله يتكهن بما سيتحدث عنه الطرفان تحديداً. من أكثر ما كان موضع اهتمام: قضية تايوان، وقضايا التجارة والاقتصاد، وقضية إيران، وقضية روسيا وأوكرانيا، وقضايا التكنولوجيا، مثل: الذكاء الاصطناعي... وكان لكل شخص رأي مختلف. بعضهم رأى أن الصين وأمريكا ستديران الخلافات حول مختلف الملفات، وأن السؤال هو: هل يمكن إنشاء آليات حماية؟ وهل سيُوقَّعان طلبات شراء، وغير ذلك؟ نحن بحاجة إطار كبير واتجاه عام لمعالجة كل قضية بحسب خصوصيتها، وهذا يأخذنا إلى نقطة وردت في البيانين الرسميين الصيني والأمريكي، وهي التموضع الجديد للعلاقات الصينية–الأمريكية: «علاقة الاستقرار الاستراتيجي البنّاء».

قدم الجانب الصيني وصفاً محدداً جداً لعبارة «علاقة الاستقرار الاستراتيجي البنّاء»: استقرار إيجابي تكون فيه الغلبة للتعاون، واستقرار سليم تكون فيه المنافسة مضبوطة، واستقرار طبيعي تكون فيه الخلافات قابلة للسيطرة، واستقرار دائم يكون السلام فيه قابلاً للتوقع. يمكن أن نرى بوضوح أن الكلمة المفتاحية في التموضع الجديد للعلاقات الصينية–الأمريكية هي «الاستقرار». و«الاستقرار» هنا ليس تعبيراً فارغاً، بل يتضمن تفاصيل محددة جداً.

مثلاً: الاستقرار الإيجابي الذي تكون فيه الغلبة للتعاون. بالنسبة إلى العلاقات الصينية. الأمريكية الحالية، ربما تكون القنوات الرئيسية للتعاون هي التبادل الإنساني والثقافي، وإنفاذ القانون المشترك وغير ذلك.

ثم الاستقرار السليم الذي تكون فيه المنافسة مضبوطة. هذا أيضاً اختراق كبير. في الماضي، لم يكن الجانب الصيني يميل كثيراً إلى استخدام كلمة «المنافسة» لوصف العلاقات الصينية–الأمريكية، بل كان يبرز التعاون دائماً. لكن من واقع العلاقات الصينية–الأمريكية اليوم، أصبحت المنافسة موجودة في كل مكان، ولذلك وضع الطرفان «المنافسة» على الطاولة بصراحة. الكلمة محايدة إلى حد كبير. ففي الرياضة، والتجارة، والسياسة، ومجالات أخرى، توجد منافسة ظاهرة أو خفية. وشخصية الأمريكيين تجعلهم يجرؤون على احتضان المنافسة. وغالباً ما تكون المنافسة مرحلية وموجهة نحو النتيجة والغاية.

إن عناصر «المنافسة» الموجودة في العلاقات الصينية–الأمريكية تشير أكثر إلى التكنولوجيا، والاقتصاد، والتنافس على السوق العالمية، ولا تشير إلى أي سيناريو صراع مباشر. لذلك أرى أن معنى «المنافسة» في التعبير الرسمي يميل إلى الحياد والإيجابية. وما دام الطرفان لا ينخرطان في منافسة خبيثة، بما في ذلك إجراءات الحواجز التجارية والولاية القضائية طويلة الذراع التي يجيدها الجانب الأمريكي أكثر من غيره، فإن الاستقرار السليم القائم على منافسة مضبوطة يمكن أن يتحقق.

ومثلاً: الاستقرار الطبيعي الذي تكون فيه الخلافات قابلة للسيطرة يشير أساساً إلى الخلافات التي تظهر بين الصين وأمريكا في مجال الجغرافيا السياسية العالمية، مثل: النزاع الروسي– الأوكراني، وقضية إيران. لا يمكن إنكار وجود الخلافات بين الطرفين، بل قد تكون حادة ومتعارضة. لذلك فإن بناء وضع طبيعي عبر مفاوضات واتصالات قابلة للسيطرة ومؤسسية أمر ضروري جداً. أما «الاستقرار الدائم الذي يكون السلام فيه قابلاً للتوقع»، فلا شك أنه يشير إلى قضية تايوان، وهي موضع المصلحة الجوهرية للصين.

إن عناصر «المنافسة» الموجودة في العلاقات الصينية-الأمريكية تشير أكثر إلى التكنولوجيا والاقتصاد والتنافس على السوق العالمية ولا تشير إلى أي سيناريو صراع مباشر

لقد خصص الرئيس شي فقرة للحديث عن قضية تايوان في محادثات الرئيسين الصيني والأمريكي: «قضية تايوان هي أهم قضية في العلاقات الصينية– الأمريكية. إذا عولجت جيداً، فإن علاقات البلدين يمكن أن تحافظ على استقرارها العام. وإذا لم تُعالج جيداً، فإن البلدين سيصطدمان، بل قد يدخلان في صراع، ما يدفع العلاقات الصينية–الأمريكية كلها إلى وضع بالغ الخطورة. «استقلال تايوان» والسلام في مضيق تايوان لا يجتمعان كما لا يجتمع الماء والنار. والحفاظ على السلام والاستقرار في مضيق تايوان هو القاسم المشترك الأكبر بين الصين وأمريكا. وعلى الجانب الأمريكي أن يتعامل مع قضية تايوان بأقصى درجات الحذر».

إن طرح الصين هذه المرة لـ«علاقة الاستقرار الاستراتيجي البنّاء بين الصين وأمريكا» يعني وضع بوصلة للعلاقات الصينية–الأمريكية خلال السنوات الثلاث المقبلة، بل ولمدة أطول. هذه نقطة مهمة جداً، وأنا أعبّر عن تأييدي العميق لهذا المفهوم. إن «الاستقرارات» الأربعة تغطي أربعة أبعاد للعلاقات الصينية–الأمريكية، من التعاون إلى المنافسة، ومن الخلافات إلى الصراع. وهي بمثابة بناء مخطط استراتيجي، أو يمكن القول: إنها خريطة إرشادية للتنفيذ، أقامت إطاراً لتفاعل قابل للتشغيل والتوقع بين الطرفين.

وزير الخارجية الأمريكي قال في مقابلة مع NBC في بكين: إن أمريكا تعترف بـ«الاستقرار الاستراتيجي البنّاء». وآخر الأخبار، أن ورقة الحقائق التي نشرها موقع البيت الأبيض بشأن زيارة ترامب إلى الصين ذكرت هذا التعبير أيضاً. لكن من الواضح أن الجميع ينتظرون كيف سيتحرك الجانب الأمريكي لتحقيق ذلك عملياً. برأيك، ما نوع «مطابقة الساعات» أو عملية التنافس والتفاوض التي ستحدث بين الصين وأمريكا في المستقبل؟

هذا سؤال كبير، والإجابة عنه تحتاج إلى شيء من المراجعة. منذ زمن طويل، كان الأمريكيون، عند تعاملهم مع التعريفات أو التعبيرات التي تقترحها الصين بشأن العلاقات الصينية–الأمريكية، وحتى ما قبل لقاء الرئيسين في بكين هذه المرة، ينظرون إليها دائماً بموقف متعالٍ وانتقائي. وهو ما أسميه عادة باسم «فخ الغَطرسة»، الذي أصبح بالفعل مظهراً مرضياً من مظاهر الهوس الأمريكي بالصين.

مثلاً: طرحت الصين سابقاً بناء نمط جديد من العلاقات بين الدول الكبرى، وقالت: إن المحيط الهادئ يتسع للصين وأمريكا. لكن في النهاية، أساء الجانب الأمريكي فهم ذلك وحرّفه، واعتبر أن الصين تريد أن تصبح القائد، وأن أمريكا لا يمكن إلا أن تكون في المرتبة الثانية، وأن الصين تريد قيادة أمريكا. ثم طرحت الصين لاحقاً مقترح عدم الصراع، وعدم المواجهة، والتعاون المربح للجميع، لكن أمريكا لم تأخذه بجدية.

أنا أرى أن أمريكا وقعت في «فخ الغطرسة والجهل»، وأنها ظلت تتردد داخل هذا الفخ لعقود طويلة. إذن، هل تستطيع النخبة الأمريكية اليوم أن تقبل «علاقة الاستقرار الاستراتيجي البنّاء»؟ أعتقد أن الأمر يحتاج إلى بعض الوقت والمراقبة بصبر.

نحن نتوقع أن يرد الجانب الأمريكي بإيجابية، لكن علينا أيضاً أن نرى بهدوء أنه في عالم اليوم، لا يمكن للمرء أن يكتسب ثقة الآخرين حقاً إلا بالاعتماد على تنمية الذات وتقوية الداخل. من هذا المعنى، وصلنا الآن فعلاً إلى مرحلة رمي الكرة إلى الجانب الأمريكي، لنرى هل يمكنكم أن تقبلوا مثل هذا التوقع بالاستقرار الاستراتيجي؟ انطلاقاً من التاريخ والتجربة السابقة، سيواجه هذا الأمر بالتأكيد انتقادات داخل أمريكا، بل وربما مقاومة كبيرة، لكن هذه المقاومة يمكن توقعها. لم تخرج أمريكا بعد من «فخ الغطرسة»، إذ تعتقد أن الصين لن تستطيع أبداً تجاوز أمريكا، كما لو أن القوة التكنولوجية الصينية ستظل دائماً خلف أمريكا. لكن هل الواقع كذلك؟ لقد أعطى الواقع جوابه. والجانب الآخر هو الجهل، أي تجاهل ما حققته الصين من تطور في الاقتصاد

بشكل حتمي «تراجع الغرب»؟

والمجتمع ومعيشة الناس. الآن، كثير من السياح الغربيين الذين يأتون إلى الصين، ومنهم سياح أمريكيون، يرون أن الصين تفعل أشياء كثيرة على نحو أفضل من أمريكا، بل تمتلك مزايا نسبية في مجالات كثيرة، فتتكون لديهم انطباعات حقيقية كثيرة. هؤلاء الناس العاديون، في الواقع، أقرب إلى الأرض من النخب، وأكثر قدرة على فهم الصين اليوم.

صعود وتراجع وبداية دورة جديدة!

بالنسبة إلى زيارة ترامب إلى الصين هذه المرة، رأت وسائل إعلام دولية كثيرة أنه جاء «مكسور الخاطر» بسبب حرب إيران وأزمة مضيق هرمز، بل رأوا أنه «يطلب شيئاً» من الصين في هذه الملفات، مع أن ترامب وروبيو وغيرهما نفوا ذلك. وربما يعود سبب هذا الاعتقاد في الخارج إلى تقدير معيّن للوضع بين الصين وأمريكا. بعضهم يرى أن «صعود الشرق وتراجع الغرب» يتسارع، وبعضهم يرى أن هذا زمن تراجع أو انسحاب الهيمنة الأمريكية، وبالطبع هناك من يتعامل بحذر مع تحول موازين القوى بين الصين وأمريكا... كيف تنظر إلى هذه الآراء المختلفة؟ هل تحوّل الوضع بين الصين وأمريكا خطي أم اهتزازي؟ وإذا نظرنا من خلال الخبرة التاريخية، فإن عملية انتقال اليد بين قوى كبرى تكون غالباً طويلة ومختلطة وخطيرة جداً. ما رأيك في ذلك؟ إضافة إلى ذلك، كيف هو الوضع الداخلي والخارجي الذي يعيشه ترامب الآن، ولا سيما الوضع الداخلي، وما الأوراق التي يملكها؟

خلال الفترة الماضية، أصبح مفهوم «صعود الشرق وتراجع الغرب» رائجاً جداً، وامتد أثره إلى الدول الغربية أيضاً. إذا عدنا إلى السياق التاريخي الذي ظهر فيه هذا المصطلح، فيمكننا أن نعتبره وصفاً لأداء نموذج حكمنا، ونظامنا الاجتماعي، واستجابتنا للعوامل الخارجية في فترة معينة، وكان هذا الأداء يتمتع فعلاً بمزايا. أرى أن لهذا المفهوم إشارة زمنية محددة، ولا يعني تعميماً مطلقاً. الآن، يعمّم بعض الناس هذا المصطلح، كما لو أنهم يرون أننا نصعد دائماً، وأن الغرب ينحدر دائماً، وهذا لا ينسجم مع بعض الحقائق التي يجب إدراكها.

مثلاً: نقول: إن «تحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية وجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى يمكن أن يسيرا جنباً إلى جنب، وأن ينجحا معاً، وأن ينفعا العالم»، ونقول: إن «الصين وأمريكا قادرتان تماماً على إنجاح كل منهما الأخرى وتحقيق الازدهار المشترك»، وإن «على الصين وأمريكا أن تكونا شريكتين وصديقتين، فهذا درس التاريخ وحاجة الواقع» ... أعتقد أنه إذا كنا نوافق على هذه التعبيرات والآراء، فإن مصطلح «صعود الشرق وتراجع الغرب» لا يبدو قائماً في هذا السياق. إن إنجازات الصين التنموية لا تحتاج مني إلى تفصيل، لكن حين نتحدث عما إذا كانت أمريكا في مرحلة هبوط، فأنا شخصياً أتبنى موقفاً حذراً. أميل أكثر إلى الاعتقاد بأن «أمريكا تقف عند نقطة بداية دورة تاريخية جديدة من تطورها».

أنا باحث في التاريخ الأمريكي، وأريد أن أغيّر زاوية النظر، وأن أروي الأمر من خلال دورة تطور أمريكا نفسها. إذا بدأنا من عام 1776، فهذا العام هو الذكرى الـ 250 لاستقلال أمريكا. وإذا بدأنا من عام 1783، حين أبرمت الولايات الثلاث عشرة الأمريكية الدستور، فإن مسار استكشاف بناء الدولة الأمريكية يمتد لأكثر من 240 عاماً. وإذا قسمنا التاريخ الأمريكي إلى ثلاثة أقسام، كل قسم منها نحو 80 عاماً، يمكن أن نجد أن أمريكا شهدت في نحو 240 عاماً ثلاث مراحل تاريخية رئيسية.

المرحلة الأولى: تمتد من تأسيس أمريكا إلى الحرب الأهلية الأمريكية، وأسميها «مرحلة بناء الدولة مؤسسياً». المقصود ببناء الدولة مؤسسياً هو سلسلة الاستكشافات المؤسسية التي جرت بعد إقرار الدستور وتأسيس الحكومة الفيدرالية، وكانت مصحوبة في الوقت نفسه بتوسع مستمر في القارة الأمريكية. وكانت نتيجة هذا التوسع المؤسسي اتساع الأراضي، وكذلك انتشار نظام العبودية في الجنوب، وهو أكثر العناصر تدميراً داخل البنية المؤسسية. وأسمي ذلك سرطان أمريكا. وفي النهاية، ومع توسع أمريكا وتطور اقتصادها، انفجرت الخلايا السرطانية، ما أدى إلى الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب. وهكذا انتهت السنوات الثمانون الأولى من مسار تأسيس أمريكا بالحرب الأهلية.

تحقيق النهضة العظيمة للأمة الصينية وجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى يمكن أن يسيرا جنباً إلى جنب وأن ينجحا معاً وأن ينفعا العالم

المرحلة الثانية: هي ما بعد الحرب الأهلية، حين تشكلت السوق الوطنية الموحدة في أمريكا فعلاً. من ستينيات القرن التاسع عشر إلى أربعينيات القرن العشرين، أسمي هذه المرحلة «مرحلة بناء الدولة سوقياً». المقصود ببناء الدولة سوقياً هو السوق الداخلية الأمريكية. فمع التوسع غرباً، أصبحت أمريكا دولة تطل على محيطين، وبنت سوقاً داخلية ضخمة للإنتاج والاستهلاك. وفي الوقت نفسه، بدأت أمريكا السعي إلى التأثير العالمي، وبيع السلع في أنحاء العالم، وتوسيع نطاق نفوذها، والسعي إلى الهيمنة المالية والنقدية. في هذه المرحلة، صعدت أمريكا إلى قمة العالم عبر الحروب الخارجية والحربين العالميتين، وسط مسار متعرج.

المرحلة الثالثة: من عام 1940 إلى عام 2020، أسميها «مرحلة بناء الدولة بالإيديولوجيا» في أمريكا. أصبحت أمريكا دولة عالمية كبرى، فمن جهة كانت تسعى إلى الحفاظ على مكانة الهيمنة، ومن جهة أخرى دخلت في الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتي. سواء تعلق الأمر بالحلم الأمريكي، أو بالحرية والديمقراطية، فإن أمريكا في هذه الفترة شددت على بناء الإيديولوجيا وتصدير القيم. لكن في الوقت نفسه تراكمت التناقضات الداخلية أكثر فأكثر. غير أن أمريكا لم تحل هذه التناقضات عبر حرب أهلية، أو حرب خارجية، بل عبر حرب اجتماعية وثقافية لا تنتهي. وباتت حادثة اقتحام الكابيتول في عام 2021 علامة على انتهاء الدورة الثالثة في التاريخ الأمريكي.

إذن، مع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وبحسب هذا الانتظام، إلى أي مرحلة تاريخية دخلت أمريكا من جديد؟ أستخدم هنا بجرأة مصطلحاً واحداً: «مرحلة بناء الدولة بالذكاء الاصطناعي»، أي أن قدرة الابتكار التكنولوجي الجديدة، مع قوى التطور الاجتماعي الجديدة في أمريكا، تقودها إلى دخول دورة تاريخية جديدة.

بداية الدورة الجديدة لها خصائص واضحة. فمن جهة، تعيش أمريكا اضطراباً في الاستقطاب السياسي، ونزاعات حول القضايا الاجتماعية، وما زالت «الحرب الأهلية» المرئية وغير المرئية حاضرة. ومن جهة أخرى، يتشكل أيضاً توافق حول إعادة بناء الهيمنة الأمريكية عبر الابتكار التكنولوجي، وتحقيق «جعل أمريكا عظيمة مرة أخرى». أكبر أداة لتحقيق هذا الهدف هي مجال الذكاء الاصطناعي. وللحصول على قيادة تكنولوجية جديدة، يجب أن تكون التكنولوجيا والمواهب في المرتبة الأولى عالمياً، ويمكن لرأس المال، والجيش، ومكانة الهيمنة، أن تزيد الأمر قوة. أمريكا منغمسة بشكل كلي في هذه الجولة من الثورة التكنولوجية التي يقودها الذكاء الاصطناعي. ولهذا تحديداً، بلغ التوتر في هذه الدورة التاريخية الأمريكية، وفي علاقتها بالصين، مستوى لا مثيل له، كأنه تشابك كمي. وهذا يفسر المنافسة والتدافع الشديدين بين أمريكا والصين، ويتنبأ على نحو كامل أيضاً بأن الصين وأمريكا ستصلان في لحظة ما في المستقبل إلى وقف القتال، والهدنة، ثم التعاون مجدداً. هذه حقاً ماراثون مصيري بين قوى كبرى مترابطة المصير.

لا أستطيع أن أتنبأ بما إذا كانت أمريكا ستصبح عظيمة مرة أخرى. لكن المؤكد، أن أمريكا في الدورة الجديدة تشترك مع كل بداياتها التاريخية السابقة في سمة واحدة، وهي أنها تدخل مرحلة مضطربة نابضة بالحيوية، وطموحة جداً في الوقت نفسه.

الصين اليوم في مرحلة صعود تاريخي ومرحلة نهضة. واستخدام المنافسة كتشبيه للعلاقات الصينية–الأمريكية ينسجم مع الواقع. أحد الطرفين يعتمد نموذجاً تنموياً يضع الشعب في المركز، ويشدد على الشمول والمنفعة المشتركة. والطرف الآخر يرفع شأن الفرد، وتحركه السوق، وتعلو فيه المصالح على غيرها. أي النموذجين أفضل أو أسوأ؟ يمكن للطرفين أن يختبرا ذلك في المستقبل وعلى مدى أطول، عبر سباق ماراثوني طويل.

العلوم المفتوحة بين الحرّية والتبعية في عصر الاستعمار الرقمي

أصبحت المكانة والهيبة أهم من خدمة المجتمع في تقييم الأبحاث استناداً إلى عدد المنشورات ومعدلات الاستشهاد، وليس إلى مدى تحسين حياة البشر. وكردّ فعل ظهرت حركة «العلوم المفتوحة» التي تدعو إلى الشفافية والمساءلة والشمولية. مع ذلك ما زالت حركة العلوم المفتوحة غير محصَّنة تجاه إعادة إنتاج آليات الاستغلال نفسها الموجودة في الوسط الأكاديمي التقليدي. حول هذا الموضوع نشرت الدكتورة بتول المرزوق مقالاً بعنوان «إعادة التفكير في العلوم المفتوحة من خلال نظرية التبعية» في مجلة «الاقتصاد السياسي للعلم» لعدد الشتاء الماضي «2025–2026». وفيما يلي تلخيص لأبرز ما جاء فيه.

■ د. بتول المرزوق*
إعداد: د. أسامة دليقان

تشمل مبادئ حركة العلوم المفتوحة: إتاحة البيانات للجميع، والبرمجيات مفتوحة المصدر، ومراجعة الأقران المفتوحة، وإشراك المواطنين في البحث. في عام 2021، تبنّت 193 دولة توصية اليونسكو للعلوم المفتوحة، وحتى الولايات المتحدة أعلنت عام 2023 «عاماً للعلوم المفتوحة»، وتفرض التشريعات الأوروبية مشاركة البيانات والتعاون مع المواطنين. رغم هذه الوعود، لم تصل حركة العلوم المفتوحة بعد إلى إلغاء إنتاج آليات الاستغلال نفسها التي تعاني منها الأوساط الأكاديمية التقليدية. فالجنوب العالمي «دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية» يُستبعد من قواعد اللعبة، وحتى عندما يُمنح تمثيلاً، لا يُسمح له بتغيير القواعد.

كيف يُستبعَد الجنوب العالمي من العلم؟

عندما أطلق يوجين غارفيلد مؤشر الاستشهاد العلمي عام 1963، كانت 70% من المجلات المفهرسة من أمريكا وبريطانيا. لم تظهر أي مجلة أفريقية رغم وجود أكثر من 550 مجلة نشطة آنذاك. وما زال الإقصاء مستمراً: في عام 2023، لم يتجاوز عدد المجلات الصادرة من دول أفريقيا جنوب الصحراء «ما عدا جنوب أفريقيا» ستين مجلة فقط من أصل 30 ألف مجلة مفهرسة. شركات عملاقة في مجال النشر مثل Elsevier وClarivate تفضّل المجلات الإنكليزية ذات التمويل الكبير، وتهمش المنشورات باللغات المحلية.

يشرح المفكر الراحل سمير أمين هذه الآلية من خلال «نظرية التبعية»: التخلف في دول الجنوب ليس حالة طبيعية، بل ينتج عن نظام رأسمالي عالمي يُبقي الجنوب تابعاً للشمال في العلم والاقتصاد والحكم. يرى أنطونيو نيغري ووالتر مينيولو أن أنظمة السلطة الاستعمارية ما زالت تؤثر على إنتاج المعرفة حتى اليوم. فالتحرر الحقيقي يتطلب «فك الارتباط» بهذه الأنظمة، وليس مجرد الاندماج فيها.

في شكله السائد، يفسر العلم المفتوح ضعف البحث في الجنوب العالمي على أنه نقص في البنية التحتية أو الموارد، متجاهلاً القضايا العميقة المرتبطة بالنظام الرأسمالي العالمي. ويختزل الإدماج والتنوع إلى مجرد «تمثيل»، بينما تبقى الهياكل الاستغلالية كما هي.

تقول الباحثة دولوريس أرمينتيراس: «عندما نرفض المشاركة في هذه المبادرات، يُقال لنا إننا حساسون جداً أو نضر بالتعاون. لكن في كل مرة نشارك فيها أو نلتزم الصمت، نساعد النظام الحالي على البقاء. لا أريد أن أدعى مجدداً إلى غرف تُبقي السلطة على حالها».

الاستعمار الاقتصادي والرقمي والتبعية الأكاديمية

يصور الشمال العالمي نفسه كجهة مانحة سخية، مشيراً إلى مساعدات سنوية تتراوح بين 100 و200 مليار دولار. لكن دراسة جيسون هيكل تكشف أن الشمال يستحوذ على موارد لا تقل عن 2،2 تريليون دولار سنوياً من الجنوب عبر سداد الديون وإعادة الأرباح والتبادل التجاري غير المتكافئ. على مدى 60 عاماً، بلغت خسائر الجنوب العالمي نحو 152 تريليون دولار. وهذا يفسر لماذا تتسع فجوة الدخل بين الشمال والجنوب رغم عقود من «المساعدات».

يمتد هذا التبادل غير المتكافئ اليوم إلى الاستعمار الرقمي. تستخرج شركات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في الشمال البيانات المفتوحة والموارد الطبيعية والعمالة الرخيصة من الجنوب دون أجر عادل أو سيطرة محلية. يعمل العمال في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في ترميز البيانات ومراقبة المحتوى في ظروف غير آمنة، بينما تهيمن الشركات الشمالية على البنية التحتية والملكية الفكرية.

تناقض الجامعات: علم مفتوح وتمويل للحروب

تعمل الجامعات التي تروّج للعلوم المفتوحة في تناقض صارخ. جامعة جونز هوبكنز الأمريكية تلقت عقوداً من وزارة الحرب الأمريكية بقيمة تصل إلى 3 مليارات دولار لأبحاث ذات تطبيقات عسكرية. وجامعات هولندية استثمرت صناديق تقاعدها أكثر من مليار يورو في شركات أسلحة تنتهك حقوق الإنسان. هذه الأسلحة دمرت الجامعات الإحدى عشرة في غزة، ومحت عقوداً من المعرفة الفلسطينية، وقطعت التعليم عن أكثر من 90 ألف طالب.

بعد الاستقلال في ستينيات القرن الماضي، سعت حكومات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط – من مصر تحت قيادة جمال عبد الناصر إلى غانا تحت قيادة نكروما – إلى تحقيق السيادة الاقتصادية. سحقت الولايات المتحدة والقوى الأوروبية هذه الجهود عبر تدخلات سرية والتلاعب بالديون. كشف كوامي نكروما هذه الديناميكيات في كتابه «الاستعمار الجديد» أثناء رئاسته لغانا، فسحبت أمريكا على الفور 25 مليون دولار من «المساعدات».

هناك تناقض صارخ في الجامعات الغربية التي تروّج للعلوم المفتوحة بينما تستثمر في الحرب التي دمّرت غزة

العنصرية «الأنغلوفونيّة» تجاه لغات الشعوب الأخرى

من أعمق مظاهر الإقصاء التي تتجاهلها حركة العلوم المفتوحة السائدة هو احتكار اللغة الإنكليزية كلغة وحيدة للعلم. فبينما تُفتح المجلات والبيانات للجميع، تظل مشروطة بالنشر باللغة الإنكليزية، مما يحكم على ثروات هائلة من المعرفة المحلية بالاختفاء. الباحثون في أمريكا اللاتينية وإفريقيا والشرق الأوسط، الذين ينتجون أبحاثاً بلغاتهم الأصلية، يُستبعدون تلقائياً من قواعد البيانات العالمية. هذا ليس مجرد حاجز ترجمة، بل هو عنف معرفي حقيقي. فالعديد من الظواهر البيئية والطبية والاجتماعية تُفهم بشكل أفضل من خلال مفاهيم محلية لا يوجد لها مقابل دقيق في الإنكليزية. عندما تُرفض هذه الأبحاث من مجلات «مرموقة» أو تُعتبر «غير علمية» لأنها لم تكتب بلغة الإمبراطورية، تفقد البشرية جمعاء معرفة قيّمة. العلم المفتوح الحقيقي لا يعني فقط فتح الأبواب أمام من يتحدث الإنكليزية، بل يعني تفكيك هيمنة اللغة ذاتها، والاستثمار في ترجمة المعرفة بشكل متكافئ، والاعتراف بأن العلم يمكن إنتاجه بأيّ لسان. ودون ذلك، يظل الوعد بالشمولية مجرد ترجمة سيئة لنظام استعماري قديم بثوب جديد.

الحاجة إلى تخليص الحركة من عيوبها

ظهرت حركة العلم المفتوح بنوايا نبيلة، لكنها تحولت إلى واقع معيب. العلم المفتوح الحقيقي ليس مجرد إتاحة بيانات، بل هو إعادة توزيع للسلطة في إنتاج المعرفة. يتطلب التغيير الحقيقي «فك الارتباط» بالمحركات الاقتصادية الاستغلالية: سحب الاستثمارات من شركات التكنولوجيا التي تستغل عمالة الجنوب العالمي، ومن صناعات الأسلحة.

المجلات ذات الوصول المفتوح التي تستفيد من شبكات استغلالية لا يمكننا اعتبارها «منفتحة» بشكل حقيقي، بل تعمل على حراسة عدم المساواة تحت قناع «التقدمية». الانفتاح والحرية الحقيقية يعني طرح أسئلة صعبة وقطع العلاقات مع شبكات القمع والاحتلال، بدلاً من قبول أو تطبيع بنية قائمة على الاستغلال.

كما قال الاقتصادي هاـجون تشانغ مقتبساً: «عندما أُطعم الفقراء، يُسمّونني قديساً؛ وعندما أسأل لماذا لا يجد الفقراء طعاماً، يُسمّونني شيوعياً». لقد حان الوقت للعلوم المفتوحة لإعادة النظر في أولوياتها والوفاء بوعودها الحقيقية.

■ * نبذة عن الكاتبة: بتول المرزوق باحثة سعودية تحمل درجة الدكتوراه في العلوم الطبية الحيوية من جامعة ليفربول البريطانية، وباحثة في مركز الملك عبد الله العالمي للأبحاث الطبية في السعودية. أسست «مجتمع العلوم المفتوحة» في السعودية، وناشطة في عدة جمعيات عالمية. مقالها الأصلي منشور بالإنكليزية في مجلة Science of Economy Political.

الصدمة والصمود!

لا يختلف اثنان حول وصول السياسات التي يمارسها الكيان الصهيوني إلى أقصى درجات البربرية والوحشية، وهذا مفهوم نوعاً ما لدى كثير من الناس الذين يتعاطون الشأن السياسي من وجهة نظر علمية، حيث يمثل هذا الكيان رأس المال المالي العالمي والإمبريالية في أقصى درجات توحشها.

■ إيمان الذياب

أوصلت السياسات الغربية والأمريكية الجائرة العالم إلى لحظة الانفجار، ولم يعد الصراع اليوم مقتصراً على توازنات القوة فقط، بل أصبح يمس جوهر البنية العالمية وقيمها الأساسية ودلالاتها. فقد أنهكت البشرية بنتائج هذه السياسات على مختلف الصعد، وأرهقتها ثقافة التمييز بأشكاله المتعددة: الطبقي، والسياسي، والاقتصادي، والثقافي...الخ، كما طفح الكيل بحالة الفوضى التي حلت بالعالم بمكاييل تُبين للعالم ضرورة التفكير جدياً بمآل هذه السياسة ونتائجها، والتي وصلت إلى درجة تحول فيها العالم إلى ساحة إقصاء، يرتهن فيه التقدّم بالقضاء على الآخر وإلغائه.

سبب التسمية «الصمود»

في مثل هذه اللحظات التاريخية الصعبة والحرجة تبرز الحاجة إلى التفكير بضرورة العمل الجماعي الواعي، وتجميع القوى وتحويلها إلى كتلة اجتماعية صلبة، عصية على التفكيك في مواجهة الأخطار التي لا يمكن مواجهتها إفرادياً، سواء بالنسبة للجماعات، أو الدول، أو حتى الأفراد من جهة، ومن جهة ثانية لبناء عالم يستوعب الجميع ضمن إطار التعاون، أو التنافس العادل.

لم تحقق آلة الدمار المسماة « إسرائيل» هدفها في «كي الوعي» واقتلاع الفلسطينيين من حيزهم الجغرافي والمعنوي، بل على العكس أثبت الصمود الفلسطيني الثابت والمستمر، أنه حالة بنيوية متجذرة في الوجدان الجمعي، لشعب يرفض أن يستسلم أو يموت، شعب استحق إعجاب كل ذي وجدان في العالم، كما استحق إعجاب بعض أعدائه.

لم تأت تسمية أسطول «الصمود» العالمي عبثاً، بل كانت تعبيراً عن هذه الحالة التي أدرك فيها المشاركون والمناصرون للحق الفلسطيني معنى الصمود وأبعاده ونتائجه. يفرض هذا النموذج الفريد ضرورة للتفكير بشكل مغاير للطريقة التقليدية المعتادة في بحث القضية الفلسطينية وتطوراتها، خاصة بعد الحرب الأخيرة على غزة، وبعد العدوان الأمريكي الصهيوني على إيران.

ثمة ضرورة لبحث علمي ومعرفي قادر على توضيح حالة الصمود الفلسطيني، وتفكيك عناصر القوة الكامنة فيه، واستنطاق الجذور التي تمكن «الإنسان» من أن يكون حائط صدّ، منيعاً أمام هذا العنف، وأمام وحشية لم يسبق لها مثيل، وصلت إلى درجة حالة من الهمجية لم يعرف لها التاريخ مثيلاً. كما أنها استخدمت أعنف استراتيجيات إدارة الإدراك والترهيب النفسي. ثمة تساؤلات عدة تطرح نفسها هنا، حول الماهية والمحددات التي تُشكل «الاستعداد» النضالي للناس، وكيف تتحول «الهوية الجماعية» إلى درع نفسي، وإطار يحمي الفرد من الانهيار، مهما كانت كثافة النيران؟ ولماذا تفشل أعتى أشكال القوة والهمجية في اختراق «منظومة المعنى» لدى الصامدين؟ وهل الصمود هنا حال اضطرارية، أم هو فعل «وجودي عقلاني»؟ أسئلة تحتاج الكثير من الوعي والجهد والوقت للإجابة عليها.

صدمة مدوية وحياء مفقود

هناك الكثير من الأسباب التي دعت نشطاء وأشخاصاً مختلفين من جنسيات متعددة، يقررون المشاركة بشكل جماعي في تظاهرة «أسطول الصمود»، ليس أقلها التعاطف مع الحق والمظلومية الفلسطينية، خاصة بعد أن بدأت بوادر التغير في السردية التقليدية التي مارسها الصهاينة في «إسرائيل» والعالم تجاه الفلسطينيين، واستخدامهم وسائل الهيمنة التي يسيطرون على أغلبها، بدءاً من الضغط الاقتصادي والسياسي إلى الإعلام واللوبيات وغيرها الكثير. وربما توقع البعض من هؤلاء النشطاء والمشاركين أنهم سيتعرضون للضغط، وحتى الإساءة جراء موقفهم، ولكنهم على ما يبدو لم يتخيلوا حجم الصدمة مما تعرضوا له لاحقاً، إثر وصولهم إلى الأراضي المحتلة، والتي تجاوزت المألوف، حيث اعتاد قادة الكيان ومسؤوليه الاستفادة من المواقف المختلفة وتحويلها وتحويرها لصالحهم، عبر الكذب وإخفاء الحقائق وغيرها من الأساليب، ولكن الأمر اختلف هذه المرة، فبعد انكشاف القناع «الديمقراطي» عن الوجه «الإسرائيلي» الذي ادعى لقرون تحضره، ومعاناته في وسط كان يوصف بـ«الهمجي والمتخلف»، وانكشاف زيف وبطلان هذا الادعاء أمام الكاميرات على مدى أكثر من سنتين في غزة، يبدو أن الكيان لم يعد يأبه لسقوط الأقنعة، وحتى قناع «الحياء» لم يسلم، بل على العكس كانت هناك محاولة لإظهار ما كانوا يخفونه سابقاً، غير آبهين بردة الفعل، فنقلت الكاميرات وأجساد الناشطين والناشطات المشاركين في «أسطول الصمود» درجة الهمجية والوحشية في ممارسات الكيان ومن يقف خلفه. وقد أكد أحد المشاركين ذلك بقوله: إذا كان هذا ما تعرضنا له، ونحن أبناء جنسيات أوروبية وغربية، فما الذي تعرض له الفلسطينيين، ما حجم الفظائع التي مورست ضدهم»؟

أقصى ما اتخذته الحكومة الفرنسية من إجراءات أنها قامت بحظر دخول وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتامار بن غفير فوراً إلى جميع أراضيها

ردود الفعل

على المستوى الشعبي، تواصلت الصحوة الشعبية في غالبية البلدان الأوروبية تجاه ما يحدث في فلسطين، أثبتت ذلك المظاهرات الشعبية المختلفة بشكل قاطع، والتي أحيت ذكرى النكبة على مستوى العالم وعلى غير المعهود، وترافقت هذه التظاهرات بالتنديد بالفظائع «الإسرائيلية» المرتكبة على امتداد الشرق الأوسط، وليس فقط في الأراضي المحتلة. كما تزايد حضور القضية الفلسطينية في مختلف الفعاليات الثقافية والفنية والشعبية، وبدأت تتحول إلى جزء من الخطاب السياسي العام. أما على مستوى الحكومات، فما زالت التغيرات محدودة، تؤطرها المصالح المتشابكة للقوى الحاكمة مع الصهيونية العالمية، ورغم بعض التنديدات الخجولة لهذه الحكومات، إلا أنها غالباً ما تضطر للعودة إلى مسار التضييق السياسي والإعلامي، بهدف إطفاء شعلة الوعي الإدراكي المنتشرة في المجتمعات الغربية وحول العالم. يكفي ذكر مثالين نموذجيين من القارة الأوربية، حيث أقدمت بريطانيا على إجراءات تصل إلى حدّ تجريم بعض التظاهرات المتضامنة مع فلسطين، كما صعّدت إجراءاتها ضد الأحزاب والنقابات والحركات والأفراد المشاركين في الحراك الداعم لفلسطين، التي تعتبر أنّ الجالية الفلسطينية تواجه استهدافاً ممنهجاً عبر المحاكمات والترحيلات والفصل من العمل، والتضييق الإداري.

نموذج فرنسي!

أقصى ما اتخذته الحكومة الفرنسية من إجراءات، أنها قامت بحظر دخول وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتامار بن غفير، فوراً إلى جميع أراضيها، رداً على «التصرفات المستهجنة» بحق نشطاء «أسطول الصمود العالمي». وحسب ما تداولته الوسائل الإعلامية رداً على ما قامت به القوات الإسرائيلية، حيث «اختطفت، 430 شخصاً كانوا على متن 50 سفينة في المياه الدولية، في إطار منع أسطول من النشطاء من كسر الحصار المفروض على قطاع غزة».

والمضحك المبكي، هو كلام وزير الخارجية الفرنسي، جان نويل بارو، الذي قال في منشور عبر «أكس»: إن بلاده «لا تستحسن نهج هذا الأسطول، الذي لا يُحدث أثراً مفيداً بقدر ما يضيف أعباءً على الدوائر الدبلوماسية والقنصلية»، مشيداً بـ«مهنية هذه الدوائر وتفانيها في أداء مهامها».

غير أنه شدد على أن باريس «لا يمكنها التسامح مع تعرّض مواطنين فرنسيين للتهديد أو الترهيب أو المعاملة الوحشية بهذا الشكل، خصوصاً إذا كان المسؤول عن ذلك شخصيةً حكوميةً». خاصة بعد نشر بن غفير في اليوم التالي، مقطع فيديو ظهر فيه وهو يسخر من النشطاء ويُنكّل بهم، بينما كانوا جاثمين على الأرض وأيديهم مقيّدة.

وأشار الوزير الفرنسي إلى أن تصرفات بن غفير قوبلت أيضاً بإدانات من «شخصيات سياسية إسرائيلية» عدة، معتبراً أنها «تنضم إلى سجلٍّ طويل من التصريحات والأفعال الصادمة، فضلاً عن التحريض على الكراهية والعنف ضد الفلسطينيين». كما دعا بارو الاتحاد الأوروبي إلى فرض عقوبات على إيتامار بن غفير.

وقد أظهرت وسائل الإعلام حجم الاعتداء والإساءة التي تعرض لها المشاركون في الأسطول من سلطات الاحتلال، والذين نقل عدد منهم إلى المستشفيات لتلقي العلاج من إصابات لحقت بهم، فيما أفاد ما لا يقل عن 15 ناشطاً بتعرضهم لاعتداءات جنسية، بينها حالات اغتصاب. كما أظهرت حالة صدمة شديدة بينهم وبين متابعيهم في العالم.

سورية: دعوةٌ لتحكيم العقل ونبذ الخطاب التحريضي

تتالت على الجغرافيا السورية، عبر العقدين الأخيرين، شتى أشكال القهر، إلا أن المأساة الحقيقية الماثلة اليوم لا تكمن فقط في حجم الدمار المادي، أو تفتت البنية السياسية؛ بل في سيادة حالة من «اللاعقلانية» التي باتت تحكم الخطاب والممارسة على حد سواء. إن العقلانية اليوم ليست ترفاً فكرياً، أو خياراً فلسفياً يناقش في الصالونات الثقافية المغلقة، بل هي بالمعنى الوجودي والسياسي الدقيق، المعادل الوحيد والضروري لأي موقف إنقاذي في سورية. وستبقى هذه البلاد، بإنسانها وترابها، عرضة للتجاذبات الداخلية الحادة، والارتهانات الإقليمية والدولية، ما لم تتشكل كتلة تاريخية حرجة تعيد الاعتبار للمنهج العقلاني في مقاربة الواقع.

■ رمزي السالم

فخّ «العالم الموازي»

أولى عتبات العقلانية تتطلب خروجاً شجاعاً من «العالم الموازي» والمصطنع الذي تفرضه منصات التواصل الاجتماعي، والانتقال الفوري إلى عالم الواقع: عالم الفقر والفاقة والجوع، القلق الكياني والمستقبل الغامض، عالم مخيمات النزوح المنسية، وجيش المسرحين من العمل، وعالم المغيبين والمخطوفين والمخطوفات، الذين تحولوا في حسابات السياسة إلى مجرد أرقام وملفات للمقايضة. في هذا الفضاء الافتراضي المشوه، نعيش مفارقة سريالية مذهلة؛ إذ كيف يمكن لعقل سليم أن يتعاطى مع ظرف شاذ تصبح فيه أي قضية جزئية، فئوية، طائفية، أو قومية ضيقة، «تريند» جارفاً يشغل الرأي العام لأيام وأسابيع ويستنفر العصبيات الدفينة، في حين تُدفع القضايا الجادة، الكبرى والعامة، إلى الهوامش المعتمة؟

تجلت هذه المفارقة مؤخراً في دعوات الاحتجاج والاعتصامات التي خاضها الفلاحون في محافظات الجزيرة السورية «الحسكة، الرقة، دير الزور» وصولاً إلى حماة ودرعا، رفضاً لتسعيرة القمح المجحفة. نحن هنا لا نتحدث عن مطلب فئوي عابر، بل عن قضية تمس ملايين السوريين بشكل مباشر في لقمة عيشهم، وتضرب عصب أحد أهم أعمدة الاقتصاد الوطني، وتهدد الأمن الغذائي الذي هو قلب الأمن الوطني السوري. ومع ذلك، ونظراً لغياب البعد الغرائزي أو الطائفي أو الفتنوي عن هذا الحراك المطلبي العقلاني، نادراً ما تحول اعتصام واحد من تلك العشرات إلى– تريند– يحظى بالتغطية والاهتمام. لقد هُمشت قضية الجوع والإنتاج الوطني، لحساب معارك الهويات الصغرى المُتَخيَلة.

الفرز على أساس المصالح

إن الدعوة إلى الخطاب العقلاني المأمول، ليست موجهة بأي حال من الأحوال إلى أمراء الحرب، أو النخب المستفيدة من استمرار الاستعصاء الراهن وتجارة الأزمات؛ فهؤلاء يملكون عقلانيتهم الخاصة، القائمة على حسابات الربح والخسارة وتراكم الثروة والنفوذ على حساب جثث المحرومين. إن الخطاب موجه حصراً إلى القواعد الشعبية والبيئات الاجتماعية لهذه الأطراف، الذين كانوا وما زالوا الوقود والمحرق الدائم في معارك النخب وصراعاتهم الوظيفية. إن التجلي الملموس للعقلانية ضمن الظرف السوري الراهن، والمعادل الحقيقي لاستعادة العقل، يكمن في إعادة فرز القوى على أساس المصالح الحقيقية والمشتركة للسوريين. المصالح التي تجمع فلاح الحسكة الكردي والعربي مع عامل دمشق وموظف الساحل المسرح والنازح في إدلب.

العقلانية السياسية تستوجب أيضاً: استخدام واستنفار وتجميع كل الطاقات والقدرات الفكرية والاجتماعية الكامنة في المجتمع السوري، من ساسة جادين إلى نخب ثقافية، من كتاب وفنانين إلى رجال الدين، إلى كل قوى التأثير في المجتمع.. أما الانتظار، والتردد، والوقوف في طوابير المتفرجين، وترك الأمور لـ «التقادير» أو للخرائط الدولية والاتفاقيات الإقليمية، فهو الفعل الأبعد عن العقلانية؛ لأنه يعني ببساطة تسليماً بـ «الموت السريري» للكيان السوري.

> **إن المخرج الوحيد المتبقي قبل السقوط في قاع التفتت النهائي هو التداعي إلى مؤتمر وطني عام وشامل**

الزعامات المحلية

في المقاربة الواقعية لشكل الخريطة الحالية، ينبغي أن تعترف العقلانية السياسية بالحقائق على الأرض دون إنكار أو مواربة. إذ تشكلت في ظل سلطة الفراغ بنى محلية على مستوى المحافظة والمدينة والقرية والحي، وباتت أمراً واقعاً؛ فهذه البنى المحلية، ورغم ما قد تحمله أحياناً من شكل ما قبل وطني «عشائري، مناطقي»، يمكن أن تتحول وبناء على تجربتها الملموسة إلى روافع لواقع جديد، إذا ما أحسن التعاطي معها، خصوصاً مع بدء التحول النوعي في الحراك الشعبي مؤخراً. العقلانية تستوجب عدم القفز فوق هذه البنى، بل تفهّمها دون الذوبان فيها، ومحاولة جسر الهوة فيما بينها، لربط هذه «الزعامات المحلية» في مشروع حوار وطني أفقي «سوري – سوري» عابر لخطوط الانقسام.

الحوار أو الانتحار الجماعي

في نهاية المطاف، يجب التذكير بالبديهية التاريخية التي نسيها الكثيرون: إن أقصر الطرق للخروج من الاستعصاء التاريخي، وأقلها كلفة على الإطلاق، كانت وما زالت تكمن في الحلول الجذرية الشاملة. ولا وجود لحل جذري في الأفق السوري يمكن إنتاجه عبر أدوات القمع، أو عبر محاولات «تلويث» الحراك المطلبي، أو من خلال الاستمرار في اجترار الهذيان الطائفي والقومي والديني. الظواهر الاجتماعية والاحتجاجية الحالية هي ظواهر تاريخية موضوعية، تولد من رحم الحاجة والاضطهاد والجوع، ولا يمكن تصفيتها بقرار أمني أو تجاهلها بتسويف سياسي، ولا يمكن التغطية عليها من خلال تريند.

إن المخرج الوحيد المتبقي قبل السقوط في قاع التفتت النهائي، هو التداعي إلى مؤتمر وطني عام وشامل، يقطع تماماً مع الأوهام المرضية بإمكانية «احتكار السلطة» أو غلبة قومية أو طائفية أو دينية.. لقد حان الوقت لكي تثبت العقلانية وجودها، ويصمت الخطاب التعبوي الأعمى: ليقل العقل السوري كلمته – أخيراً– وإنقاذ ما يمكن إنقاذه.